الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مطبوعة بعنوان:

محاضرات في مادة الاقتصاد السياسي

موجهة الى طلبة السنة الأولى ليسانس حقوق

من اعداد الأستاذة: رقراقي أمينة

السنة الجامعية 2019-2020

المقدمة

إن الأوضاع الاقتصادية تمثل الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة الأنظمة: القانونية، الاجتماعية والسياسية فهي الموجه الأساسي للعالم في معظم مجالات الحياة الإنسانية، لأن خروج الدول من دائرة التخلف الاقتصادي يقتضي تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي عن طريق النمو الذاتي وتحسين المستويات المعيشية السائدة والتي تقتضي بدورها توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ويعتبر علم الاقتصاد العلم الاجتماعي الذي يعنى بهذه المهمة أي توفير الموارد أو تحسين سبل استخدامها، فهو العلم المبني على أسس ونظم تربط أفراد المجتمع الواحد وطريقة إدارتهم للموارد الاقتصادية المتاحة أمامهم والتي مهما كانت وفيرة تبقى محدودة قياسا بمتطلباتهم المتزايدة، مما يقتضي التوزيع المثالي لها بطريقة عادلة يستفيد منها جميع الأفراد بالموازنة بين غايات النشاط الإنساني والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغايات، اذ يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية بتحديد السياسة المتكاملة التي تلائم تحقيق الأهداف: السياسية والاجتماعية لأنه يقدم قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية.

أما عن الاقتصاد السياسي فيعالج الموضوعات الاقتصادية الخاصة بالمجتمع أو الدولة أو الإقليم ككل والمشاكل والتحديات والروابط الدولية والأفكار والإيديولوجيات الإنسانية المختلفة الدينية منها والسياسية والحزبية، فهو يجمع هذه الأمور كافة في سلة اقتصادية منظمة حسب القوانين والأعراف من أجل الاهتمام بالنشاط الاقتصادي أي النشاط المتعلق بإنتاج وتوزيع ما يلزم لإشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية، حيث ينشغل بالأفكار المتعلقة بهذا النشاط في تطوره التاريخي من خلال تحول الأشكال الاجتماعية لتنظيم هذا النشاط، فالاقتصاد السياسي كعلم يشمل الأفكار الخاصة بالعملية الاقتصادية وفقا لأشكالها التاريخية أي الأفكار الخاصة بطرق الإنتاج، لأنه لا يمكن دراسة الاقتصاد السياسي بمعزل عن تاريخ الفكر الاقتصادي أي الفلسفة الفكرية المعتمدة لمعالجة المشكلة الاقتصادية، ذلك لأن الفكر الاقتصادي جزء من الفكر الإنساني بمختلف جوانبه يقدم تعبيرا نظريا عن واقع معين، فكلما تغير هذا الواقع ينشأ عنه فكر جديد لإصلاح جوانب القصور فيما سبق، وبالتالي فان الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يدرس السلوكيات الإنسانية في المجتمع بتحديد متغيراتها وضبط اتجاهاتها لتحديد حجم وأبعاد المشكلة الاقتصادية واقتراح الحلول العلمية الممكنة لمواجهتها والتي تعبر عن جوهر التطورات الفكرية التي تطورت من أفكار إلى قوانين، نظريات وأنظمة اقتصادية قائمة بذاتها على أسس التحليل والتحديد العلميين للمشكلة الاقتصادية لأن الاقتصاد السياسي كعلم يبنى هو الآخر على قواعد البحث العلمي، وتقنين حلولها في شكل نماذج اقتصادية، لكن يبقى موضوع الاقتصاد السياسي واسعا ومتشعبا يصعب حصره وتحديد أبعاده مما قادنا إلى تلخيصه بأدنى ما يمكن من التكرار الناتج عن تداخل الموضوعات وترابطها بالتركيز على ما يوافق متطلبات تخصص العلوم القانونية لذلك قمنا بترتيب العناصر التي تطرقنا إليها في هذه المطبوعة منطقيا من العام إلى الخاص كما يلي:

I. تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.
II. تطور الفكر الاقتصادي.
III. النظم الاقتصادية.
IV. نظم الإنتاج المعتمدة في النظم الاقتصادية المختلفة.
V. الاقتصاد الإسلامي.

I. تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

يعتبر الاقتصاد السياسي حديث النشأة مقارنة باصطلاح الاقتصاد والذي يعود إلى آرسطو ويعني قوانين الاقتصاد المنزلي أو مبادئ تدبير المنزل[1]، حيث ظهر الاقتصاد السياسي كوصف لأسلوب تنظيمي وسياسي هدفه اغتناء الدولة وفقا لمجموعة من الأسس و القواعد يستعان بها للتعرف على الأحداث الاجتماعية إلا أن بعض الاقتصاديين يرجعون ظهور الاقتصاد السياسي إلى الإغريق والرومان[2].

لقد استخدم اصطلاح الاقتصاد السياسي لأول مرة سنة 1615 من طرف الكاتب الفرنسي أنطوان دي مونكريتيان في كتابه بحث في الاقتصاد السياسي قاصدا بصفة السياسي "قوانين اقتصاد الدولة " فهو يتوجه بذلك إلى المالية العامة أكثر من الاقتصاد السياسي وقصد به البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع ، ثم في انجلترا تحت التأثير الفرنسي بعد ما استعمله وليام بيتي (1623-1687) دون أن يعنون به أيا من كتبه ، ويعتبر جيمس ستيوارت أول من استخدمه في انجلترا في عنونة كتابه "البحث في مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1767 وكارل ماركس سنة 1818، وتبعه انتشار لاستعمال المصطلح تعبيرا عن المعرفة النظرية للنشاط الاقتصادي للمجتمع سواء كان فرديا أو عاما إلى غاية سنة 1890 عندما أصدر ألفريد مارشال كتابا باسم مبادئ الاقتصاد[3] ، بدأ اصطلاح الاقتصاد ينتشر في البلدان الأنجلوسكسونية ليحل محل الاقتصاد السياسي، ثم انتشر في فرنسا مفهوم الاقتصاد بدل الاقتصاد السياسي مشيرا إلى الاهتمام بالفرد بدل الدولة وبالعلم بدل السلوكيات حسب روبرتسون، ففي الوقت الذي تراجع فيه الاقتصاديون الغربيون عنه هروبا من مناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي والاكتفاء بتسمية الاقتصاد، استمر الاقتصاديون الاشتراكيون على تسمية الاقتصاد السياسي لكونهم اعتبروا أن علم الاقتصاد لا يمكن أن يتجاهل العلاقات المتولدة بين أفراد المجتمع خلال ممارستهم للنشاط الاقتصادي.

1. تعريف علم الاقتصاد السياسي

يمتاز الإنسان باحتياجاته المتعددة وغير المحدودة إلا أن وسائل إشباعها وإن وجدت محدودة أو نادرة ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية وهي كيفية التوفيق بين الحاجات غير المحدودة والوسائل النادرة ، هذا التكييف هو المحور الذي يدور حوله نشاط الإنسان للتغلب على الندرة وهو النشاط الاقتصادي موضوع دراسة علم الاقتصاد السياسي. فقد اختلفت مفاهيم وتعاريف الاقتصاد السياسي باختلاف الأفكار، المناهج الاقتصادية في التحليل وكذا طبيعة علم الاقتصاد في حد ذاته فحسب فكرة[4]:

---

[1] رائد محمد عبد ربه، **الاقتصاد السياسي**، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 8.

[2] Rosa Luxemburg, **Introduction A L'économie Politique**, Agone Smolny, Toulouse, 2009, P106.

[3] رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2013، ص20.

[4] رائد محمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

- **إشباع الحاجات** فان موضوع الاقتصاد السياسي يتحدد بهدف الإنسان من مزاولة النشاط الاقتصادي وإشباع الحاجات هي الغاية الأساسية المحددة ذلك لان تعدد وتنوع الحاجيات لا يسمح للإنسان بإشباعها في نفس الوقت فيضطر إلى ترتيبها حسب تدرجها في الأهمية بتقديم الضروري على الكمالي وهذا ينطبق على الدولة كما ينطبق على الأفراد لأن الدولة هي الأخرى لا تستطيع انجاز كل مشاريعها في سنة واحدة وبالتالي ترتبها حسب الأولوية بالإضافة إلى مشكلة الاختيار بين الوسائل ما دامت محدودة لتحقيق أقصى إشباع، لكن هذا التعريف أوسع من حقيقة الاقتصاد فقراءة صحيفة مثلا لغرض إشباع حاجة لا يدخل ضمن نطاق الاقتصاد ما يقود إلى إضافة خاصية إلى الحاجة في أن تكون حاجة مادية حتى يكون إشباعها في نطاق الاقتصاد.
- **تكوين الثروة** فحسب كل من آدم سميث وجون ستيوارت ميل فان الاقتصاد السياسي هو "العلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة"، أما ألفراد مارشال فيعرفه "بالنشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية"، أما جون بابتيست ساي فعرفه "بمعرفة القوانين المتعلقة بإنتاج الثروة ، توزيعها و استهلاكها" لأن الثروة غاية كل نشاط اقتصادي وأن كل مجهود يقوم به الإنسان لا يهدف إلى هذه الغاية لا يعتبر عملا اقتصاديا، لكن هذا التعريف تم انتقاده كونه يركز على الثروة ماديا فقط متجاهلا جانب الخدمات والتي تدخل ضمن دائرة اهتمامات الاقتصاد.
- **التبادل** فحسب بيرو فان موضوع الاقتصاد السياسي ينحصر في دراسة وقائع المبادلة بين الأفراد والمجتمعات لأن كل فرد ينتج قسما من حاجياته ولا يشبعها كلها فرديا ولأنه في حاجة إلى ما ينتجه الغير فانه يتخلى عما هو في حوزته ليحصل على ما يحتاجه من طرف آخر ببيع إنتاجه وشراء بالنقود التي يستلمها ما يحتاجه، و بالتالي فان عملية التبادل تدفع إلى إنتاج الأموال والسلع لسد الحاجيات، حيث انتقد هذا التعريف الذي أوقف النشاط الاقتصادي على التبادل فقط مستثنيا باقي الأنشطة كالاستهلاك الذاتي والتشييد والذي عدل فيما بعد إلى أن الاقتصاد السياسي هو علم الأثمان[5] فحيثما وجدت الأثمان والأسواق وجدت الظواهر الاقتصادية.
- **الندرة** لأن هدف الاقتصاد مواجهة مشكل الندرة فحسب روبينز فان الاقتصاد هو "العلم الذي يدرس سلوك الإنسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات متعددة".
- **الإنتاج** لان الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يدرس ظواهر الإنتاج المالي ، المادي والخدماتي، حيث يعتبر الإنتاج ظاهرة أساسية في الحياة الاقتصادية لأن المبدأ في تحديد موضوع الاقتصاد السياسي هو ضرورة إشباع الحاجيات الإنسانية ببذل المجهود ، هذا المجهود هو العمل الإنتاجي.

وقد عرفه[6] :

- **ماركس** في كتابه نقد الاقتصاد السياسي : "علم دراسة قوانين تطور المجتمع" أي علم القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج السلع و الخدمات و توزيعها على المستهلكين.
- **بار** بشكل أكثر شمولا ب" علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري ودراسة طرق التكيف التي على البشر إتباعها لكي يعادلوا بين رغباتهم غير المحدودة ووسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة والنادرة".
- **نيكتين** بعلم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج أي العلاقات الاقتصادية بين البشر وأن هذا العلم يكشف القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع البشري.

---

[5] يشير السعر أو الثمن إلى التعبير النقدي عن القيمة والذي يتحدد تحت تأثير عوامل العرض والطلب.

[6] سمير حسون، **الاقتصاد السياسي–في تطور الأفكار الاقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار–**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، صيدا الطبعة الثانية، 2004، ص12.

و الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يدرس العلاقات الإنتاجية بين أفراد المجتمع وكيفية توزيع الخيرات المادية بينهم خلال تطور الحياة البشرية[7] من خلال تكييف مواد الطبيعة لتصبح ملائمة لحاجات الإنسان بالاعتماد على الجهد الإنساني وكل العناصر المساعدة من :آلات، عتاد وأدوات.

وهو العلم الاجتماعي المعني بدراسة تشابك السلطة السياسية والاقتصادية كوحدة واحدة، تطور من دراسة الإنتاج وعمليات البيع والشراء في علاقتها مع القوانين والأعراف والسلطات والحكم ليترسخ في القرن الثامن عشر كعلم يختص بدراسة الاقتصاديات القومية.

وبالتالي ينظر إلى الاقتصاد السياسي بصورة تجمع الاقتصاد البحت والعلوم السياسية والقانون، في علاقات التأثير المتبادل بين المؤسسات السياسية والاقتصادية، وذلك في المحتوى التاريخي الخاص بكل فترة. انطلاقا من فرض أن السوق والسلطة السياسية مجالان مستقلان عن بعضهما البعض، ليواجه تناقض الحاجات غير المحدودة للإنسان والموارد المحدودة للثروة.

2. موضوع علم الاقتصاد السياسي

لا يكتمل تعريف الاقتصاد السياسي إلا بعد التعرف على موضوعه والظواهر الممثلة للمعرفة المتعلقة بموضوع البحث الاقتصادي. أما عن موضوع علم الاقتصاد السياسي فهو المعرفة المتعلقة بجميع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي أي النشاط المتعلق بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد وهو ما يدخل في إطار الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها لأن الإنسان يحتاج خلال مراحل حياته إلى مجموعة من الحاجات تختلف باختلاف كل مرحلة[8]، بحيث يلجأ إلى مصادر ذاتية وخارجية كالطبيعة والمجتمع لإشباعها والمحافظة على حياته وتقسم هذه الحاجات إلى فردية وأخرى جماعية ، فما يتم إشباعه عن طريق الماديات يسمى سلعا مادية مستمدة من الطبيعة أو تقتضي نشاطا إنسانيا لإعدادها وأخرى تكون هبة من الله مثل الهواء. وتبقى وسائل الإشباع مستمدة من الطبيعة سواء بالاستخراج أو بالتحضير أو ما يعرف بالنشاط الإنتاجي في الاقتصاد، وبالتالي فان العملية الاقتصادية نشاط إنساني مستمر التكرار من خلال نشاطي الإنتاج والتوزيع، حيث أن الوسائل المستخدمة في الإشباع بشكلها الطبيعي تسمى سلعا مادية أما التي يتم تحضيرها فتسمى منتجات[9].

بينما تشمل المعرفة المتعلقة بالبحث الاقتصادي كلا من:

أ – التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الكلي

لقد تطور علم الاقتصاد على عكس العلوم الطبيعية من الجزء (الفرد) إلى الكل (الجماعة) ، من التحليل الوحدوي إلى التحليل الكلي للفعالية الاقتصادية لأنه لم يعد الفرد محور الحياة الاقتصادية لدراسة تصرفاته وتأثيره على الواقع الاقتصادي أي السلوكيات الفردية باعتبار الحياة الاقتصادية مجموعة من التصرفات الفردية على الصعيد الاقتصادي، حيث يختص الاقتصاد الجزئي بدراسة المشاريع الفردية وتحديد الأسعار في السوق في علاقة المنتج بالمستهلك. أما التحليل الكلي أو ما يعرف

---

[7] ابراهيم مشورب،**الاقتصاد السياسي: مبادئ، مدارس، أنظمة**، دار المنهل اللبناني ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص13.

[8] Rosa Luxemburg, **op.cit**. P111.

[9] رائد محمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

بالتجميعي[10] فيركز على المجتمع ككل والذي استمد جذوره بعد أزمة 1929 وصدور كتاب اللورد كينز سنة 1936 على صعيد الاقتصاد التطبيقي بعد تزايد تدخل الدولة وكبر حجم الوحدات الاقتصادية حيث يهتم التحليل التجميعي بالمجاميع الكلية: الدخل الوطني ، الاستهلاك الوطني، الاستثمار الوطني والادخار الوطني والتي تمثل قاعدة التوازن الاقتصادي العام[11].

ب – التحليل الاقتصادي الساكن والتحليل الديناميكي

إن ارتباط الاقتصاد بالواقع الاجتماعي الحي والمتطور جعل من طرق البحث الاقتصادي تصنف إلى طريقتين : تحليلا ساكنا يبنى على نماذج نظرية مستبعدة عامل الزمن وبالتالي يبقى مجرد وصف لوضع معين خلال فترة زمنية معينة. وآخر ديناميكي حركي يبحث في الظواهر الاقتصادية معتمدا عنصر الزمن لإدراك الواقع الملموس إلا أنه يصعب تحقيقه، حيث يبنى التحليل الديناميكي على أخذ القيم المختلفة للتحولات الاقتصادية في فترات زمنية مختلفة باستخدام طرق النماذج[12] ، التي تجمع بين النظرية الاقتصادية الديناميكية و الإحصاء بطرقه المختلفة بإضفاء الصيغة الرياضية لإخراج الاقتصاد السياسي من صيغته النظرية إلى الحياة العملية في شكل سياسة اقتصادية[13].

3. دواعي دراسة علم الاقتصاد السياسي

إن السبب في دراسة علم الاقتصاد السياسي ارتباطه بالمجتمعات البشرية بالكشف عن القوانين و المبادئ التي تحكم علاقات الأفراد فيها عندما تتدخل المادة كوسيط في هذه العلاقات، حيث اعتبرت الأفكار السائدة خلال العصور القديمة أن علوم الطبيعة هي العلوم الحقيقية[14]، في حين لا يمثل الاقتصاد السياسي علما حقيقيا إلا إذا تشابه بها أو اقتبس منها لذلك اتجه الاقتصاديون إلى القياس على هذه العلوم مما جعل له مفهومان أحدهما : ديناميكي والذي لا يعتبر الظاهرة اقتصادية إلا إذا اقترنت بالكم والعدد والاقتصاد السياسي لا يكون علما إلا إذا اهتم بالكميات والأثمان ولأن النشاط الاقتصادي مجموعة كميات من الأموال والخدمات فان الباحث الاقتصادي يستطيع استخدام المصطلحات العلمية المستعملة في الفيزياء والميكانيك عند تحليل الظواهر الاقتصادية وتبنى هذه النظرة باريتو الذي ينتسب إلى المدرسة الرياضية التي تستعمل الرياضيات في تحليل الظواهر الاقتصادية، والآخر عضوي تبناه الطبيعيون في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والذي يعتمد على القياس على علم الحياة باعتبار المجتمع كائن كبير له حاجات وأعضاء وأجهزة تؤدي وظائف معينة حيث اعتبر كيسناي أن الثروات تدور في الجسم الاجتماعي مثل الدم في الجسم البشري. أما عند الابتعاد عن القياس يصبح الاقتصاد السياسي علما اجتماعيا مستقلا وعندها يصبح المفهوم الإنساني للاقتصاد السياسي ينتقد المفهومين السابقين كونهما يتجاهلان تركيبة المجتمعات من أشخاص يتمتعون بالعقل ويصبح الاقتصاد السياسي مجرد بحث في أحد أصناف النشاط الإنساني باعتباره عضوا من المجتمع وما ينتج عنه من علاقات اقتصادية وبالتالي فهو العلم الاجتماعي الذي يرتبط بالتاريخ، الجغرافية ، القانون والأخلاق السياسية.

---

[10] إن كلمة تجميع لا تعني أن التصرف الكلي هو مجموع تصرفات الأفراد والكل ليس مساويا لمجموع الجزئيات وإنما مجرد افتراض.

[11] Abderrahmane Fardeheb, **Economie Politique**, Office Des Publications Universitaires, Ben Aknoun, Alger, Volume1, 1993 , p29.

[12] يختلف النموذج عن النظرية الاقتصادية في كون النظرية هي المبدأ الأساسي لبناء النموذج (يبنى النموذج بمرجعية إلى نظرية اقتصادية) وتصنف إلى صنفين : نماذج نظرية ونماذج إحصائية لكن لا معنى لأحدهما دون الآخر.

[13] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص375.

[14] رواء زكي الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

4. علاقة علم الاقتصاد السياسي بباقي العلوم

يعتبر الاقتصاد السياسي علما اجتماعيا لا يمكن عزله عن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى لأن السلوكيات الإنسانية ما هي إلا تركيب وتنوع لتوجهات مختلفة.

أ – علاقة علم الاقتصاد السياسي بالتاريخ

إن دراسة الظاهرة الاقتصادية تستدعي الرجوع لما فيها من أحداث من اجل فهم التطورات التي مرت بها عبر العصور تبعا لتطور طرق الإنتاج وتغير النظم الاقتصادية ونظرا لأهمية الدراسات التاريخية ركزت المدرسة التاريخية الألمانية كل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية واعتبرت الاقتصاد كأنه علم تاريخي يهتم بالبحث في المراحل المتعاقبة التي نمت فيها الظواهر الاقتصادية خلال مراحل تطورها[15].

ب – علاقة علم الاقتصاد السياسي بالقانون

يهتم كل من القانون المدني و التجاري بتنظيم علاقات المبادلة التي تنشأ بين الأفراد إلا أنه يركز فقط على جانب منها فلا يعالج علاقة المشتري بالبائع مثلما يعالجها الاقتصاد السياسي ، فالقانون ينظم علاقات الملكية وقواعد انتقالها وعلاقة العمال برئيسهم وكل أشكال التعاقد مبينا حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة وأثرها على حقوق الغير وقواعد الفصل في المنازعات الناتجة عنها فإذا كان القانون مسئولا عن وضع قواعد العلاقات فان الاقتصاد السياسي يهتم بتفسير هذه العلاقات، و باعتبار القانون هو المنظم فان الاقتصاد مادته الأولية لأن النشاط الاقتصادي لابد وأن يمارس في نطاق القواعد القانونية كما وأن المشرع يراعي الظروف الاقتصادية السائدة عند وضع القواعد القانونية وبالتالي هناك تفاعل متبادل بين القانون والاقتصاد ينعكس أثره على كل منهما[16]. فلا يمكن عزل القانون عن الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع لأن كل النصوص التي يبادر بها المشرع لا يمكن أن تأتي منفصلة عن هذه الظروف بل يجب أن تتماشى مع التطورات الجديدة.

ج – علاقة الاقتصاد السياسي بالجغرافيا

إن مفهوم الجغرافية الاقتصادية يعكس الصلة الوثيقة بين العلمين، حيث تساهم الجغرافية في تخطيط النشاط الاقتصادي بوضع الخطط المكانية حسب المناخ ، التضاريس، والثروات الطبيعية لأهميتها في تكييف الأوضاع الاقتصادية للمجتمع، لأن كل رقعة جغرافية تؤدي إلى تباين الأنشطة الاقتصادية كما تساهم الجغرافيا في تقديم بيانات كل منطقة للاقتصاد من أجل وضع خطط اقتصادية[17].

د – علاقة الاقتصاد السياسي بالإحصاء والرياضيات

إن التخطيط الاقتصادي يستند إلى بيانات أولية تمثل إحصائيات واقعية دقيقة عن جوانب النشاط الاقتصادي وبالتالي فان التوجه نحو التخطيط الاقتصادي يعزز علاقة الاقتصاد بالإحصاء أساس بناء و تفسير الظواهر الاقتصادية.

هـ – علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس

---

[15] عبد الله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص33.

[16] Régis LANNEAU, **introduction aux grandes théories économiques,** éditions archétype 82, paris, 2014, p293.

[17] رواء زكي الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

بما أن النشاط الاقتصادي يتأثر بدوافع الأفراد لتحديد أثرها على نتائجه مما جعل الدراسات النفسية تحظى بالاهتمام في مجال الاقتصاد السياسي، حيث يهتم علم النفس بالدوافع التي تحدد سلوك الأشخاص و تدفعهم إلى تصرفات معينة[18].

و – علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم السياسية

يتميز الاقتصاد السياسي عن علم الاقتصاد بأنه يؤكد على الحالات السياسية والاجتماعية كونه يصف طريقة استخدام القوة السياسية للسيطرة على الشؤون الاقتصادية.

ز – علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع

إن مراعاة الظروف الاجتماعية للأفراد في المجتمع تساعد في دراسة النشاط الاقتصادي في علاقات الأفراد فيما بينهم لأنها تقدم معلومات عن الظروف البيئية والاجتماعية المؤثرة على الأفراد والمحددة للفعالية الاقتصادية فإذا كان التحليل الاقتصادي يركز على سلوك الأفراد والآثار المترتبة عنه في كل لحظة فان علم الاجتماع يقدم المعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي[19].

5. المشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد

تنشا المشكلة الاقتصادية نتيجة لتعدد الحاجات الإنسانية و تزايدها بصورة مستمرة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة التي تستخدم لإشباع تلك الحاجات[20]، وهي مشكلة تواجهها كل المجتمعات البشرية بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي أو درجة التقدم الاقتصادي للبلد، وتعتبر أحد العوامل الرئيسية في ظهور الصراع السياسي بالمجتمعات، وكذا فكرة قيام التنظيم السياسي لأجل التوزيع العادل للثروات الطبيعية حيث تنشأ المشكلة الاقتصادية عن مشكلتين: أولها أن الجزء الأكبر من الموارد لا يصلح في الغالب إلى الاستخدام على شكله الطبيعي في إشباع الحاجيات إلا بعد إخضاعه للتحويل إلى شكل يصلح للاستخدام بعد تدخل الإنسان، أما الثانية فهي ناتجة تعدد الحاجيات وتنوعها والتي تقتضي هي الأخرى تدخل الإنسان لترتيبها حسب الأولوية في الإشباع، وبالتالي فان المشكلة الاقتصادية هي ناتجة كل من الندرة بالنسبة للموارد والاختيار أو المفاضلة بين الحاجيات، وتضم العناصر التالية[21] : الحاجات الاقتصادية، الموارد الاقتصادية، القوانين الاقتصادية، الإنتاج، النقود والاستهلاك.

أ – الحاجات الاقتصادية

يتمثل النشاط الاقتصادي للفرد في السعي إلى تحقيق حاجاته المتعددة بمقاومة الندرة النسبية للموارد[22] ، فالحاجة تمثل الإحساس بالنقص او الألم والرغبة في إزالته او تعويضه وقد تكون الحاجة شخصية يقرر الفرد وجودها دون تدخل غيره حيث تتعدد إلى : طبيعية، اجتماعية وأخلاقية، حاجات ضرورية وأخرى كمالية، حاجات فردية وأخرى جماعية، حاجات حاضرة وأخرى مستقبلية.

---

[18] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص7.

[19] عبد الله ساقور، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[20] محي محمد مسعد، **الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص9.

[21] رائد محمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[22] Abderahmane Fardeheb, **Op.cit**. P37.

❖ **خصائص الحاجات الاقتصادية**

تتميز الحاجات الاقتصادية بأصنافها المتعددة بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في[23]:

– القابلية للإشباع فإذا كانت الحاجة شعور بالألم فان إزالته تكون بإشباعها، فكلما يسترسل الفرد في الإشباع تتناقص وتخف حدته وتزول تلك الرغبة.

– لا نهائية الحاجات: تتميز حاجات الإنسان باللانهائية فكلما أشبع حاجة تظهر أخرى في سلسلة لا تنتهي.

– نسبية الحاجات: تختلف الحاجات باختلاف الظروف الاجتماعية والزمنية فهي تتأثر بالتقدم الاجتماعي.

– قابلية الحاجة إلى الانقسام لأن ميل حدة الحاجة يؤول إلى التناقص كلما تلقت قدرا معينا من الإشباع، وبالتالي يتم إشباع قدر منها ويبقى القدر الباقي دون إشباع.

– القابلية للقياس والتي تتحدد شخصيا من طرف المستهلك على أساس المنافع المحققة بعد الإشباع وهذا لا يعني القياس الكمي.

– القابلية للإحلال أو التكامل أي إمكانية حلول حاجة مكان الثانية بناء على تقديرات المستهلك، كما تكمل بعض الحاجات حاجات أخرى مثل الشاي والسكر.

ب – الموارد الاقتصادية

إن تعدد الحاجات الإنسانية واختلافها يقتضي المرجعية بشكل مستمر إلى مصدر الإشباع مما يضفي عليه صفة المحدودية في وقت معين لعدم كفايتها أو عدم توزيعها بشكل متوازن، وبالتالي فالموارد هي كل ما هو نافع ومتاح للاستخدام. كما تعرف على أنها عوامل الإنتاج التي يمتلكها الفرد أو الجماعة والمتمثلة في الموارد الطبيعية والعمل البشري ورأس المال وتصنف الموارد الطبيعية إلى أرزاق طبيعية وسلع اقتصادية[24].

- الأرزاق الطبيعية: هي الخيرات الموجودة بوفرة والتي تفيد بإشباع جميع الحاجات إليها دون إنفاق المال أو بذل الجهد كالهواء والماء من منبعه ،والتي لا علاقة للإنسان بوجودها وإنما تعتبر هبة من الله سبحانه وتعالى.
- السلع الاقتصادية: وهي المنتجات النادرة التي لا يمكن الحصول عليها إلا ببذل نشاط فكري أو جسماني معين وبالتالي تصنف الموارد إلى سلع اقتصادية عندما تكون كميتها محدودة لإشباع الحاجات مثل النفط.
- الموارد البشرية (العمل): من الموارد الأساسية المؤثرة في النشاط الاقتصادي، فالعمل هو ذلك النشاط الواعي والهادف المبذول خلال العملية الإنتاجية من اجل تحويل المادة الأولية إلى منتجات قابلة للاستهلاك فقد يكون العمل عضليا أو فكريا.
- رأس المال: ناتج التفاعل بين الموارد البشرية والطبيعية مثل إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية وغيرها، ويعتبر رأس المال مجموع الأدوات، الآلات، المباني، الأراضي والأصول المادية التي تساهم في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات، فبعض الاقتصاديون يصنفون حتى اليد العاملة كراس مال.

❖ **خصائص الموارد الاقتصادية**

---

[23] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[24] Ahmed Silem, **L'économie Politique**, Armand Colin, Paris, 5eme Edition, 2009, P20,21.

تتميز الموارد الاقتصادية التي يستخدمها الأفراد في إشباع حاجياتهم بخاصيتين أساسيتين[25]:

- توفر المنفعة في المورد الاقتصادي أي تغطية الحاجة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الندرة النسبية للموارد أي وفرتها بشكل محدود مما يترتب عليه التضحية لإشباع شيء آخر بالنسبة للسلع الاقتصادية التي تدخل في نطاق المبادلات على عكس الموارد الحرة التي لا تدخل قيمتها الاستعمالية في نطاق التبادل مثل الهواء، حيث تتم مقاومة الندرة عن طريق الإنتاج لتحسين الظروف المعيشية بإنتاج وتبادل السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك النهائي.

ج – القوانين الاقتصادية

إن التكرار و الارتباط المقترن بالظواهر في نسق متكامل يسمى بالقانون، أما عن القانون الاقتصادي فيعبر عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية الجارية، العمليات التي تجري في دائرة علاقات الإنتاج. ولكن الجوهر والظاهرة ليسا متطابقين، ولو كانا متطابقين، لما كانت هناك حاجة لعلم الاقتصاد، ولكانت تكفي قوة الملاحظة والتجربة والرصد في الحياة للكشف عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية[26]. واكتشاف القوانين، فهو العلاقة التي تحدد سببية الحدث في أحداث أخرى لاحقة للعملية الاقتصادية التي تتكرر باستمرار،بحيث يختص الاقتصاد السياسي بدراسة القوانين الاقتصادية لأنها قوانين موضوعية يكتشفها وعي الإنسان ولا ينتجها تعبر عن جوهر وظاهر الحياة الاقتصادية وتختلف باختلاف النظم الاقتصادية وتختلف أهميتها في النظام الاقتصادي الواحد فمنها ما يفسر الظواهر الرئيسية ومنها ما هو ثانوي خاص فقط بجانب من جوانب الظواهر الاقتصادية، فالقانون منتوج التطور التاريخي للمجتمع وتتحدد مصداقيته بالمكان والزمان المحددين حيث يقول أنجلس: " ليس ما يسمى بالقوانين الاقتصادية قوانين طبيعية خالدة وإنما هي قوانين تاريخية تظهر وتختفي"ويتميز القانون الاقتصادي بالخصائص التالية:

- نسبية التطبيق كونه يختلف باختلاف المكان والزمان فالقوانين الاقتصادية التي تطبق في بلد رأسمالي قد لا تطبق في بلد اشتراكي. فالثبات والاستقرار اللذان يتصف بهما القانون الطبيعي، نجدهما نسبيان في القانون الاقتصادي.
- عدم الدقة الحسابية لأنها مبنية على الميول لاتجاه معين حيث تقدم النظرية الاقتصادية نموذجا عن القانون الاقتصادي.
- كما تتميز القوانين الاقتصادية بأنها ليست حتمية التطبيق أو الحدوث .

د – الإنتاج

يعرف الإنتاج بتجميع العوامل الطبيعية والأدوات الفنية مع العمل من أجل الحصول على سلع أو خدمات تخصص للاستهلاك النهائي، فالإنتاج يتضمن التحويل والنقل للموارد الاقتصادية من أجل خلق منفعة لم تكن موجودة سابقا.

أو هو الجهد الإنساني الواعي المبذول لتحويل الموارد من صورتها الأولية إلى صورة أخرى أكثر منفعة بما يجعلها اقدر على إشباع الحاجات[27].

وهو " عملية تنسيق لكل عوامل العناصر الإنتاجية من أجل الحصول على مواد أو خدمات صالحة للاستجابة إلى حاجة معينة". إلا أن الفكر الكلاسيكي وخاصة آدم سميث استبعد الخدمات عن نطاق الإنتاج لغياب الفاصل الزمني بين مرحلة

---

[25] أحمد زكري، **المبادئ الأساسية في الاقتصاد السياسي**، مطبعة دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى، 2000، ص49.

[26] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص19.

[27] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

الإنتاج ومرحلة الاستهلاك على عكس السلع المادية[28]، لكن الخدمات ما دامت تشبع حاجات إنسانية ويطلبها الأفراد فيمكن القول بأن كل تصرف يحقق منفعة يعتبر تصرفا منتجا حتى ولو كان هذا الإشباع متعارضا مع الاعتبارات الصحيحة أو الأخلاقية مثل الخمور يعتبرها مستهلكوها سلعا نافعة ويضحون بجزء من مواردهم في سبيل الحصول عليها رغم أنها ضارة من الناحية الصحية.

❖ عوامل الإنتاج

تعبر عوامل الإنتاج عن الموارد أو المدخلات التي بالإمكان استخدامها في العملية الإنتاجية وقد حددها الاقتصاديون في ثلاثة عناصر: الأرض، العمل ورأس المال لا غنى عنها في قيام أي عملية إنتاجية وفي نهاية القرن التاسع عشر أضاف الفريد مارشال عنصرا رابعا و هو التنظيم[29]:

- ***الأرض***: تعتبر العامل الإنتاجي الأهم لأنها تمتلك خيرات متعددة تسمح بإشباع رغبات الإنسان إلا أن مكانتها تختلف وفقا لمراحل التقدم الاقتصادي فقد تناقصت أهميتها النسبية بتطور الصناعة والخدمات في البلاد الرأسمالية والتي اعتبرت تطور الإنتاج الزراعي يرتبط برأس المال المستخدم في الإنتاج أكثر من ارتباطه بنوعية الأرض إلا أن هذه الصورة لا تنطبق على الدول المتخلفة.
- ***العمل***: ويعتبر أول عامل استخدمه الإنسان في صراعه مع الطبيعة لتأمين غذائه، والعمل هو تجسيد للجهد البشري فهو النشاط الذي يكيف فيه الإنسان المواد الطبيعية لتلبية حاجياته وينتج عنه منتوجات نافعة وهو كذلك النشاط الواعي، العقلاني، والمجدي والذي يستخدم فيه أدوات أنتجها بنفسه.
- ***رأس المال*** : يعتبر ركيزة التطور الاجتماعي والمادي حيث يساعد على رفع إنتاجية العمل وييسر وسائل الوفرة الاقتصادية ويصنف رأس المال إلى : رأس المال الفني أو العيني ويضم مجموع الموارد المستخدمة في الإنتاج ويتكون من الآلات والمعدات والمواد الأولية القابلة للتحويل والأماكن الثابتة كالمباني ورأس المال الحقوقي ويشمل مجموع الحقوق التي يملكها الأفراد.
- ***التنظيم***: أي النشاط الإنساني الذي يفيد بتجميع عوامل الإنتاج والمزج بينها بنسب معينة واستخدامها لخدمة مشروع تقديم المنتجات.

يوفر الإنتاج للأفراد السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاتهم فكل فرد يعتبر منتجا ومستهلكا للسلع والخدمات في نفس الوقت وتصنف السلع إلى:

- السلع الاستهلاكية التي تستخدم في الإشباع المباشر لحاجات المستهلكين دون أن تمر بمرحلة أخرى من مراحل الإنتاج.
- السلع الإنتاجية أو غير المباشرة المستخدمة في إمداد سلع أخرى كالأدوات والآلات أي المنتجات النصف نهائية.

ويمكن تصنيف السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية إلى:

- سلع ذات استهلاك فوري يتم استهلاكها بالاستخدام لمرة واحدة مثل الخبز.
- سلع ذات استخدام متكرر لعدة مرات وتوزع منفعتها خلال الزمان مثل الملابس.

أما الإنتاج فيصنف إلى[30]:

---

[28] رائد محمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[29] محي محمد مسعد،**مرجع سبق ذكره** ، ص104.

- إنتاج قومي: مجموع ما أنتج في الاقتصاد من سلع أو خدمات خلال فترة زمنية معينة.
- إنتاج كلي: عبارة عن الإنتاج الإجمالي من السلعة أي مجموع الكميات المنتجة من خلال استخدام عدد من وحدات العمل أو رأس المال المختلفة.
- إنتاج متوسط: متوسط ما ينتجه العامل الواحد = الناتج الكلي / عدد العمال
- إنتاج حدي: وهو عبارة عن التغير في الإنتاج الكلي نتيجة زيادة عدد وحدات العنصر المتغير بوحدة واحدة.

❖ **دالة الإنتاج**

تعرف دالة الإنتاج بأنها العلاقة بين الكمية المنتجة من السلع ووسائل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية، ويعبر عنها بالصيغة[31]: $y= f(x\ 1, x2,x3, x\ 4)$

حيث تمثل: y: الكمية المنتجة / x 1, x2, x3, x 4: عوامل الإنتاج.

و بصيغة أدق: $Q=f\ (L,K,\dots)$

حيث: Q: تمثل كمية الإنتاج. / L,K: تمثل عوامل الإنتاج رأس المال والعمل على التوالي.

هـ – التوزيع

يشير مفهوم التوزيع إلى تقسيم الدخل أو الثروة أي عوائد عملية الإنتاج على الأفراد وفقا لنسب معينة. فقد يكون توزيعا عادلا ينتج عن علاقات إنتاج تعاونية كنمط الإنتاج الاشتراكي. أو وفقا لملكية وسائل الإنتاج و طرق التوزيع، حيث أن هناك توزيع ما قبل الإنتاج لتحديد حقوق الأفراد في الثروات الطبيعية الخام، ولما أصبحت هذه الحقوق نتيجة للعمل اتجه البحث إلى تحديد دور العمل في الحصول على تلك الثروات الطبيعية. أما بعد الإنتاج فتنشأ عملية توزيع الدخل القومي ولها جانبين[32]:

- **الأول** توزيع الدخل القومي بين أصحاب عناصر الإنتاج.
- **الثاني**: تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج.

فحسب الفكر الاقتصادي فإن عملية التوزيع تابعة لعملية الإنتاج وشكل الملكية لوسائل الإنتاج أي طبيعة النظام الاقتصادي، وبذلك يختلف نظام التوزيع في مجتمع متقدم عنه في مجتمع متخلف، أما الاقتصاد الإسلامي فهو ينكر تبعية التوزيع لشكل الإنتاج، أو درجة تقدم المجتمع أو تخلفه.و يصنف التوزيع إلى : توزيع ابتدائي(شخصي)، توزيع وظيفي وإعادة التوزيع[33].

- *التوزيع الابتدائي (الشخصي) ويقصد* به نشأة حق التملك بغض النظر عن المشاركة في النشاط الاقتصادي.

---

[30] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[31] Abderrahmane fardeheb**, op.cit**. p197.

[32] Raymond barre, **économie politique**, presses universitaires de France, France ,10e édition, 1987, p20.

[33] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص273.

- *التوزيع الوظيفي:* عملية قسمة قيمة الناتج المتحقق بين المساهمين في العملية الإنتاجية كل بحسب إسهامه ، ويميز بين أربع حصص توزيعية: أجور العمال، وريوع الأراضي، فوائد رأس المال والأرباح.
- *إعادة التوزيع:* عملية سحب جزء من الدخول الموزعة وظيفياً وإعادة دفعها إلى مستحقين آخرين حسب اعتبارات غير وظيفية، اجتماعية أو إنسانية.

❖ نواتج التوزيع الوظيفي

كما سبقت الإشارة ينشأ عن التوزيع الوظيفي أربع حصص توزيعية تجسد مساهمات العناصر الإنتاجية وتشمل:

- **الأجر**: تمثل الأجور في أي نظام اقتصادي مستوى الاقتصاد وطبيعة العلاقة القائمة بين رأس المال والجهد المبذول في عملية الإنتاج ، حيث يقصد بالأجر المكافأة التي يحصل عليها الشخص لقاء الجهد الذي يبذله داخل المؤسسة التي ينتمي إليها وهو التعويض الذي يحصل عليه العامل مقابل جهده المستغل من طرف شخص آخر (المنتج) خلال مدة زمنية معينة. يتحدد من تقاطع منحنى عرض العمل و الطلب عليه[34]ويصنف إلى:
  - الأجر الاسمي: مقدار النقود الذي يحصل عليه العامل لقاء مجهوده لكنه لا يعبر عن المستوى العام للأسعار.
  - الأجر الحقيقي: كمية الخيرات المادية التي يستطيع العامل شراؤها بالأموال التي يحصل عليها لقاء مجهوداته.
- **الريع** : وهو ثمن استخدام الأرض[35] والأملاك غير المرتبط بعمل صاحبه ويطلق أيضا على فوائد رأس المال وسندات الخزينة، فحسب دافيد ريكاردو ينشأ الريع عن اختلاف الميزة التي تتمتع بها أرض خصبة مقارنة بثانية أقل خصوبة لأنها لو كانت كلها بنفس درجة الخصوبة ما ظهر الريع لأن تكاليف الإنتاج تنخفض في الأراضي الأقل خصوبة مما يوفر لأصحابها فائضا من الربح أكبر سماه ريكاردو بالريع، حيث كان الإقطاعي صاحب الأرض هو من يستفيد من هذا الفائض وقد تطور الريع كما يلي :
  - ريع بالسخرة ناتج عن عمل الفلاح قسما من الأسبوع ثلاثة أو أربعة أيام في أرض الإقطاعي وباقي الأسبوع في أرضه.
  - ريع بالمنتجات(عيني): قسم الإنتاج الذي يدفعه الفلاح للإقطاعي.
  - ريع نقدي: بعد تطور الإنتاج ونشاط التبادل حل الريع النقدي محل قسم الإنتاج أين أصبح الفلاح يقدم للإقطاعي مبلغا من النقود.
- **الفائدة**: كمية النقود الإضافية التي يكون الفرد مستعدا لدفعها من أجل حصوله على مورد معين الآن بدلا عن المستقبل، وبعبارة أخرى هي ثمن أو مقابل استخدام النقود والذي يتحدد بتقاطع العرض و الطلب على الأموال القابلة للاقتراض[36].
- **الربح** : العائد الصافي أو الدخل الذي يحققه صاحب المشروع أو المنظم الناجح بعد ما يجعل تكاليفه الكلية اقل من الإيرادات الكلية، لا يعلم مقداره إلا في نهاية المشروع[37].

و – النقود

---

[34] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص239.

[35] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي ،**مرجع سبق ذكره**، ص 536.

[36] سمير حسون، **مرجع سبق ذكره** ، ص 285.

[37] Françoise Duboeuf, **Introduction Aux Théories Economiques**, Paris, Éditions La Découverte, 1999, P13.

تعتبر النقود أحد عناصر المشكلة الاقتصادية برزت الحاجة إليها مع تزايد وتنوع حاجات الأفراد والجماعة لأن المجتمع تطور من الفرد إلى الجماعة فالعشيرة ثم القبيلة إلى غاية أكبر وحدة وهي الدولة، فخلال هذا التطور تطورت حاجات الأفراد مما زاد من إنتاج الخيرات استجابة لهذا التطور وزيادة الإنتاج والتي ترتب عنها فوائض تحتاج إلى التصريف ما أنشأ الحاجة إلى وحدة قياس يتم على أساسها التبادل بداية بالمقايضة بالاعتماد على البضائع كالماشية والحبوب و الجلود ... [38] ومع تطور التبادل حلت النقود بديلا للمقايضة وترسخ النقد في الذهب و الفضة و القطع المعدنية المسكوكة.

فحسب والك النقود هي أي شيء تفعله النقود. وحسب كينز النقود هي ما يستخدم لتسوية المدفوعات باعتبارها ذات قبول عام كوسيط للتبادل وتستخدم لحفظ القوة الشرائية[39]. تطورت وفقا لمراحل:

- الاكتفاء الذاتي أين كان الإنسان يستهلك كل ما ينتجه دون الحاجة إلى المبادلة.
- التبادل عندما ظهرت الجماعات المتخصصة ومفهوم التعاون فيما بينها والتي ترتب عنها فوائض إنتاجية أدت إلى التفكير في تصريفها عن طريق التبادل عندها ظهرت المقايضة والتي تشير إلى تبادل سلعة مكان سلعة ثانية عن طريق عرض كل مجموعة لفوائضها، إلا أن الرغبة في التبادل نشأ عنها صعوبة تقييم سلع كل مجموعة.
- النقود: إن عيوب المقايضة أدت بميول الأفراد إلى اعتماد سلعة معينة كوسيلة لقياس باقي السلع وظهر الاتفاق على اعتماد المعادن الثمينة كأفضل سلعة للتقويم نتيجة للقدرة على تخزينها دون تلف وسهولة تقسيمها دون أن تفقد قيمتها مما أكسبها قبولا عاما.

❖ أنواع النقود

ظهرت النقود في الحياة الاقتصادية تبعا لمجموعة من التطورات المرتبطة بعمليات الإنتاج والتبادل كما يلي[40]:

- النقود السلعية: أي تحديد قيمة التبادل بسلعة معينة وهو ما كان يجري خلال عمليات المقايضة فقد استخدمت سلع: الملح، الجلود، الأغنام،... كنقود، إلا أن قابليتها للتلف وحاجتها إلى التخزين في مساحات كبيرة مع ضرورة الإنفاق للمحافظة عليها دعت إلى التفكير في سلع ممتازة لاستعمالها كنقود.

- النقود المعدنية: استخدمت المعادن وخاصة النفيسة منها كنقود مثل: الذهب والفضة لأنها تتوفر على خصائص القبول العام، سهولة التجزئة دون أن تفقد قيمتها، البقاء طويلا وثبات القيمة مقارنة بغيرها من السلع.

- النقود الورقية: لجأ إليها التجار خوفا من السرقة والقرصنة حيث ظهرت في شكل شهادات إيداع ثم تحولت إلى أوراق مصرفية (البنكنوت) خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، كمبيالات قابلة للتحويل إلى نقود ذهبية أو فضية تصدرها السلطات النقدية والبنوك المركزية حينها استقر الإصدار على النقود الورقية لأجل التداول دون المرجعية إلى تحويلها إلى معادن

---

[38] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص189.

[39] محمد دويدار،**مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص63.

[40] Raymond barre, **op.cit**, p325.

وإنما المحافظة على التوازن بين ما تم إصداره من نقود ورقية وما يحتفظ به كتغطية من النقود المعدنية إلى غاية إلزامية النقود الورقية كقوة شرائية بناء على ثقة الأفراد فيها وأمر القانون.

- نقود الودائع (الكتابية): وتمثل أرصدة حسابات الأفراد لدى البنوك من الودائع التي تستقبلها البنوك و تقدمها في شكل عمليات ائتمان أي إقراض لتقديم العون والدعم لأصحاب المشروعات الإنتاجية بهدف تمويل الإنتاج، إنشاء المشروعات وتنميتها.

- النقود الالكترونية: كافة وسائل الدفع والتحصيل باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال أي البطاقات الائتمانية.

❖ **وظائف النقود**

تقوم النقود بوظائف متعددة[41]:

– مقياسا للقيمة أي أن النقود تعكس قيمة لنفسها بغض النظر عن السلع التي تعكسها وعندها يصبح السعر هو التعبير النقدي لقيمة السلعة.

– وسيلة للتداول بحيث يمكن استخدامها في مبادلة بضاعة بواسطة النقد ثم تحصيل النقد من بضاعة أخرى، بضاعة–نقد–بضاعة، وقد أخذ النقد شكل السبائك الذهبية والفضية والتي ترتب عنها عائق الوزن والتقسيم المستمرين لتحديد عيارها إلى أن حلت محلها القطع النقدية والتي تعود الى الدولة سلطة سكها. وبما أن النقود وسيلة تبادل فهي تحقق حاجات الأفراد الآنية والمستقبلية.

– وسيلة للتكديس لأن النقود أصبحت رمزا للثروة يتيح امتلاكها تحصيل كل الحاجيات ووسيلة للدفع المستقبلي عندما تتم معاملات التبادل على الحساب أي عند تأجيل الدفع لحين توفر النقود مثل حلول موسم الجني من أجل دفع مصاريف البذور.

– وسيلة للتبادل مع الخارج حيث تؤدى وظيفة التبادل عالميا بأن يكون النقد عالميا وليس وطنيا فقط يتم تبادله وفقا لسعر صرف محدد.

ز – الاستهلاك

هي العملية التي تحقق إشباع الحاجات الاقتصادية من خلال استنفاذ منافع السلع أو الخدمات[42]. وهو الجزء المقتطع من الدخل لإنفاقه في سبيل إشباع حاجات و رغبات المستهلك فهو الشرط المادي لاستمرار الوجود الإنساني حيث يساهم الاستهلاك في دفع عملية الإنتاج وتجددها وينقسم بدوره الى استهلاك خاص يقوم به الأفراد والعائلات لمختلف المنتجات واستهلاك حكومي تنفذه السلطات العامة بمختلف أشكالها من أجل تسيير مرافقها.

❖ **محددات الاستهلاك**

- الدخل: فإذا زاد يزيد الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة اقل ويسمى تغير الاستهلاك الناتج عن تغير الدخل بالميل الحدي للاستهلاك.

---

[41] محمد دويدار،**مرجع سبق ذكره**، ص132.

[42] رائد محمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

- أسعار السلع و الخدمات.

حيث يتم تحليل سلوك المستهلك وفقا للتحليل الكلاسيكي الذي يستخدم فكرة المنفعة الحدية أي القياس الكمي للمنافع، والتحليل الحديث الذي يستخدم منحنيات السواء أي القياس الترتيبي للسلع التي يرغبها المستهلك ما يعرف بخريطة التفضيل للإشباع.

❖ **المنفعة**

وتشير إلى الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاك كميات متتالية من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، وهي العلاقة بين السلع التي يستهلكها الفرد وتقييمه لها في علاقة بين الذات والموضوع[43] ، بحيث تتزايد بتزايد عدد الوحدات المستهلكة بمعدل متناقص حتى بلوغ الإشباع الكامل. و التي ينشأ عنها ما يعرف بمعدل الإحلال أي المقدار الذي يطلبه المستهلك من إحدى السلعتين مقابل تنازله عن وحدة واحدة من السلعة الثانية، تختلف المنفعة المحققة من شخص لآخر باختلاف الحاجات ودرجة ضرورتها وتصنف إلى: منفعة كلية تعبر عن كل الإشباع الذي يتحقق للفرد من الاستهلاك، ومنفعة حدية تعبر عن الإشباع الذي حققته آخر وحدة مستهلكة[44].

II. تطور الفكر الاقتصادي

لا يمكن فهم علم الاقتصاد السياسي دون النظر في تاريخه لأن النظريات الاقتصادية غير منفصلة عن البيئة التي أنتجتها[45]، حيث تطورت وتغيرت الأفكار الاقتصادية تبعا للتحولات التي حدثت في المجتمع وبالتالي فان الأفكار المصاحبة لنشوء علم الاقتصاد خلال القرن ما هي إلا نتاج أفكار سابقة ظهرت قبل تكون هذا العلم وتطورت وفقا للمراحل التاريخية التي مرت بها:

1. الفكر الاقتصادي عند الإغريق

تميزت الحاجات الإنسانية للمجتمع الإغريقي بالبساطة حيث لم تتجاوز المأكل والملبس وكانت الزراعة المصدر لتأمين هذه الحاجيات أما التجارة فلم تتجاوز الحدود اليونانية مما جعل من الصعب الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية خلال هذه المرحلة، إلا أن هذا لم يمنع بعض المفكرين من المبادرة ببعض الأفكار الفلسفية جسدها كل من أفلاطون وآرسطو[46].

- ***أفلاطون 427-347 قبل الميلاد :*** ارتبط اسم أفلاطون في المجال الاقتصادي بكتابه "الجمهورية" الذي تحدث فيه عن المدينة الفاضلة التي يجب أن تسعى إليها كل مدينة يونانية لتحقيق سعادة المواطنين، حيث حدد وجود الدولة بالعامل الاقتصادي الذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق حاجياته بالشراكة مع باقي أفراد المجتمع فيشكلون دولة سماها اليوتوبيا تقسم فيها الأعمال المتعددة وفقا: للتخصص، والكفاءات الخاصة لكل فرد لأجل التنظيم الاجتماعي وزيادة كفاءة الفرد، عندها يتقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الطبقة الأولى طبقة المنتجين الذين يعملون بالنشاط الاقتصادي لتامين حاجيات المدينة والطبقة الثانية طبقة الجنود المسئولة عن الدفاع عن المدينة والطبقة الثالثة هي الطبقة الحاكمة، حارب الملكية الخاصة

---

[43] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

[44] عمار ياسين الأحمدي، **مبادئ الاقتصاد**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ،الطبعة الأولى، 2007، ص43.

[45] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص17.

[46] عبد الرحمن يسري1،**تطور الفكر الاقتصادي** ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص19.

للطبقة الحاكمة وحدد دور الدولة في التدخل لمنع الفقر والثراء الفاحش أي من أجل إحداث التوازن واعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل ولا مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود.

- ***آرسطو 384-322 قبل الميلاد*** : الذي اشتهر بكتابيه السياسة والأخلاق واللذين تطرق فيهما إلى العديد من المسائل الاقتصادية بطابع أخلاقي فعلى عكس أفلاطون اعتبر آرسطو "الدولة اجتماع للأسر في جماعات كاملة تكفي نفسها بنفسها قصد الوصول إلى حياة مستقلة وسعيدة"، وقد فضل آرسطو الملكية الخاصة التي تشجع الدوافع الشخصية لزيادة الإنتاج وتحقيق المنفعة للأفراد في المجتمع، واشتغل بإشكال القيمة المنخفضة للأشياء الأكثر منفعة مثل الخبز للإنسان على عكس الأشياء الأقل منفعة والأعلى قيمة مثل الذهب مميزا بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، كما تطرق إلى الاحتكار والفائدة وأداتهما قائلا أن النقود يقصد بها الاستعمال للتبادل لا الزيادة عن طريق الفائدة لأنها مساوية تماما للربا، كما بحث في نشأة النقود بعد الاستخدام الواسع للمقايضة والصعوبات التي رافقتها وكانت سببا في اختيار النقود من المعادن وسيطا للتبادل.

2. الفكر الاقتصادي خلال العصور الوسطى

لا يوجد اتفاق يحدد فترة العصور الوسطى لكن الأغلبية تحددها من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس إلى سقوط القسطنطينية منتصف القرن الخامس عشر حيث تميزت هذه الفترة بالركود الاقتصادي الفكري وسيطرة الكنيسة على تنظيم علاقات الأفراد وسلوكياتهم.

أ – الإقطاعية

يمتد عصر الإقطاع ما بين القرن الخامس والخامس عشر، فمع سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس ميلادي انتشرت القرصنة و قطاع الطرق مما أدى إلى إعاقة عمليات التبادل التجاري وبالتالي تزايد ظاهرة الاكتفاء الذاتي[47]، وانتشر نظام الإقطاع في الريف و نظام الطوائف بالمدن الأوروبية، حيث أخذت الوحدات الاقتصادية الريفية شكل الإقطاعيات والتي سميت آنذاك بالضيعات (maniors) وكان معظم سكان الريف أقنانا تابعين للملاك ويرتبطون بالأرض أين يمارسون أعمالهم مقابل تلبية احتياجاتهم وحمايتهم، أما الطوائف الحرفية بالمدن فقد واجهت الهجرة الريفية وساهمت في حماية أعضاء الطائفة.

في ظل اقتصاد مغلق متدهور الحياة الاقتصادية لم يتواجد فكر اقتصادي هام إلى غاية القرن الحادي عشر ومع انتشار الحملات الصليبية بدأت ظواهر الانتعاش وازدهرت بعض الحرف وزاد بناء الكنائس مما زاد من دورها في الحياة الفكرية وسمي آنذاك بالفكر الكنسي (اللاهوتي) والذي ساد على العلم والدين والفكر خلال القرن الثالث عشر والرابع عشر وبالتالي تميز الفكر الاقتصادي لتلك الفترة بالصبغة الدينية، حيث احتل العدل والمثالية الصدارة في ذلك العصر وحرم الرق والفائدة والتجارة وبالرغم من ذلك ساد الربا والسخرة والرق والأجر البخس طيلة فترة العصور الوسطى، وقد مثل هذه الفترة القديس توماس لاكويني الذي كتب في القرن الثالث عشر أصول الحكم وبحث في أسس الرفاهية المادية لتحقيق السعادة الإنسانية ، كما تحدث هو الآخر عن الاكتفاء الذاتي للمدينة وقدم إستراتيجية فعالة في ذلك قائلا: "هناك وسيلتان لتزويد المدينة بوفرة من المواد الغذائية الأولى هي

[47] أحمد فريد مصطفى، **التاريخ الاقتصادي الإسلامي والوضعي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص47.

خصوبة التربة التي تمد الحياة البشرية بكل الضروريات و الثانية هي التجارة التي تساعد على جلب ضروريات الحياة إلى المدينة من أماكن مختلفة"[48] معتبرا الوسيلة الأولى هي الأفضل كون المدينة التي تحصل على حاجاتها من الأراضي التي تملكها أكثر شرفا وكرامة من تلك التي تحصلها عن طريق التجارة معتبرا التجارة مدمرة للحياة الجماعية بما أنها تسعى للكسب المادي فهي تشجع على الممارسات غير اللائقة(الغش، الخداع،..) في سبيل المكسب المادي، فالتوجه الاقتصادي لتوماس لاكويني يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية بعيدا عن التبعية.

وقد سميت مرحلة العصور البدائية والوسطى بحقبة الركود الفكري ، تميزت بسيادة الطابع العائلي[49] خلال العصور القديمة وسيطرة النشاط الزراعي مع حرف بسيطة بدائية سميت على أساسها فترة العصور الوسطى بالطابع الإقطاعي والذي تميز هو الأخر ببدائية أدوات الإنتاج ما جعل الفكر ينحسر في إدارة شؤون الضيعة والعدالة المثالية في تحديد الأثمان والأجور وبالتالي اقتصر الفكر على الأحكام والمبادئ المتوارثة والتي ليس لها طابع علمي.

ب – ظهور النظام الطائفي وانتهاء نظام الإقطاع

ظهر النظام الطائفي في القرن الثالث عشر كتقويض عن النظام الإقطاعي عندما احتكر الأشراف الأعمال الصناعية، قام مجموعة من العبيد ببعض الأنشطة الصناعية لتحسين ظروفهم المعيشية وكونوا جمعيات للتعاون والدفاع عن مصالحهم، حيث أصبحت هذه الجمعيات طوائف حرفية منظمة، تميز بتركز المهن والحرف في المدن نتاجا لزيادة عدد السكان وارتفاع الطلب الذي صاحبه على المنتجات الحرفية مما أدى إلى زيادة المنتجين الحرفيين وترابطهم في علاقات مهنية لزيادة الإنتاج وتكوين نقابات مهنية للدفاع عن حقوقهم ورعاية مصالحهم المشتركة[50]، فقد كانت تشمل كل طائفة صناعية أو تجارية ثلاثة أصناف من الأشخاص: المتمرن، العريف والرئيس ، فالمتمرن بعد أن يقضي مدة التمرين التي تصل إلى ثمان سنوات يؤدي امتحانا أمام هيئة من الرؤساء ليصبح عريفا والعريف يعمل لدى الرئيس بأجر محدد بعقد يصل إلى الخمس سنوات ، بعد انتهاء مدة العقد وتوفر الأموال والمعرفة بأصول المهنة للعريف يمكنه فتح محل مستقل ليصبح هو الآخر رئيسا، وبالرغم من هذه التكوينات إلا أنها افتقدت لبعد الحرية في الصناعة والمتاجرة وظلت القرارات خاضعة إلى السلطات الحاكمة حيث اشترطت[51]:

- العضوية في النقابات المتخصصة لممارسة النشاط الصناعي أو التجاري.
- العضوية في النقابة ليست ميسورة للجميع لأنها تخضع إلى شرط الشراكة في النشاط الذي يرغب في ممارسته واجتياز الاختبارات المهنية المرتبطة بالعمل المرغوب.
- غياب الحرية في بيع المنتجات أو شراء المواد الأولية لأنها تخضع إلى قواعد النقابة لضمان تحسين الإنتاج مراعاة لمصلحة المستهلك.

---

[48] محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان،**تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص24.

[49] Rosa Luxemburg, **op.cit**. P118.

[50] عمار ياسين الأحمدي، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

[51] أحمد فريد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

رغم القيود التي فرضتها السلطات الحاكمة على الحرفيين في ممارسة نشاطهم الصناعي إلا أنها ضعيفة مقارنة بتلك التي كانت مفروضة على النظام الإقطاعي، حيث مثل النظام الطائفي نهاية الإقطاعية والتمهيد إلى الرأسمالية التجارية.

ج – عند العرب

لقد صاحب الازدهار الاقتصادي والمالي في المجتمعات العربية ازدهارا فكريا جسده الفكر الإسلامي في كافة المجالات خاصة الاقتصادي الذي نتج عن اجتهادات العلماء المسلمين في مجال تفسير الظواهر الاقتصادية وبحث حل المشكلة الاقتصادية ببدائل توافق الشريعة الإسلامية بناء على حقائق مستنبطة من الكتاب والسنة في شكل أحكام فقهية محضة أو آراء خاصة تستند إلى البناء الأخلاقي والاجتماعي بتقديم دراسات قيمة في الصناعة، التبادل التجاري، الخراج، الأموال، الثروة وارتباطها بالعمل والمنتجات، الأثمان، النقود والسكان والإنفاق الحكومي كمحدد للنشاط الاقتصادي والانكماش والرخاء، ويعتبر ابن خلدون والمقريزي من رواد الفكر الاقتصادي العلمي خلال القرن الرابع عشر.[52]

يمكن تقسيم مساهمات الفكر الإسلامي على ثلاث فئات: الصحابة، الفقهاء والعلماء[53]:

- الخلفاء الراشدون: وهم كبار الصحابة الذين تميزوا بقربهم من الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفوه بعد وفاته وواجهوا التغييرات الحادثة أهمها الامتناع عن دفع الزكاة باجتهادهم للمحافظة على هذه الفريضة وتكريسا لمبدأ العدالة، فحارب الخليفة أبو بكر الصديق من يفرقون بين الصلاة والزكاة وانشغل الخليفة عمر بن الخطاب بمسألة توزيع الأراضي المفتوحة على الغزاة الفاتحين وقرر استبقائها لدى أهلها وأخذ الخراج لضمان الدخل لبيت مال المسلمين وتحقيق منفعة لكل المسلمين والذي نظمه محددا الموارد والإنفاق، كما واجه مشكلة المجاعة بعد أن وافق على قبول إعانات البلدان الأخرى الخاضعة للمسلمين، أما الخليفة عثمان بن عفان فأقدم على توجيه فوائض بيت المال إلى استصلاح الأراضي لتنمية النشاط الزراعي، وبالنسبة لآخر الخلفاء علي بن أبي طالب فقد اقترح إنفاق كل موارد بيت المال على المسلمين مهما كان حجمها معتبرا زيادة النشاط الإنتاجي يترتب عنها زيادة الموارد ومن ثم قوة الدولة القائمة على التعاون والاعتماد المتبادل بين الطبقات المختلفة للمجتمع، وبالتالي فان توجهات الخلفاء الأربعة استهدفت العدالة في توزيع الموارد للاستجابة إلى الحاجات الضرورية للأفراد.
- الفقهاء: لقد ساهم كبار الأئمة[54] في تأسيس المذاهب الفقهية الكبرى بتفصيل الأحكام المرتبطة بالمعاملات الاقتصادية والتي ركزت على مدى شرعية البيوع لتجنب المعاملات الربوية ومناقشة بيع المساومة الذي يتحدد فيه السعر بالمساومة بين البائع والمشتري ، وبيع المرابحة الذي يعلن فيه البائع عن التكلفة ويفاوض المشتري في هامش الربح، والبيع الآجل الذي يتأخر فيه استلام السلعة أو دفع ثمنها. فقد اتفقت جل الحالات على مبدأ العدالة في الحقوق أي الربح الذي يحصل عليه البائع والمنفعة التي يستفيد منها المشتري وفي تحديد الأثمان شرط أن لا تتحقق منفعة طرف على حساب طرف آخر ومن أمثلة ذلك حالات الاحتكار التي ترتفع فيها الأسعار بهدف التأثير في السوق حيث أكد الإمام الشافعي على ضرورة الحذر في التفرقة بين حالات الاحتكار والمنافسة، كما اتفق الأئمة الأربعة على أولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة بضرورة تفعيل الرقابة على الأسواق من طرف الحكام لمنع المخالفات، جمع الزكاة وتوزيعها على الفئات المستحقة.
- العلماء وقد جسد هذه الفئة العلماء الذي تلوا الأئمة وتتلمذوا على أيديهم ومن بينهم:

---

[52] محمود الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية، بدون طبعة وبدون سنة، ص207.

[53] عبد الرحمن يسري1،**مرجع سبق ذكره**، ص61.

[54] الأئمة الأربعة: أبو حنيفة النعمان بن ثابت، مالك بن أنس، محمد بن إدريس الشافعي، أحمد بن حنبل.

- أبو يوسف يعقوب ابن ابراهيم الأنصاري الذي بحث في المشكلة الاقتصادية مؤكدا على دور الحاكم في حلها حيث اشتهر بكتابة الخراج الذي تضمن: النشاط الزراعي، المالية العامة والضرائب كما ساهم في إقناع الحاكم بتحمل مسؤولية توفير المرافق العامة أي ما عرف لاحقا بالإنفاق العمومي، وبالنسبة للأسعار فقد سار أبو يوسف على نفس المنهاج النبوي بعدم التسعير معتبرا الأسعار تتأثر بالنقود حيث فرق بين النقود الثمينة من معدني الذهب والفضة والنقود الرخيصة النحاسية.
- الإمام أبو حامد بن محمد الغزالي الذي اعتبر الهدف من ممارسة التجارة هو الكفاية أو الثروة من أجل تنمية الأموال وادخارها بشرط تحقق الوسيلة الشرعية في الاكتساب والزكاة عنها، تطرق إلى السعر العادل الناتج عن إضافة هامش ربح بسيط للتكلفة، حدد وظائف النقود في كونها مقياسا للقيمة، وسيطا للتبادل ومستودعا للقيم (الاكتناز) مبرزا عيوب المقايضة، الاكتناز والربا. بالإضافة إلى تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية وشمس الدين ابن قيم الجوزية اللذان انصبت أفكارهما كذلك على السعر العادل، النقود والأسواق التنافسية أين مثل النشاط الزراعي خلال هذه المرحلة النشاط الغالب والمصادر التمويلية من الزكاة.
- عبد الرحمان ابن خلدون: يعتبر ابن خلدون من أبرز المفكرين الاقتصاديين في التاريخ الإسلامي[55] حيث اعتبر أن القاعدة الاقتصادية أساس الوضعية الاجتماعية وأن الاقتصاد جزء لا يتجزأ من الكيان الاجتماعي، اهتم بدراسة الحركة التاريخية للمجتمع على أساس العمران البشري، حياته المادية وسلوكياته الاقتصادية، حيث قام خلال القرن الرابع عشر ميلادي بتحديد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا بعد ميز بين الحاجات الأساسية والحاجات الثانوية عند تعرضه للمشكلة الاقتصادية مشيرا إلى أن حجم السكان يحدد الاحتياجات الكلية للمجتمع وبالتالي فهو عامل مهم في تحريك النشاط الاقتصادي المتمثل في اكتساب الدخل من الإنتاج بالاعتماد على العمل كوسيلة لابتغاء الرزق واعتبره مصدرا للثروة مادام يحقق النفع لصاحبه في الاستجابة إلى حاجياته، فكلما زاد العمل تزيد المكاسب[56] وبزيادة العمران (الأفراد) تزيد الأعمال وبالتالي يزيد الترف وتزيد ثروة الدولة بزيادة عدد سكانها، وأن النشاط الاقتصادي يقوم على التعاون بين الأفراد استجابة إلى تنوع الحاجات وللدفاع عن النفس وتقسيم العمل لأجل التخصص ومضاعفة المكاسب وتحقيق فائض إنتاجي يفيد بسد حاجيات عدد أكبر من الأفراد أو يمكن التصرف فيه عن طريق المبادلة كمنفذ لهذا الفائض، وتعتبر مساهمة ابن خلدون هذه في أن العمل هو مصدر القيمة وهو الأساس لنظرية القيمة أساس الاقتصاد السياسي لدى آدم سميث وكارل ماركس وقد فرق ابن خلدون في إطار أن العمل أساس القيمة مابين الكسب الناتج عن القيمة التبادلية للأشياء المقتناة لأجل التبادل لا الاستعمال الشخصي وبين الرزق الذي يأخذ شكل المواد الاستهلاكية التي يستخدمها في إشباع حاجاته. عدد عناصر الإنتاج إلى: العمل، رأس المال والموارد الطبيعية وقد صنف الأنشطة الاقتصادية إلى: فلاحة وهي نشاط المستضعفين لا تحتاج إلى مهارات خاصة، صناعة تحتاج في احترافها إلى التعليم والتدريب، تجارة تستدعي الحيلة لتحقيق الربح بين قيمتي الشراء والبيع، و إمارة أي حكم الدولة وإدارة شؤونها وما يتحقق من جرائها من أموال في شكل ضرائب على الترتيب حسب أهمية كل نشاط في الاستجابة إلى الحاجات حسب نوعيتها، بحث في مسائل النقود محددا وظائفها إلى مقياس للقيمة ، وسيلة للاكتناز والادخار ، وسيلة للتبادل، حدد مقاييس النمو الاقتصادي على أساس العمران البشري: عدد السكان، حالة المساكن، طبيعة الصناعات، مستويات الإنفاق والدخل الفردي، أما بالنسبة للأسعار فاعتبرها ابن خلدون تتحدد من تفاعل العرض و الطلب في كل من النشاط الزراعي والصناعي وأدان كل من الاحتكار والمضاربة ، أما بالنسبة للدولة فرفض تدخلها

---

[55] رائد محمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

[56] استخدم ابن خلدون مفهوم المكسب ليعبر عما عرف فيما بعد بالدخل حيث فرق بين ما يتحصل عليه الفرد من نقود وسماه مكسبا أما المنافع التي تتحقق فعلا من جراء استخدام هذه النقود فسماها رزقا.

في النشاط الاقتصادي كونه يوقف مظاهر التوازن في السوق واعتبرها منشطة للطلب الفعال لأجل تنشيط الإنتاج لأن الطلب الكلي يزيد بزيادة طلب الدولة، ما مثل المحور الأساسي للنظرية الكينزية فيما بعد، وحدد قوتها بزيادة عدد السكان وما يترتب عليها من زيادة إنتاج وارتفاع المستويات المعيشية لأن إصلاح علاقات الإنتاج يقضي على الاستغلال، فقد طرح العديد من الأفكار الاقتصادية يمكن اعتبارها أسسا لعلم الاقتصاد محاولا الفصل بين المشكلات الاقتصادية والاعتبارات الدينية والخلقية.[57]

- تقي الدين احمد بن علي المقريزي المفكر الاقتصادي العربي الوحيد الذي اهتم بالبحث في النقود حيث اشتهر بكتاباته في تاريخ مصر السياسي و الاقتصادي وقد تأثر في منهجه العلمي بابن خلدون وتمثلت مساهماته في الاقتصاد في: التعرض إلى المشاكل الاقتصادية والبحث في أسبابها والحلول الملائمة لها معتبرا هذه العملية هي جوهر العملية السياسية فقد عالج ظاهرة ارتفاع الأسعار وما صاحبها من مجاعة مفسرا إياها بسوء السياسة الاقتصادية نتيجة الاحتكار والرشوة وارتفاع الضرائب والإتاوات والتي سببت العجز في النشاط الزراعي[58]، وقدم بعض الظواهر النقدية معتبرا النقود سبب الأزمات الاقتصادية لأنها تؤثر على النشاط الاقتصادي لأن رواج النقود الرخيصة بدل النقود الذهبية والفضية يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي الحاجة إلى موارد جديدة تستدعي ضربها باستمرار، وهذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار والتي فسر على أساسها العلاقة بين كمية النقود والأسعار التي تؤدي إلى التضخم عندها تصبح الزيادة في الدخول التي تستفيد منها فئة أهل الدولة ليست بزيادة حقيقية في الأموال التي ينتفعون منها وإنما مجرد زيادة نقدية اسمية.

3. الفكر الاقتصادي خلال عصر الرأسمالية التجارية

ابتداء من القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر أحدثت الظروف النقدية والتجارية الجديدة والمزايا التي تمتع بها التجار، تدهور الإنتاج الزراعي، انهيار البناء الإقطاعي والحرفي، توالي الاكتشافات الجغرافية، التوسعات الاستعمارية وتدفق المعادن النفيسة على الغرب وما تبعها من نهضة اقتصادية في الغرب ونهضة إسلامية وعربية، انتشار حركات الإصلاح الديني في الغرب، كل هذه التطورات قد صاحبتها نهضة فكرية جديدة سميت "بالمدرسة التجارية"، حيث تتلخص التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الرأسمالية التجارية في[59] :

– انهيار البناء الإقطاعي والحرفي نتيجة لنمو المدن وازدهارها وهروب الأقنان إليها أي انهيار احد دعائم نظام الإقطاع والمتمثل في التبعية إلى الأرض والارتباط بها بالإضافة إلى التحول من الريوع العينية إلى الريوع النقدية مما أدى إلى خلاص الأقنان من أعمال السخرة لدى الشريف، ثم قيام الدولة القومية وما ترتب عنها من تقوية السلطة المركزية بدل سادة الإقطاع ممثلي السلطات المحلية وانتشار حركة الإصلاح الديني وإضعاف نفوذ الكنيسة. وبالمثل اضمحل النظام الحرفي مع بداية القرن الخامس عشر بعد انتشار الاحتكار لدى الطوائف الحرفية لتقوية مركزها وحمايته من أي منافسة بالاعتماد على السلطات العامة والتجار وأصحاب الثروات الضخمة، حيث نتج عن غياب المنافسة اتصاف الصناعة بالركود وبقائها عند المستوى التقليدي، وبعد ما حددت الطوائف

---

[57] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص31.

[58] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2000، ص39.

[59] محمود الطنطاوي الباز، **مرجع سبق ذكره** ، ص228.

حجم الإنتاج وطريقة تحكمه في كل حرفة مما قضى على التطلع وعلى كل مبادرة للتجديد أو الابتكار وبالتالي القضاء على النظام الحرفي.

– توالي الاكتشافات الجغرافية والتوسع الاستعماري بعد تحسن أدوات وفنون الملاحة البحرية وبداية الجولات البحرية الكبرى واكتشاف العديد من الطرق والجزر ومصادر الثروة المجهولة حيث يعتبر القرن الخامس عشر والسادس عشر عصر الاكتشافات الجغرافية الهامة والتوسع الاستعماري.

– ظهور الدولة القومية كوحدة سياسية جديدة تتركز في يدها السلطات بعد كتابات كل من ميكافيللي وجون بودان اللذان تحدثا عن قوة وسيادة الأمير لما تتركز من سلطات في يده.

– انتعاش التجارة الداخلية والخارجية بعد نشوء الدولة القومية والذي أدى إلى انتعاش التجارة الداخلية واتساع السوق المحلية، ومع التوسع الاستعماري وتوسع الاكتشافات الجغرافية تدفقت التجارة الخارجية للبلدان المستعمرة مما أفاد بتدفق المعادن النفيسة وزيادة ثراء التجار.

– تحولات في طبيعة النشاط الزراعي لصالح السوق والصناعة اليدوية في البداية من النشاط الزراعي إلى الزراعة النقدية الموجهة للأسواق بهدف تحقيق الربح، ثم الصناعات المنزلية وبعد الثورة الصناعية الصناعة الآلية وما ترتب عنها من إنتاج وفير بعد اعتماد مبدأ تقسيم العمل وما حققه من زيادة إنتاجية.

– التحولات في القيم الاجتماعية نتيجة التحولات الاقتصادية مثل سيادة النزعة القومية لتحقيق رفاهية الدولة حيث فضل التجاريون زيادة السكان والاستعمار لتوسيع السوق وجلب المعادن مما نتج عنه تعارض الدول.

أ – المدرسة التجارية (المركنتيلية)

أول مدرسة اقتصادية عبرت عن مصلحة فئة التجار حيث نشأت في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر أين كانت تهدف السياسة الاقتصادية للتجار إلى جذب أكبر كمية من الذهب والفضة إلى داخل البلاد واعتبروا ثروة الدولة تقاس بالذهب والفضة وليس إنتاج السلع والخدمات، والتجارة هي مصدر الدخل الأساسي من خلال التصدير لتنمية الأرباح حيث سعت كل دولة عن طريق الاكتشافات الجغرافية إلى جذب النقود بكافة الطرق وتلخصت السياسة المركنتيلية في[60]:

- منع إخراج النقود من البلد؛
- الإعلان أن المتاجرة بالنقود هي حكر على الدولة فقط؛
- إجبار التجار الأجانب على إنفاق أرباحهم داخل البلد.

إلا أن هذه السياسة حدت من تطور التبادل التجاري الدولي وأدت ببعض الدول إلى إتباع سياسة الميزان التجاري مما أدى إلى ازدهار التجارة بحلول السياسة الإنتاجية محل السياسة النقدية حينها دعت المدرسة المركنتيلية إلى رفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة وقد ركزت المدرسة المركنتيلية فقط على التبادل التجاري ولم تبحث في القوانين الاقتصادية التي تخدم الإنتاج واعتبرت

[60] سمير حسون،**مرجع سبق ذكره** ، ص30.

الاقتصاد السياسي يختص بالميزان التجاري فقط، حينها ركزت المدرسة المركنتيلية على مصلحة الدولة أكثر من مصالح الأفراد وقد توجهت السياسة التجارية في كل من اسبانيا والبرتغال إلى التركيز على المعادن النفيسة المتدفقة من المستعمرات الأمريكية، أما بالنسبة لفرنسا فركز التجاريون على زيادة الثروة من خلال التصنيع بمنع ارتفاع الأجور وأسعار المواد الغذائية وتشجيع الصادارات لحيازة المعدن النفيس وسميت السياسة التجارية الفرنسية بسياسة التصنيع ويعتبر انطوان دي مونكرتيان من رواد الفكر التجاري في فرنسا. وفي انجلترا تم تشجيع التجارة الخارجية باسم سياسة التبادل التجاري بالتركيز على تنمية الصادرات على الواردات لزيادة تدفق المعادن النفيسة وقد قدم توماس مان العديد من المقترحات التي تستهدف تحقيق الفائض في الميزان التجاري مثل تشجيع الصادرات و الحد من استهلاك السلع المحلية، وفي ألمانيا والنمسا اصطبغت السياسة التجارية بصبغة مالية وتبلورت تحت مسمى "علم الخزانة" حيث تبلور الفكر الألماني عن فون جوستي وبالرغم من تنوع التدابير والسياسات التجارية التي بدأت في أواخر القرن الرابع عشر واستمرت إلى منتصف القرن الثامن عشر تم بناء فكر تجاري متميز يستهدف تحقيق قوة الدولة من خلال الحصول على اكبر قدر من المعادن النفيسة وتحقيق فائض تجاري، أما بالنسبة للتجاريين الأواخر فأصبحت الثروة ناتجة الأرض والعمل والصناعة وتحقيق الفائض التجاري يسمح بتدفق المعادن النفيسة بما يلائم الأهداف السياسية.[61]

و تتلخص قواعد الفكر التجاري في[62] :

- تتلخص ثروة الدولة وتقدمها الاقتصادي بمتلكاتها من المعادن النفيسة: الذهب والفضة؛
- تحقيق فائض الميزان التجاري من أجل تأمين المعدنين بشكل كبير؛
- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسات الضريبية وامتيازات التصدير؛
- ترتيب الأنشطة الاقتصادية حسب الأولوية إلى تجارة خارجية، صناعة، زراعة؛
- زيادة القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على زيادة حجم السكان كونهم مصدر قوة الدولة.

لقد نشأ عن المرحلة المركنتيلية قيام سوق دولية من خلال الدور الذي لعبه رأس المال التجاري والذي أدى إلى ظهور النزعة الاستعمارية لتحقيق تراكم رأس المال عن طريق الذهب المنظم لثروات المستعمرات، لكن مع بداية القرن الثامن عشر بدأ تلاشي الفكر التجاري عندما بدأت فلسفة الحرية الاقتصادية في الظهور وتوسعت الصناعة وبدأت الانعكاسات السياسية لتدفق المعدن النفيس على الأسعار حيث ساهم الفكر التجاري في "استقلال الفكر الاقتصادي"[63].

ب – المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط 1694–1774)

نشأت المدرسة الطبيعية في فرنسا على يد الطبيب فرنسوا كسناي الذي استقطبت آراؤه العديد من مفكري الأوساط السياسية والفكرية من بينهم وليام بيتي الذي كان يعتقد بوجود قوانين طبيعية تحكم العلاقات الاجتماعية معتبرا العمل أساس العملية

---

[61] عبد الله ساقور، **مرجع سبق ذكره** ، ص96.

[62] محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص100.

[63] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص47.

الإنتاجية[64]، وكانتيون الذي اعتبر الجماعة الإنسانية خاضعة للنظام الطبيعي وأن الأرض هي أساس العملية الإنتاجية، اتفق رواد هذه المدرسة على أن الأرض الزراعية هي المصدر الوحيد للثروة، وتمثلت القوانين الطبيعية في[65]:

- تتطور المجتمعات وفقا لنظام طبيعي الذي بدوره مجموعة من النظم الجزئية التي بموجبها يتحقق الانسجام بين الإنسان ومحيطه ، مخالفته تؤدي إلى الشقاء ويقوم هذا النظام على مبدأين: المنفعة الشخصية هي حافز الإنسان ودافعه نحو الإنتاج والعمل، المنافسة مع المنتجين لتحقيق المنفعة الشخصية؛
- الناتج الصافي المماثل للدخل القومي والذي يجمع الخيرات المادية المنتجة خلال السنة بعد طرح وسائل الإنتاج المستهلكة خلال هذه الفترة؛
- الجدول الاقتصادي ويشير إلى كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع: الطبقة المنتجة أي الفلاحون الذين ينتجون الناتج الصافي، طبقة المالكين أي فئة المستغلين العقاريين والطبقة العقيمة وتضم التجار والصناع الذين لا يضيفون شيئا إلى الناتج الصافي.
- أما بالنسبة لدور الدولة فقد اكتفى الفيزيوقراط بدور الحارس للنظام الطبيعي والمشرف على الأعمال التي تنظم حسن سيره.

وقد قسم الفيزيوقراط المجتمع الى ثلاث طبقات[66]:

- الطبقة المنتجة التي تحصل على الدخل الخام من الأرض في شكل أجور أو غلة صافية لفائدة المالكين العقاريين.
- طبقة الملاك: التي تحصل على الغلة الصافية دون أن تساهم في الإنتاج مقابل وضع الأرض تحت تصرف المزارعين لتنفيذ العملية الإنتاجية.
- الطبقة العقيمة: التي تتلقى قسما من الغلة الصافية التي هي في الأصل من نصيب الطبقتين السابقتين.

لقد ساهمت المدرسة الطبيعية في وضع أسس قيام علم الاقتصاد السياسي والمذهب الفردي الحر في ممارسة النشاط الاقتصادي والمتمثل أساسا في الزراعة باعتبارها النشاط المنتج الوحيد في ظل القوانين الطبيعية التي تحكم المجتمع لا دخل للإنسان فيها كونها تعمل بصورة موضوعية[67].

4. الفكر الكلاسيكي

بعد ما ساهمت المركنتيلية في تنمية رأس المال التجاري أدت إلى توفر قوة العمل والتي ساعدت بدورها المتراكم في ظهور الثورة الصناعية وظهور الرأسمالية بداية من الورشات الصناعية بأعمال يدوية بسيطة مما أدى إلى وفرة الإنتاج، ومن ثم برز تقسيم العمل أين أصبح كل عامل مسئولا عن أداء مهمة معينة والذي هيأ لوضع منجزات العلم والبحوث والاكتشافات، حيث ظهرت الآلات وتطورت شبكات النقل لتصريف الإنتاج وحلت الآلة مكان العمل اليدوي ما أتاح المجال لشكل جديد للرأسمالية أصبحت فيها الصناعة القطاع الاقتصادي السائد وصاحب هذا التطور فكر اقتصادي يتناسب معه جسدته المدرسة الكلاسيكية تحت

---

[64] محي محمد مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[65] Régis LANNEAU, **op.cit.** p23.

[66] محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص153.

[67] Marc Montoussé, **Théories Economiques**, Bréal, France, 2e Edition, 2008 , P12.

رئاسة[68]: آدم سميث (1723-1790)، دافيد ريكاردو (1772-1823) وتوماس روبرت مالتوس (1766-1834).وتعود جذور الفكر الكلاسيكي إلى مجموعة من التطورات أهمها[69]:

- التطور الاقتصادي و الفكري بانجلترا فقد شهدت الفترة الأخيرة للرأسمالية التجارية تطورات فكرية عديدة أهمها: الاتجاه للتحرر الاقتصادي، قيام المشروعات الصناعية بالتحول التدريجي من رأس المال التجاري إلى رأس مال صناعي، الثورة الصناعية بعد ازدهار الصناعة سنة 1700 بانجلترا والتوجه لإدارتها بمصانع آلية ثم اختراع الآلات الميكانيكية في القرن الثامن عشر، حيث توسع النشاط الصناعي بشكل ملحوظ ليصبح النشاط الغالب فقد بدأت الثورة الصناعية في انجلترا ثم انتقلت إلى باقي الدول الغربية بدرجات تحول متفاوتة.
- تطور الفكر السياسي الذي تحول عن الأصل الكنسي بعد أن شهدت أوروبا ثورة سياسية لتحرير الأذهان وفتح آفاق التأمل والتجربة وكان كتاب نيوتن "المبادئ 1723" رمزا في ذلك وإلغاء توماس هوب لحق الملوك المقدس وبنى تحليله على الاتحاد الاختياري بين الأفراد (العقد الاجتماعي).
- التطور الاقتصادي والفكري في فرنسا وظهور المدرسة الطبيعية الناتجة عن عدم تعارض مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة مادامت لديهم رغبة أكيدة في التحرر الاقتصادي والعودة للطبيعة بخلق جو ملائم للزراعة وسمي هذا الفكر بـ"الطبيعيين"[70] أو الفيزيوقراط والذي انتعش في فرنسا في الفترة بين 1756 بعد مولد كتاب كسناي و 1780 تاريخ وفاة ترجو، وقد سار الكلاسيك على نفس منهاج الفيزيوقراط معتبرين القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية وأن التغيرات الاجتماعية تخضع إلى قوانين طبيعية أقوى من القوى البشرية.

تمثلت الأسس العلمية للمدرسة الكلاسيكية فيما يلي[71] :

- **الحرية الاقتصادية (الليبرالية) المطلقة وعدم تدخل الدولة:** الناتجة عن الإيمان بكفاءة الأسواق ودور القطاع الخاص لأن دور الدولة يحد ويقلص من فرص التوظيف ويؤثر على كفاءة النشاط الخاص باعتبار "الدولة غير منتجة ولا تشعر بالمسؤولية" حسب آدم سميث، وتشمل: حرية التعاقد، حرية التملك، حرية التجارة وحرية ممارسة أي نشاط اقتصادي مما يحد من دور الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية لأن الحرية الاقتصادية تقضي بعدم تعارض مصالح الأفراد ومصلحة الجماعة فبمجرد تحقيق الفرد لمصالحه الذاتية وتعظيم أرباحه فانه يساهم بشكل غير مباشر في تحقيق مصلحة المجتمع حسب رونالد ريغن ومارغريت تاتشر، أما عن دور الدولة في ظل الحرية الاقتصادية فيقتصر على الوظائف التقليدية بالدفاع عن الوطن ضد الاعتداءات الخارجية وتنظيم الأمن الداخلي أي دولة حارسة فقط وترك الأفراد أحرارا في سلوكياتهم بمحاربة كافة التنظيمات التي تعوق المنافسة الكاملة.

---

[68] Arnold Heertje, Patrice Pieretti, Philippe Barthelemy, **Principes D'économie Politique**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, 4e Edition, 2003, P341.

[69] محمود الطنطاوي الباز، **مرجع سبق ذكره** ، ص245.

[70] يعتبر كسناي (quesnay) مؤسس المدرسة الطبيعية أما تيرجو فقد تولى مناصب إدارية عديدة حتى وصل إلى وزير المالية بفرنسا وقدم إصلاحات عديدة وعاش في فترة انتعاش المدرسة الطبيعية .

[71] Marc Montoussé, **op.cit**. p12.

- **العمل مصدر القيمة** حيث تتوقف الثروة على حجم وإنتاجية العمل مما أدى إلى تقسيم العمل والتخصص.

- الإيمان بوجود نظام وقوى وقوانين طبيعية خارجة عن إرادة الإنسان لتحقيق التوازن الاقتصادي.

- **حتمية التوافق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة** حسب ظاهرة اليد الخفية لآدم سميث (العناية الإلهية) أي أنه عند سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة يحققون لا إراديا الصالح العام وبالتالي أصبح الربح مشروعا.

- **قانون المنافذ وغياب البطالة والأزمات العامة** في مجال التوازن والتطور الاقتصادي، اعتمد الكلاسيك على قانون المنافذ لجون بابتيست ساي والذي ينص على أن العرض يتضمن توزيع دخول على عناصر الإنتاج بنفس القيمة، تلك الدخول التي تتحول بدورها إلى طلب على الإنتاج (العرض يخلق الطلب) وبالتالي لا توجد بطالة ولا أزمات عامة.

وقد نتج عن الفكر الكلاسيكي مجموعة من النظريات أهمها[72]:

- نظرية الإنتاج: فقد اعتبر الكلاسيك الإنتاج هو عملية خلقة المنفعة أو زيادتها بالاعتماد على عناصر الإنتاج المتمثلة في الأرض، رأس المال والعمل.
- نظرية السكان والتي تطرقوا فيها إلى أن حجم السكان يتحدد بحجم المواد الغذائية، إلا أن الزيادة في حجم السكان تتم بمستويات أكبر من المواد الغذائية نظرا لثبات حجم الأراضي الزراعية مما يتسبب في الاختلال في الأجل القصير ، لكن الطبيعة تعيد التوازن تلقائيا في الأجل الطويل عن طريق الموانع التلقائية.
- نظرية التوزيع حيث اهتم الكلاسيك بالقوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة أي ما يعرف بالتوزيع الوظيفي حسب مساهمة كل عنصر في الانتاج.
- **نظرية التجارة الدولية** لقد شجع الكلاسيك الحرية الاقتصادية في المجال التجاري والتي أدت إلى تخصص كل بلد في إنتاج سلعة معينة أو عدة سلع على أساس المزايا النسبية مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية لما تحققه المزايا النسبية من نواتج أكبر وبالتالي فمناداة الكلاسيك بحرية التجارة لم يكن سياسة عامة بقدر سعيهم لتحقيق مصالح بلدانهم.

أ – النزعة التفاؤلية لآدم سميث في الفكر الكلاسيكي

اعتبر آدم سميث أن العمل هو مصدر الثروة فكلما زادت إنتاجيته زادت ثروة الأمم واعتبر الإنتاجية تنشأ عن تقسيم العمل أي التخصص في عمل إنتاجي معين، وأن تقسيم العمل ينتج عن التراكم الرأسمالي فكلما زاد رصيد رأس المال تزيد معه إمكانات تشغيل الأفراد وأن التراكم الرأسمالي لا يتم دون ادخار سعيا من الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية وتحسين حالاتهم[73]، بالإضافة إلى التأكيد على سياسة الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي طالما لا يوجد تعارض بين المصلحة العامة والخاصة لأن هناك نظام طبيعي ينظم النشاط الاقتصادي بصورة تلقائية من خلال قوى العرض والطلب في إطار المنافسة الكاملة واقتصر في تحديد وظائف الدولة على الدفاع وتحقيق الأمن وخدمة القضاء عدا ذلك فان اليد الخفية أكثر كفاءة في تحقيق الصالح العام[74].

ب – النزعة التشاؤمية لمالتوس

---

[72] بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والإعلام، الحراش، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص87.

[73] Raymond barre, **op.cit**, p22.

[74] Régis LANNEAU, **op.cit**, p35.

أتى بعد آدم سميث في الفكر الكلاسيكي مالتس والذي كان متشائما حيث عايش ظروف التوسع الصناعي وما ترتب عنها من الاستخدام الواسع للآلات وإحلالها محل العمل البشري وما نشأ عنها من بطالة فحاول البحث في أسباب الفقر وأرجعه إلى النمو السكاني مما قاده إلى تقديم نظريته في السكان واعتبر أن السكان يتزايدون بمعدل أكبر من معدل تزايد المواد الغذائية وإمكانيات تحقيق المستوى الأدنى للمعيشة مما يهدد المستوى المعيشي بالانخفاض عن مستوى الكفاف، معتقدا أن السبب الرئيسي للفقر لا صلة له بطريقة الحكم أو سوء توزيع الملكية فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل والغذاء، فلما كان التزايد السكاني حسب مالتوس يتم وفقا لمتتالية هندسية في حين زيادة الإنتاج تخضع الى متتالية حسابية فان هذا يخلق نوعا من التباين في تحقيق الحاجات[75]،كما رفض هو الآخر تدخل الدولة وأرجع التوازن إلى عوامل خارجية سماها الموانع الايجابية مثل: ارتفاع معدل الوفيات الذي تفرضه الطبيعة أو الموانع الأدبية والأخلاقية مثل الامتناع عن الزواج كعامل يخفض من حدة التكاثر عندما يكون الأفراد على درجة من الوعي بخطورة التزايد السكاني وهذا لا دخل للدولة فيه[76].

ج – الفكر الاقتصادي لريكاردو

قام بتوضيح حالة الركود الاقتصادي الناتجة عن إمداد السكان الذين يتزايد عددهم بصفة مستمرة بالطعام تزداد بصعوبة مع استمرارية النمو السكاني مما يترتب عليه ركود اقتصادي[77]، قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات : الرأسماليين المسئولين عن النمو الاقتصادي، العمال الذين يحصلون على الأجور لضمان عيشهم عند حد الكفاف وملاك الأراضي الزراعية الذين يحصلون على الريع، واعتبر ريكاردو استمرارية النمو أي الربح الايجابي للرأسماليين وزيادة السكان تحدث ضغطا على الموارد مما يقود لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة لمقابلة التزايد في الطلب وهنا يظهر قانون تناقص الغلة:[78] عندما يرتفع الريع في الأراضي الأقل خصوبة وينخفض نصيب الرأسماليين والعمال أي معدلات الأرباح والأجور حتى تصل إلى حد الكفاف مما يؤثر على اتجاه الأرباح في الأمد الطويل لينخفض وينخفض معه معدل تراكم رأس المال والتقدم الاقتصادي بصفة عامة.

5. الفكر الاشتراكي واتجاهات التحول في المجتمع الاشتراكي

لقد أدت ظاهرة الصراع بين طبقات المجتمع الرأسمالي وعدم توافق المصالح إلى انتقاد النظام الرأسمالي واقتراح تنظيمات جديدة بديلة للمجتمع فبعضها لم يلق نجاحا مثل الأفكار التعاونية والبعض الآخر قدر له الانتشار مثل الاشتراكية الماركسية، وتمثلت مظاهر التحول نحو الاشتراكية في تزايد الصراع الطبقي وعدم التوافق بين المصالح في المجتمع الاشتراكي والذي لا يعد استثنائيا وإنما يمتد تاريخيا إلى نهاية القرن الخامس عشر مع قيام صناعة الصوف في انجلترا وارتفاع أثمانها مما أدى بكبار الملاك إلى طرد الفلاحين من الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مراعي أغنام، حيث توسعت هذه الحركة وسميت بحركة النسيج لتبلغ ذروتها في القرن الثامن عشر

---

[75] Arnold Heertje, Patrice Pieretti, Philippe Barthelemy, **op.cit**, p342.

[76] محي محمد مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[77] Raymond barre, **op.cit**, p23.

[78] وينص هذا القانون على أن تزايد عوامل الإنتاج : العمل و رأس المال يؤدي إلى انخفاض المردودية بعد بلوغ مرحلة التشبع فأي زيادة في أحد العوامل لا تترتب عليها زيادة في الإنتاج و التي سماها مالتوس بقانون تناقص الغلة أي عدم التناسب بين الأرض و السكان.

وهكذا ظهرت الملكيات الزراعية الكبيرة والتي نشأ عنها صراع دائم بين الفلاحين المشردين والملاك وظهرت معه الهجرة إلى المدن بحثا عن العمل وكذلك نشوء الصراع بين أرباب الحرف والصناعة وبين العمال فيما يخص ظروف العمل السيئة في منتصف القرن التاسع عشر وانتشار تشغيل النساء والأطفال تحت العشر سنوات بأجور زهيدة ولساعات تصل إلى سبعة عشر ساعة يوميا في ظروف سيئة أدت إلى موت الآلاف ، مما ولد ظاهرة الصراع بين الطبقة الرأسمالية المالكة لأدوات الإنتاج وطبقة العمل الأجير والتي استغلت فيها الطبقة الأولى الطبقة الثانية وانعدمت فيها العدالة في توزيع الدخول[79].حيث شكلت هذه الظاهرة أساس النقد الذي اعتمده الاشتراكيون ومبررا قويا للبحث عن بديل عن النظام الرأسمالي ،كما أن بعض الكلاسيكيون لم يكونوا على اتفاق تام بشأن توافق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة أمثال: ريكاردو و مالتس. وقد أخذت الأفكار الاشتراكية مجموعة من المراحل:

أ – الاشتراكية الخيالية (الفكر التعاوني)

ظهرت مع ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي عندما احتج الشعب عن سوء الأحوال المعيشية والظلم والاستغلال والتي دفعت توماس مور في كتابه "يوتوبيا" إلى اعتبار تسمية دولة لا يناسب إلا تلك التي يعمل فيها كل الأفراد دون أن يبقى شخص عاطلا وأن الأرض مصدر الثروة والنشاط الزراعي هو النشاط الأساسي. أما توماس كامبانيلا فسمى الدولة مدينة الشمس واعتبرها المدينة التي لا يوجد فيها ملكية خاصة ولا استثمار في الإنسان والعمل واجب وحاجة معيشية لكل مواطن[80].

سمي الفكر التعاوني بالخيالية أو الرومانسية الاقتصادية لأنه لم يلق التطبيق لمبادئه نجاحا مستمرا إلا أنه ساهم في بلورة رؤية ناقدة للنظام الرأسمالي واثبات عدم كفاءته ومن بين رواده[81]:

- سان سيمون والذي وضح قصور الكنيسة في بناء مجتمع جديد خلال مرحلة التحول من الإقطاع إلى الصناعة منتقدا الملكية الخاصة واعتبرها مصدر استيلاء الأثرياء على جزء من ناتج عمل الآخرين معتبرا العمل واجب الجميع والتوزيع يكون حسب قدرات الأفراد والجهود التي يقدمونها ، كما طالب بتدخل الدولة لتنظيم الملكية، إعادة توزيع الدخل وتخطيط الاقتصاد الوطني من أجل تحسين ظروف معيشة الأفراد .
- روبرت أوين من كبار رجال الصناعة الانجليز والذي طالب بتغيير النظام تغييرا جذريا بتنظيم المجتمع وفقا لجماعات صغيرة وأن يحصل كل فرد على أجر يوافق العمل الذي يؤديه وإعطاء الأولوية للزراعة ثم الصناعة مع ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا في المجتمع لأن العلاقات الرأسمالية تعرقل الاستخدام العقلاني لمنجزات الثورة الصناعية، مما يؤدي إلى عدم إشباع حاجات الأفراد منتقدا الملكية الخاصة واعتبر العمل مقياسا للقيمة وأن الآلة هي السبب الرئيسي في ظهور مشكل البطالة،

[79] Régis LANNEAU, **op.cit**, p94.
[80] Marc Montoussé, **op.cit**. p41.
[81] سمير حسون، **مرجع سبق ذكره** ، ص62.

وقد طبق أفكاره في مصنعه باسكتلندا حيث خفض عدد ساعات العمل وأنشأ الغرامات وزادت فعليا كفاءة المصنع فهو من وضع الأساس للفكر الاشتراكي.

- شارل فوربيه ناقد للرأسمالية والتناقض بين المصالح الخاصة ومصالح المجتمع معتبرا: العمل هو الحاجة الأولى للإنسان والطريق إلى مجتمع أفضل أساسه التعاون الاختياري.
- لوي بلان أصدر كتابا تضمن العديد من الأفكار التعاونية.
- سيسموندي انتقد فكرة توافق المصالح وطالب بإلغاء الملكية الخاصة.

ويتلخص جوهر الفكر التعاوني أو ما يسمى بالخيالية في:

- انتقاد الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية والمنافسة باعتبارهم مصادر الاحتكار.
- إقامة مجتمع جديد أساسه التعاون الكامل.
- إلغاء الربح، النقود وإحلالها بأذونات العمل.
- وجوب تدخل الدولة لتنظيم الملكية وإدارة الحياة الاقتصادية.
- مهاجمة المجتمع الصناعي والميكنة باعتبارهما مصدر بؤس الأجراء.

ب – الفكر الاشتراكي الماركسي والرفض الكامل للرأسمالية (الاشتراكية الواقعية)

نتيجة للازمات الاقتصادية وما نشأ عنها من صراعات طبقية وزيادة بؤس العمال لم يكتف المفكرون بالبحث في وسائل علاج النظام الاقتصادي الرأسمالي وإنما رفضوه كلية في تيار سمي بالفكر الاشتراكي والذي تجسد مع أواخر القرن التاسع عشر، ويعد كارل ماركس المؤسس الفعلي للاشتراكية العلمية بتحويلها من خيالية إلى علمية بعد ما اكتشف قانون تطور المجتمع وقانون تطور الرأسمالية أي العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وقانون الاستغلال الرأسمالي[82]، حيث لاقت أعماله النظرية التطبيق العملي مع ثورة أكتوبر 1917 في روسيا ثم في عدد من دول أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية وكثير من الدول النامية المستقلة ،وقد استهدف الفكر الماركسي خلق مجتمع بلا طبقات من خلال تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتوزيع الثروة حسب قدرات وحاجيات الأفراد[83]، وتتمثل مبادئه في:

- **التفسير المادي للتاريخ** باعتبار أوضاع الحياة المادية هي محدد الفكر الإنساني وتغيراته وتطور طرق الإنتاج محدد التطور الإنساني أي أن العلاقات الاقتصادية في أي فترة زمنية هي التي تحدد شكل المجتمع وعلاقات الناس فيه وأفكارهم وبالتالي الأفكار نتيجة الاقتصاد.

- **القيمة في العمل** بأن تتحدد الأسعار (قيمة السلع) بمقدار العمل الذي تتضمنه.

- **الصراع بين الطبقات** : بما أن قيمة السلعة تتحدد من قيمة العمل الداخل فيها فلابد أن يتحدد الأجر كذلك تبعا لقوة العمل التي يبيعها العامل والمحددة بعدد الساعات المبذولة لأن حد الكفاف الذي يحصل عليه وفقا للنظام الرأسمالي يعتبر استغلالا من

---

[82] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص185.

[83] Raymond barre, **op.cit**, p26.

جانب صاحب العمل سماه ماركس بفائض القيمة والذي يبقي العمال في فقر شديد لأن زيادة فائض القيمة تجعل صاحب رأس المال يتجه نحو الميكنة وبالتالي يزيد عرض العمل عن الطلب عليه وتنخفض الأجور.

- **المادية الدياليكتية:** إن زيادة فائض القيمة الناتجة عن انخفاض الأجور وزيادة البطالة أحدثت اختلال النظام الرأسمالي وأدت إلى انهيار وحلول نظام بديل يقوم على الملكية الجماعية وسيطرة الطبقة العاملة، حيث سميت مرحلة التطور من انتقاد الرأسمالية إلى اعتماد الاشتراكية بالمادية الدياليكتيكية، كما اعتبر ماركس الاشتراكية مرحلة أولى لمجتمع شيوعي تسيره وحدات مستقلة لأن سلطة الدولة هي الأخرى صورة من صور الاستغلال الواجب التخلص منه والتي تستدعي وفرة مادية وإنسان جديد يقدم حسب طاقته ويستفيد حسب حاجته.

- **الملكية الجماعية** كبديل عن الملكية الخاصة من خلال توسيع دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

6. الفكر النيوكلاسيكي

يعتبر الفكر النيوكلاسيكي امتدادا للمدرسة الكلاسيكية، حيث يركز على الليبرالية في كل التصرفات الاقتصادية وقد ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية ما بين النصف الأول من القرن 19 ونهايته بداية من ألمانيا، فرنسا، وانجلترا ثم امتدت إلى ايطاليا ، السويد والولايات المتحدة الأمريكية بعدما تطورت الظروف الاقتصادية وزادت المنافسة الدولية وتمزقت وحدة الاقتصاد العالمي وانهارت قاعدة الذهب وأصبح اختلال التوازن هو الحقيقة، حينها خالفت الفروض الجديدة مبادئ المدرسة الكلاسيكية وظهرت المدرسة النيوكلاسيكية التي ركزت على اختلال التوازن و اهتمت بوصفه و علاجه كامتداد للاتجاه الكلاسيكي لكنها أكثر تجريدا فقد اهتمت بالأداء أكثر من الأفراد وركزت على الطلب أكثر من العرض بالاهتمام بتخصيص الموارد النادرة أكثر من الإنتاج التي يحققها السوق بالتوافق بين الرغبات والندرة المقابلة لها وربط الظواهر بعامل الزمن من أجل تفسير الواقع والكشف عن إمكانات تطوراته المستقبلية باستخدام الاتجاه الرياضي[84]، حيث تعددت اتجاهاته إلى[85] :

- الحديون أهمهم كارل منجر والذين ركزوا على البحث في القيمة على الأساس النفسي أي الطلب حسب الحاجة وقدرة الأشياء على إشباعها، حيث قدموا قانون تناقص المنفعة الحدية في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك من فرض نموذج الرجل الاقتصادي الرشيد الذي يستخدم الحسابات والكميات اللامتناهية والذي حدد لعلم الاقتصاد بعدا نفسيا واجتماعيا من معالجة موضوع المنفعة.

- مدرسة التوازن ويعتبر فالراس مؤسسها (1824-1920) الذي بدأ تحليله من الكل ليصل إلى الجزئيات حيث اهتم بالتحليل الشامل للظواهر ليتطرق إلى مختلف العوامل ويخرج بنظام متوازن وفقا لمبدأ العدالة، وقد كان فالراس ليبراليا فقد توجهت اقتراحاته لمحاربة الاحتكار من أجل العودة إلى المنافسة الكاملة ذلك أن السوق ينظم العلاقات بين الأفراد من خلال التغير في علاقات الإنتاج، كما تقدم المنافسة الكاملة نظام أسعار لتسوية عمليات التبادل أسعار توافق تفضيلات الثروة لدى الأفراد وشروط الإنتاج الخاصة بالسلع.

- الحديون الجدد وقد استبدلوا المعايير الشخصية بمعايير موضوعية مؤسسة على الاختيار والحساب الاقتصادي أهمهم الفريد مارشال (1822- 1974) الذي حاول التوفيق بين هذه الاتجاهات والفكر الكلاسيكي الذي رفض التجريد الشديد لان الاقتصاد السياسي ليس علما دقيقا وأدخل في التحليل الأحداث الواقعية، لهذا ربط في دراسته للثمن بين جانب الطلب

[84] Françoise duboeuf, **op.cit**. p33.

[85] سمير حسون، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

الشخصي والعرض الموضوعي في دراسته للسوق والذي انتقل من المنافسة إلى مرحلة الاحتكار الواقعية وأدخل عنصر الزمن في التحليل وفرق بين المدة القصيرة والمدة الطويلة، كما اهتم بتوزيع الدخل بعد أن عمم مفهوم الريع على كل دخل تفاضلي ولو لم يرتبط بالأرض مثل ريع المنتج المتمثل في الربح الذي يحققه عندما ترتفع الأسعار عن السعر التوازني وريع المستهلك الذي يحصل عليه عندما يقوم بالشراء بأسعار أقل من السعر التوازني.

– النقديون وهم شق من النيوكلاسيك يلقون مسؤولية الأزمات الاقتصادية التي تأخذ شكل البطالة أو التضخم[86] على السياسة النقدية والمالية خاصة friedman ويرون أن المبالغة في السياسة النقدية والمالية التوسعية هي المصدر الرئيسي للتضخم والركود حيث يترتب على تلك السياسات: الإصدار النقدي، التمويل بالتضخم وزيادة الإنفاق العام زيادة كميات النقود بمعدلات تفوق معدلات زيادة الناتج القومي مما يترتب عليه اختلال النظام الاقتصادي، ارتفاع الأسعار، انخفاض مستويات الإنتاج والتشغيل، حيث يوصون باعتماد سياسات نقدية ومالية رشيدة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

7. الفكر الكينزي والنيوكينزي

نظرا لظروف ما بين الحربين والكساد الكبير ظهرت أفكار جون ماينارد كينز(1883-1946) [87]والتي أثبتت فقدان الرأسمالية لقدرتها الذاتية على النمو مع فقدان آلية السوق لفاعليتها ليس لأجل القضاء على النظام الرأسمالي وإنما لحمايته من الانهيار حيث أثبت وجود ميل في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن والوقوع في الأزمات بشكل دوري أهمها أزمة الكساد الكبير 1929، مما يدعو إلى الحاجة إلى جهاز الدولة لإعادة إحداث التوازن مقدما بدائل الخروج من الأزمة مع تقنين قواعد الرأسمالية الموجهة حيث رفض كينز[88]:

- قانون المنافذ لساي بعدم وجود نظام آلي يستند إلى اليد الخفية؛
- البطالة الاختيارية: ففي ظل الرأسمالية وقبل الكينزية، كان يعتقد الكلاسيك أن التوظيف الكامل أمر مفروغ منه ولا توجد بطالة باستثناء البطالة الإرادية وهو الأمر الذي رفضه كينز كون البطالة ليست نتيجة لعناد العمال ليتقبلوا التخفيض في الأجور وأن التوازن الاقتصادي يتحقق عند مستويات مختلفة من التوظيف تقل عن التوظيف الكامل وأن الطلب الكلي هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وأن زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي والعمالة الكاملة حالة خاصة نادرا ما تتحقق.
- الادخار صورة من صور الإنفاق ويتحدد عند مستوى سعر الفائدة وإنما الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغير في الدخل القومي وليس سعر الفائدة؛
- مرونة الأجور لأنها تتجه إلى الانخفاض تحت تأثير النقابات العمالية وليست أحد عناصر النفقة وإنما عنصر إيراد.
- أن العملة مجرد وسيط للتبادل وانما مطلبا بحد ذاتها لأجل اكتنازها واستخدامها للسيطرة في المستقبل.

---

[86] يعتبر التضخم إحدى آليات تشغيل النظام الرأسمالي فهو ظاهرة دائمة تصاحب الدورات الاقتصادية ، ينتج داخليا عن الإنفاق المتزايد للدولة وخارجيا من جراء تفكك النظام النقدي الدولي لأن النقود هي التي تحدد الوزن النسبي للأشياء عندما تتجدد وظيفة النقود كسلعة معروضة للبيع وتتخلى عن وظيفتها كقيمة للأشياء.

[87] Françoise duboeuf, **op.cit**. p89.

[88] Arnold Heertje, Patrice Pieretti, Philippe Barthelemy, **op.cit**, p347.

- اهتم بدراسة الطلب الكلي لتفسير عدم التوازن وموجات الانكماش والبطالة واعتبر زيادة الطلب الكلي الأداة الرئيسية لاجتياز الاختلال والحكومة هي الكفيلة بتحقيق العمالة الكاملة.

فسر كينز الأزمة من داخل العملية الاقتصادية نتيجة القصور في مجالات الادخار والاستثمار ، الميادين التي أهملها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي افترض التوازن عند مستوى التشغيل الكامل واعتبر الأزمات الاقتصادية من خارج العملية الاقتصادية. واقترح لأجل الخروج من الأزمة توسيع وظائف الدولة لبعث الانتعاش عن طريق فكرة "الدولة المتدخلة" بدلا عن "الدولة الحارسة"من خلال[89] :

- زيادة الإنفاق العام.
- رفع ميل الاستهلاك.
- التمويل بالتضخم.
- تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار.

يعتبر التحليل الكينزي تحليلا نقديا يعتمد على الأجر النقدي أساس تحليل سوق العمل وإدخال الظواهر النقدية في كافة القرارات الاقتصادية ومعالجة المتغيرات الكمية الكلية: الدخل القومي، الطلب الكلي، العرض الكلي، الادخار والاستثمار[90]، حيث حول البحث الاقتصادي من تحليل النتائج الفردية إلى تحليل الأسباب الكلية بالبحث في الإنتاج بدلا عن البحث في التوزيع للوصول إلى العدالة في التوزيع [91] ، هذه الأفكار التي لاقت قبولا وسط رجال الأعمال خاصة بعد نشر مؤلف كينز "النظرية العامة في التشغيل والنقود والفائدة" سنة 1936 القائم على الفرضيات التالية[92]:

- يعتبر الاستهلاك محدد الإنتاج باعتباره السبب في نشوء الطلب والمساهمة في استخدام رأس المال في الإنتاج.
- افتراض وجود الكساد الناتج عن زيادة الإنفاق التي تؤدي إلى زيادة التوظيف دون زيادة في سعر الفائدة مما يؤدي إلى تراجع الاستهلاك أو ما يعرف بالكساد.
- عدم توافق المصالح بين أطراف المجتمع: المدخرين، المستثمرين والمستهلكين.
- ضرورة الرقابة الحكومية من أجل استعادة التوازن في الاقتصاد لأنه لا يمكن الاعتماد على النشاط الخاص وحده وأكبر دليل على ذلك الأزمة الثلاثينية.
- السعي إلى تحقيق التوظيف الكامل بالقضاء على البطالة غير الاختيارية.

لقد لاقت الأفكار الكينزية قبولا واسعا خاصة بعد ما ساهمت في مواجهة أزمة الكساد، إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما واجهت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة حادة سنة 1949 وتراجع مستوى الإنتاج الصناعي ، تدهور الاستثمار وانخفاض الأسعار وزاد عدد العمال العاطلين أصبحت الأفكار الكينزية عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات في المدى الطويل وظهرت فئة

---

[89] Régis LANNEAU, **op.cit**, p140.

[90] Alain Gélédan, **Histoire Des Pensées Economiques Les Contemporains**, Editions Sirey, Paris ,1988 , p67.

[91] محمد دويدار،**مرجع سبق ذكره**، ص376.

[92] محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص464.

الكينزيون الجدد الذين بحثوا في تحديد معدلات النمو الاقتصادي التي تحقق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والذين توصلوا إلى أن معدل النمو الذي يحقق التوازن يعتمد على عامل: تراكم رأس المال ، النمو السكاني والتقدم التكنولوجي بأوزان مختلفة وخلصوا إلى أن النظام الاقتصادي معرض للتقلبات وكلما حدث الابتعاد عن التوازن لابد من ضرورة تدخل الدولة[93].

III. النظم الاقتصادية

يشير النظام الاقتصادي إلى القواعد والأسس التي تربط مجموعة من المفاهيم بمجال معين سياسي أو ثقافي أو اجتماعي، فالنظام الاقتصادي هو الأساس الذي تقوم عليه طريقة التبادل التجاري والاقتصادي وإدارة وتنظيم المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية في إقليم معين[94].

وهو مجموع العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع وفي زمن ما، يركز على مجموع العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى[95]. وتصنف النظم الاقتصادية إلى:

1. النظام الإقطاعي

لقد مر الإنسان بمراحل تطور مختلفة حيث يعتبر النظام البدائي المشاعي أول نظام اقتصادي واجتماعي وقاعدة تطور المجتمع[96]، لجأ فيه الأفراد إلى قوى الطبيعة لتأمين غذائهم وتوفير الحماية لأنفسهم من أجل استمرار الحياة كأول خطوة، ثم التوصل إلى النشاط الزراعي بعد أن طوروا الأدوات والوسائل المتاحة لاستخداماتهم والتي مكنتهم من الانتقال من التعامل المباشر مع الطبيعة بجمع ما توفره من موارد للعيش إلى زراعة بعض أنواع النباتات بغرسها، لكن دائما باعتماد طرق بدائية ووسائل بسيطة لا تكاد نواتجها تغطي المتطلبات الضرورية للفرد مما أثر على ضعف الإنتاجية، وبعدها لجأ الأفراد إلى تربية المواشي التي ساهمت بدورها في تطوير قدراتهم على الصيد كمصدر ثان للغذاء، إلى أن تطورت قدرات الأفراد الإنتاجية مع الزمن والتي أدت إلى قيام مجاميع بشرية قبلية سميت بالمشاعات امتهنت كل منها نشاطا معينا: زراعيا، تربية مواشي أو الصيد. تعتمد التبادل فيما بينها بشكل عيني لتوفير الاحتياجات الذاتية للمنتجين ويتولى رؤساؤها توجيه أعمال هذه المشاعات، ومع تطور النظام البدائي نشأ عنه النظام العبودي[97] الذي تجسد في كل من الحضارة الرومانية واليونانية والناتج عن التطور الحاصل في الوسائل الإنتاجية وما تحقق عنه من زيادة إنتاج أدت إلى تقسيم العمل حسب التخصص إلى: مجموعات تمتهن الزراعة، مجموعات تمتهن تربية المواشي وأخرى تمتهن الصيد ما قاد إلى زيادة المبادلات ونشوء الملكية الخاصة لرؤساء المشاعات التي ساهمت في إبراز الطبقية في المجتمع البدائي: طبقة الملاك أصحاب الملكية الذين استفادوا من الفائض الإنتاجي، طبقة العبيد التي لا تمتلك شيئا وهي ذاتها محل ملكية لطبقة الملاك يعملون لديهم لتوفير متطلبات عيشهم ،هذه الطبقية في المجتمع التي نشأ عنها تقسيم العمل إلى: فكري يشمل المهام الثقافية، الأدبية والعلمية للفئة الأولى وآخر عضلي يقتضي جهودا أكبر للفئة الثانية فقد تم تفضيل رأس المال الناتج عن فائض

---

[93] Gérard Marie Henry, **Histoire De La Pensée Economique**, Armand Colin, Paris,2009, P304.

[94] رائد محمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[95] محمد إسماعيل صبري، **تطور النظم الاقتصادية ما بين الماضي والحاضر**، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة، 2011، ص13.

[96] بن حمود سكينة ،**مرجع سبق ذكره** ، ص128.

[97] فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام**، عالم الكتب الحديث، اربد، الطبعة الأولى، 2008، ص38.

الإنتاج على العمل، ما أعاق تطور الفنون والوسائل الإنتاجية لانعدام الحوافز لدى العبيد لتطوير الإنتاج والذي أثر بدوره في إضعاف قوة ملاك العبيد وسلطتهم الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى الغزوات الخارجية التي أدت إلى القضاء على الإمبراطورية الرومانية وبالتالي حل النظام العبودي وظهور النظام الإقطاعي.

أ – نشوء النظام الإقطاعي

لقد ساهمت كل من الغزوات الجرمانية التي استهدفت القضاء على الإمبراطورية الرومانية وبالتالي العالم القديم في نشوء النظام الاقتصادي الإقطاعي[98] وسمي كذلك نظرا لاقتطاع الأسياد أجزاء من أراضيهم الزراعية للرقيق مقابل التزامات نقدية وعينية متعددة والذي تميز بغياب السلطة المركزية وظهور الملوك الجرمان الذين عجزوا عن تأمين الحماية للأفراد، فلما فشل الملوك الجرمان في إقامة سلطة مركزية نصبوا قادة جيوشهم حكاما على الأقاليم وكان الملك يكافئ المخلصين منهم بمنحهم الأراضي ليصبحوا أتباعا لهم، هذا الانتقال في الملكية الذي ساهم في تحقيق الاستقلال المادي وقوة المركز الاقتصادي بدلا من الولاء والإخلاص فتحول السيد الإقطاعي إلى مالك مستقل أنشأ محاكم إقطاعية باسمه واعد جيشا تحت إمرته يعمل الفلاحون لديه مقابل الحماية، حيث تقسم الإقطاعية إلى جزء من الأرض خاص بالسيد يستغله لحسابه الخاص يعمل لديه صنفين من الفلاحين: خدم لم تخصص لهم أراضي وفلاحون منحوا أراضي يعملون دون اجر لمدة معينة وفقا لنظام السخرة، أما القسم الثاني فيضم قطع الأراضي الممنوحة للفلاحين الذين يلتزم كل منهم بزراعة قطعته ، فالنشاط الزراعي للفلاح يوفر له الحماية وإمكانية انتقال حق الزراعة لأولاده بالوراثة وبالتالي فهو ملزم بعدم ترك الأرض.

لقد شكلت الإقطاعية المرحلة الثانية لتطور المجتمع بظهور فئة مالكي الأراضي الذين شكلوا السلطة العليا وبقيت الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي والمصدر الأساسي للثروة بالإضافة إلى بعض الصناعات اليدوية النسيجية، حيث اقتصر إنتاج المجتمعات الإقطاعية على تحقيق الاكتفاء الذاتي وفي المدن ظهرت التنظيمات الحرفية كما مثلت الكنيسة ورجال الدين دورا أساسيا خلال الإقطاعية كسلطة عليا في المجتمع[99].

ب – خصائص الاقتصاد الإقطاعي

لقد ساد النظام الإقطاعي من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر وتميز بمجموعة من الخصائص ارتبطت بطبيعة الملكية والنشاط الاقتصادي الموافق أهمها[100]:

– الاقتصاد الإقطاعي اقتصاد زراعي يجري في نطاق الملكية الزراعية الكبيرة باستغلال الأرض وتوزيع نتائجها بين السادة والفلاحين في شكل محاصيل حيث أن النقود لم تستعمل واعتبرت مجرد أداة مبادلة.

– الاقتصاد الإقطاعي اقتصاد مغلق اقتصر فيه الإنتاج الزراعي على إشباع الحاجات المباشرة وفقا لمبدأ الاكتفاء الذاتي فالمبادلات كانت نادرة وطرق المواصلات رديئة جدا.

– الاقتصاد الإقطاعي اقتصاد متأخر وفقا لمبدأ الاكتفاء الذاتي ، لم يكن في النظام الإقطاعي حافز لزيادة الإنتاج واقتصر استغلال الأرض كمجرد وسيلة لتامين المعيشة وليست لخلق القيمة، وبالتالي لم يشهد العالم خلال العصر الإقطاعي أي تطور في الإنتاج.

---

[98] رواء زكي الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

[99] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص17.

[100] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

– حق استعمال الأرض وشغلها لمن يقوم بالإنتاج الزراعي أما حق الملكية فيعود للسادة في ظل فقدان الرقيق لحرياتهم الشخصية وارتباطهم بالأرض وبسيدهم.

– مثل النشاط الحرفي نشاطا مرافقا للنشاط الزراعي والإنتاج الحرفي بغرض التبادل على نطاق محدود.

– تمثلت العناصر الإنتاجية في الأرض و العمل.

– غياب السوق وتسليم الإنتاج بشكل مباشر إلى الأسياد استجابة للقانون والعرف وبقيت السوق استثناء على فئة قليلة من الحرفيين تتحدد فيها الأسعار بشكل تنافسي.

وبعد أن بلغ النظام الإقطاعي في القرن العاشر مرحلة التكامل والازدهار بالتوسع في المبادلات التجارية التي أدت بدورها إلى:

- نمو المدن وظهور الصناعات اليدوية بفضل دور الإقطاعيين مما شجع تنقل الأفراد والسلع والحروب الصليبية التي فتحت طريق البحر الأبيض المتوسط وأعادت النشاط للمدن الساحلية.
- ظهور الصناعات اليدوية حيث كون الحرفيون الناشطون في الصناعات اليدوية طوائفا تحدد شروط العمل والإنتاج وقسم الصناع إلى: أساتذة، عرفاء (زملاء) ومتمرنون. فالأساتذة هم أصحاب العمل الذين ينشئون الورشات أما العرفاء فيحصلون على حد أدنى من الأجور ولا يرتقون لمرتبة أستاذ إلا إذا قدموا أعمالا ممتازة تثبت تمكنهم والمتمرن يصبح زميلا بعد انتهاء فترة التدريب ،و الإنتاج يتم لدى الحرفيين وفق الطلب.
- النهضة الزراعية فقد ساهم التوسع التجاري في نمو النشاط الزراعي بعد التحول من نظام الاقتصاد المغلق إلى مجالات توزيع جديدة محفزة للإنتاج لتوجيهه إلى الأسواق مما أدى إلى انتعاش الزراعة وتطور أساليبها.

2. النظام الاقتصادي الرأسمالي

ظهرت الرأسمالية الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر كبناء يقوم على الاستخدام الواسع للآلات الحديثة في العملية الإنتاجية مع سيطرة رأس المال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في ظل سيادة الحرية الاقتصادية ، يعود ظهورها إلى الثورة الصناعية وما صاحبها من ثورة فكرية وسياسية مما أدى إلى قيام النظام الرأسمالي وسيادة الفكر الكلاسيكي[101].

أ – بوادر الرأسمالية

شهدت الفترة الممتدة بين القرن الخامس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر بداية الثورة الصناعية وصدور مؤلف "ثروة الأمم" لآدم سميث وسميت هذه المرحلة بالرأسمالية التجارية، حيث تميزت بانتشار الأسواق بعد أن تزايدت حركة التجارة محليا ودوليا بين الأراضي الأوروبية وبينها وبين بلدان شرق البحر المتوسط[102]، كما ظهرت البنوك في ايطاليا وانتشرت في أوروبا الشمالية حيث تشاركت سلطة الدولة وفئة التجار المصالح المتبادلة والتي تزامنت مع الاكتشافات الجغرافية الجديدة وما قدمته من فرص تبادل وتدفق للمعادن الثمينة إلى أوروبا من الأراضي الجديدة والتي ساهمت في ظهور نظرية كمية النقود.[103] مما أدى إلى الاعتقاد بأن تضخم الأسعار ما هو إلا نتاج وفرة عملة معدنية وهو ما ذهب إليه الاقتصادي الفرنسي جون بودان والتغير في التنظيم الصناعي من طائفي إلى صناعات منزلية ثم يدوية وأخيرا إلى الفن الإنتاجي.

---

[101] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

[102] رائد محمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

[103] إذا كان حجم التجارة ثابتا تتغير الأسعار في تناسب مباشر مع عرض النقود.

لا يعود ظهور النظام الرأسمالي[104] إلى القرن التاسع عشر وإنما نتيجة سلسلة من التحولات الفكرية الاقتصادية والاجتماعية على مر عدة قرون، حيث يرى البعض أن السبب في ظهوره يعود إلى توالي الاختراعات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر خلال الثورة الصناعية، أما البعض الآخر فيرى أن الرأسمالية وليدة النمو السكاني لأن كل تغيير في حجم السكان يصاحبه تغيير في الحياة الاقتصادية حسب عالم الاجتماع الايطالي لوريا، أما الاقتصادي الألماني سومبارت فسر ظهور الرأسمالية لأسباب دينية كون التجار اليهود احتكروا أعمال الصيرفة خلال القرون الوسطى ولما كان الربا محرما تجمعت لديهم رؤوس أموال كبيرة استغلوها في الإقراض والتجارة، وبالتالي اختلفت أسباب ظهور الرأسمالية باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين إلى أسباب مادية وأخرى روحية. نشأ النظام الرأسمالي بعد ما انتصرت الرأسمالية على الإقطاعية سياسيا بتسلم البورجوازية السلطة السياسية في انجلترا وفرنسا أين أصبحت علاقات الإنتاج تقوم على الحرية المطلقة والملكية الخاصة والتي أدت إلى التحول من اقتصاديات الاكتفاء الذاتي المغلقة إلى اقتصاديات السوق وبعد الثورة الصناعية وما صاحبها من سيادة ظواهر المصنع والعمل المأجور وتقسيم العمل وقيام السوق[105] وانفصال ملكية أدوات الإنتاج عن العمل، وضحت معالم نظام اقتصاديات السوق في انجلترا ثم باقي الدول الأوروبية وأمريكا والذي ساد حتى الحرب العالمية الأولى.

ب – تعريف الرأسمالية

يعود أول استخدام للفظ رأسمالية إلى كارل ماركس حتى شاع وأصبح يطلق على النظام الرأسمالي الذي ظهر في القرن السادس عشر، حيث يقال عن نظام أنه رأسمالي إذا تحقق فيه تجمع رؤوس الأموال، لكن التجمع يمكن أن يتحقق في نظم أخرى فتصنيف تجمع رؤوس الأموال يضاف إليه بملكية خاصة، ويعتبر النظام رأسماليا كذلك إذا تحقق فيه انقسام المجتمع إلى طبقتين: طبقة مالكة لوسائل الإنتاج و طبقة أجيرة تعمل لدى الأولى، والنظام الرأسمالي يتميز كذلك بالتنظيم الفني للإنتاج من دقة وتعدد العمليات وفقا للعناصر الفنية والقانونية للرأسمالية، فهي النظام الذي ينفرد بالخصائص التالية حسب سومبارت[106]:

- هدف كل مشروع رأسمالي الحصول على أكبر ربح ممكن.
- تعدد المشاريع وما يترتب عنها من منافسة لتصريف الإنتاج.
- تحقق المنطق الاقتصادي الذي يركز على حالة السوق.

وتعرف الرأسمالية كذلك بالنظام الاجتماعي ، الاقتصادي، والسياسي الذي تعود فيه ملكية عوامل الإنتاج، الصناعات، المصارف والمواد الطبيعية إلى الخواص الذين يعمل النظام السياسي في خدمتهم كونهم المسئولون عن توزيع الدخل القومي فهو النظام الذي يمكن رجال الأعمال من تحقيق أقصى الأرباح[107].

وأخيرا يمكن تعريف الرأسمالية بالنظام الذي يتميز باستثمار رؤوس الأموال التي تعود ملكيتها غالبا إلى الخواص في ظل وجود طبقة أجيرة، يتميز بتنظيم الإنتاج حسب حاجات السوق لتحقيق أكبر ربح ممكن.

ج – أشكال الرأسمالية

---

[104] النظام الرأسمالي: نظام سيادة المستهلك.

[105] السوق هو الحيز الذي تتداول فيه السلع والخدمات حيث ينشأ ويتطور بتطور الإنتاج السلعي وينظم عن طريق القوانين الاقتصادية في النظام الرأسمالي وعن طريق المخططات في النظام الاشتراكي، وتصنف السوق إلى داخلية يكون فيها نطاق التداول في حدود الدولة وسوق خارجية تمتد إلى خارج حدود الدولة ، أسواق تنافسية وأسواق احتكارية.

[106] رواء زكي الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

[107] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص109.

يعود تصنيف الرأسمالية إلى اختلاف الطباع التي اكتسبتها خلال العصور التي مرت بها فالبعض يصنفها إلى رأسمالية تجارية ورأسمالية صناعية والبعض الآخر إلى رأسمالية تنافسية ورأسمالية احتكارية.

❖ الرأسمالية التجارية

ظهرت خلال القرن السادس عشر إلا أن جذورها تعود إلى القرن الثاني عشر بعد سلسلة الحروب الصليبية التي أدت إلى توسيع التجارة البحرية وتجمع رؤوس الأموال التي استخدمت في الإقراض، حيث بدأت البوادر الرأسمالية بايطاليا بطابعها التجاري والمالي، وفي هولندا وانجلترا بالطابع التجاري خلال القرن السادس عشر، حيث قال كارل ماركس أن "التجارة العالمية افتتحت في القرن السادس عشر الحياة الجديدة للرأسمالية وسجلت بداية تاريخها الحديث".

لقد ساهم في ظهور الرأسمالية التجارية جملة من الأسباب:[108]

- حركة الاكتشافات الجغرافية لجزر الأنتيل من طرف كريستوف كولومبوس سنة 1492 والهند سنة 1498 من طرف فاسكودي غاما، حيث نتج عن هذه الاكتشافات تجهيز أوروبا بمنتجات جديدة مثل التبغ ، التوابل، القطن والأحجار الكريمة، مما ساهم في تحسين المستوى المعيشي في أوروبا وتقدم الصناعات كما مثلت هذه الاكتشافات مجالا للاستثمار مما وسع من الاقتصاد الأوروبي وجعله اقتصادا عالميا.
- ثورة النقود وتدفق المعادن النفيسة ذهب وفضة الناشئة عن اكتشاف أمريكا والتي أدت بدورها إلى ارتفاع الأسعار وتنشيط التجارة في ظل ثبات الأجور مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد والذي دفعهم إلى الاستدانة للمحافظة على أوضاعهم ببيع أراضيهم للوفاء بديونهم.
- الثورة السياسية الناشئة عن توطيد قوى الدول الأوروبية خشية سيطرة كل من اسبانيا والبرتغال على العالم من جراء تدفق المعدن النفيس إليها للحصول على الذهب منها بالإضافة إلى نشوء الدول الكبيرة التي سيطرت فيها الطبقة البورجوازية المتحكمة في التجارة : غرب أوروبا (انجلترا، اسبانيا وفرنسا) وشرقها (بولونيا ، النمسا، روسيا، بروسيا) والتي تميزت بالقوة السياسية التي مكنتها من حماية مصالحها الاقتصادية
- الثورة الفكرية والدينية الناتجة عن النهضة العلمية التي نشرت الروح الفردية أهم مميزات الرأسمالية والتوجه نحو الظواهر المادية للبحث عن الثروات والرفاه المادي بعيدا عن تعاليم الكنيسة القديمة.

لقد تميزت الرأسمالية التجارية بتحقق الفائض في أرباح النشاط التجاري ما جعل طبقة التجار المسيطرة اقتصاديا وسياسيا، حيث ساهمت حينها الزراعة في تأمين المحاصيل التجارية للأسواق في شكل: منتجات فلاحية أو ثروة حيوانية من جراء تحويل الأراضي الزراعية إلى مراعي مما أكسب النشاط الزراعي الطابع النقدي بدلا عن الريعي عندها ساهم رأس المال التجاري في نمو الإنتاج الزراعي، كما نشأ من ناحية ثانية عن هذا التراكم الرأسمالي التجاري التوجه نحو التوسع الصناعي وتشكل طبقة الرأسماليين التجاريين الصناعيين وهو العامل الرئيسي في ظهور الثورة الصناعية.

❖ الرأسمالية الصناعية

تعتبر الرأسمالية الصناعية وليدة الثورة الصناعية التي نتجت عن الاختراعات المتوالية للعمال الذين سعوا إلى اكتشاف الآلات لتخفيض جهودهم وتوسيع أرباح أصحاب المشاريع، حيث شملت هذه الاختراعات مجالات: التعدين، النسيج والطاقة. فقد نشأت الثورة الصناعية عن مبدأ التخصص ومزاياه في إكساب الخبرة في الانجاز ، توسع الأسواق وزيادة النشاط التجاري الذي

---

[108] بوقرة رابح، خبابة عبد الله، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 77.

شجع على زيادة الإنتاج والتفكير في طرق تحقيقها لذلك فان المرور من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية أحدث تحولا في الملكية من صاحب الأرض الذي مارس النشاط الزراعي إلى التاجر ثم رب العمل رجل الصناعة[109].

ظهرت الرأسمالية الصناعية في انجلترا بعد انتشار الحركة الصناعية سنة 1815 والتي توسعت سريعا في مدة لم تتجاوز الخمسين سنة في ظل توسع الإنتاج وتحسين الآلات التي تم اختراعها وظهور صناعات جديدة، إنشاء السكك الحديدية وانتشار استعمال المكائن البخارية، حيث نتج عن الثورة الصناعية تحسين وسائل الإنتاج وتحسين وسائل النقل إلا أن نتائجها لم تقتصر فقط على تحول التجار والحرفيون إلى عمال أجراء لمبالغ زهيدة لا تكفي لمقابلة حاجياتهم مع تهديد فقدها والتحول نحو البطالة[110]، إلى أن ظهرت التشريعات الاجتماعية لتستجيب إلى حقوقهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر أهمها قانون منع استغلال الأطفال الذين يقل سنهم عن ثمان سنوات في فرنسا سنة 1841 وفي انجلترا سنة 1847 قانون يحدد العمل اليومي بعشر ساعات ثم ظهرت النقابات العمالية بعد انعقاد أول مؤتمر لهم سنة 1866 بجنيف.

- **مبادئ الرأسمالية الصناعية**

اختلفت الرأسمالية الصناعية عن سابقتها التجارية بأن أصبح النشاط الصناعي أهم مظاهر الحياة الاقتصادية هدفها الربح الصافي مما قاد إلى تدفق رؤوس الأموال مستخدمة التجارة سبيلها في تصريف منتجات النشاط الصناعي بعد ما كانت التجارة مصدر الربح توظف فيها كل رؤوس الأموال ويعتبر الفرد الوحدة والغاية الأساسية لتحقيق أهداف النظام الرأسمالي حيث تتركز حوله كل أنواع الأنشطة في كافة النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتتلخص مبادئ الرأسمالية في[111] :

- *أهمية رأس المال*: يمثل رأس المال في الرأسمالية الصناعية دورا أساسيا لأن إنشاء المصانع يستدعي رأس مال لتأمين الموارد لذلك سمي النظام خلال هذه المرحلة بالرأسمالي نظرا لأهمية رأس المال.
- *الحرية الاقتصادية* : لقد قيدت الرأسمالية التجارية حركة التوسع الصناعية حتى أصدر رجال الثورة الفرنسية سنة 1791 مرسوما يلغي نظام الطوائف ويعلن حرية الأفراد في ممارسة أي مهنة أي الحرية في كافة المجالات ثم أصدروا ما يسمى بقانون chapelier الذي يمنع تكتل العمال حتى ولو من أجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة، حيث يضم مفهوم الحرية مبدأين أساسيين :

- الملكية الخاصة أي إقرار القانون بحقوق الأفراد في تملك الأموال واستعمالها والتصرف فيها وتوارثها على النحو الذي لا يضر بالصالح العام لإقرار السلطة الفعلية الناتجة عن حق الملكية وإبراز احترام إنسانية وجود الفرد باعتبار غريزة التملك ثابتة في النفس البشرية، لكن هذا لا يجرد الحكومة الرأسمالية من الممتلكات العمومية كالمباني الحكومية والمناجم والغابات والهياكل القاعدية للنشاط الاقتصادي .
- حرية التعاقد فالاقتصاد الرأسمالي يقوم على وجود الأسواق التي يتم فيها التبادل بكل حرية دون تدخل الدولة وتحديد وظائفها في حفظ الأمن الداخلي والخارجي فقط حيث يكفل القانون حرية التبادل وحرية التعاقد الناتجة عنها، اذ أن العقد اتفاق بين طرفين أو أكثر لتصريف شؤونهم الاقتصادية تندرج تحته مجموعة من الصيغ: حرية الاستهلاك فالأفراد أحرار في توزيع دخولهم، حرية الاستثمار الناتجة عن توجيه مدخراتهم لممارسة النشاط الاقتصادي وحرية القرار الاقتصادي بعيدا عن

---

[109] رواء زكي الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

[110] محمد إسماعيل صبري، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

[111] Ahmed Silem, **op.cit**. p68.

إشراف وبرمجة الدولة حيث تعترف الرأسمالية للأفراد بحرية العمل والإنتاج وأخيرا حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول تكريسا لمبدأ حرية التجارة.

- السير التلقائي والحر بفعل قوى السوق أي القوة الشرائية للطالبين وعرض المنتجين، حيث يشكل جهاز الأثمان محور عمل النظام الاقتصادي ومحور حل المشكلة الاقتصادية اذ تقتضي اقتصاديات السوق:
  - الرشادة الاقتصادية من خلال الاهتمام بالأمور الاقتصادية بأفضل السبل.
  - صغر حجم الوحدات الاقتصادية وغياب التركز والاحتكار لضمان المنافسة بينها.
  - إقرار المبادلة النقدية حتى تقوم الأسواق وتحقق بعد التحول من الإقطاع إلى الاقتصاد التبادلي.
- تقديم المصلحة الخاصة باعتبار الدوافع الشخصية هي المحرك الأساسي للقرارات الفردية عندها تصبح المصلحة الخاصة (الربح) الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي الحر.
- *الفن الإنتاجي*: يرتكز النظام الرأسمالي على التطور التكنولوجي الذي استحدث فنون إنتاجية متقدمة من جراء اتساع المنافسة وما أملته من تحسينات لوسائل الإنتاج لتعظيم الأرباح وتخفيض التكاليف، حيث تنشأ الفنون الإنتاجية على الاختراعات والتجديد لمواجهة تعدد الحاجيات.
- *الاقتصاد المتوازن:* يفترض الرأسماليون وجود توازن بين القوى المختلفة من العلاقة القائمة بين العامل، صاحب العمل، الأرض، رأس المال والعمل والتي لا يمكن أن تتغير حتى ولو تغير أحد العوامل فانه يؤدي إلى توازن جديد وبحث هذا التوازن هو جوهر علم الاقتصاد السياسي.

❖ الرأسمالية ما قبل الاحتكارات (التنافسية)

تميزت الرأسمالية بالإنتاج السلعي القائم على تقسيم العمل والملكية المختلفة والموجه إلى الأسواق من أجل التبادل وتلبية حاجات الأفراد، حيث قضى النظام الرأسمالي على النظام الطبيعي وأصبح كل عامل في شكل بضاعة بما في ذلك قوة العمل[112]، فمفهوم السلعة التبادلية عكس المنتوج الاستهلاكي كونه يحمل خاصيتين: القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، فقد تتعدد القيم الاستعمالية لمنتج واحد مثل الفحم الحجري والذي يمكن استخدامه وقودا ويمكن استعماله مادة أولية لصنع المنتجات الكيميائية، وتتحدد القيمة الاستعمالية في التبادل بمقياس كمية معين أي ما بين قيمة استعمالية وقيمة استعمالية أخرى.

❖ رأسمالية الاحتكارات

مع تطور الرأسمالية في أواخر القرن التاسع عشر والتي كانت قائمة على المنافسة الكاملة بين المنتجين أدت هذه المنافسة إلى إفلاس بعض المنتجين وتركز الإنتاج لدى فئة معينة ما تسبب في ظهور الاحتكارات، كون المنافسة تقتضي خفض الأسعار وهو ما لا يقدر عليه إلا كبار المنتجين الذين يتحقق لديهم مفهوم التكلفة الثابتة المنخفضة نتيجة زيادة الإنتاج، حيث يفيد الإنتاج الكبير على صعيد رأس المال بإمكانات التمويل السريع الناتج عن العلاقات الواسعة الانتشار مع مراكز النفوذ للحصول على القروض من البنوك التجارية، فلما لم يبق سير اقتصاديات السوق على سيادة الوحدات الإنتاجية الصغيرة المتنافسة لأن التطورات التاريخية أفسحت المجال أمام نمو حجم الوحدات الإنتاجية وانتشار حركات التركز والتكتل والاحتكار[113] إلى أن أصبحت المشاريع الكبيرة الغالبة للنشاط ومع زيادة التحولات وغياب المنافسة وسيطرة المشاريع العملاقة الاحتكارية لم يعد من المقبول افتراض أن الاحتكار ليس سوى حالة استثنائية وأن الشكل العام للنشاط الاقتصادي هو المشروع التنافسي. وظهرت جهود فكرية تهتم بالتكوينات

---

[112] Raymond barre, **op.cit**, p27.

[113] الاحتكار : اتفاق اتحاد من الرأسماليين يتركز في أيديهم إنتاج وتوزيع جزء هام من منتجات فرع إنتاجي معين.

الاحتكارية وغياب المنافسة أولها التركيز على المنافسة الاحتكارية عندما تتواجد عدة مشروعات كبيرة مع سعي كل منها إلى تمييز إنتاجه، ثم منافسة القلة أي مشروع واحد ضمن مجموعة قليلة العدد عندها اتجهت الدراسات إلى قبول المنافسة غير الكاملة وظهرت نظريات "المنافسة غير الكاملة" و "نظرية في الاحتكار" مؤيدة دور المشروعات الكبيرة في تحقيق وفورات الحجم وقد كان كنيث جلبرث من أكبر الموافقين على الاحتكار الذي اعتبر صراع المنافسة نقمة لأنها لا تعرف الرحمة أما احتكار القلة فيحمي بعض رجال الأعمال من السقوط ويرفع مستويات العمال[114]. كما تستفيد الاحتكارات من تقسيم العمل واستخدام التكنولوجيا التي تفيد بزيادة الإنتاجية وتحقيق الأرباح، أما على الصعيد السياسي فان الاحتكارات الضخمة تمارس تأثيرا كبيرا على سياسة الدولة وعلى صياغة موقفها السياسي انطلاقا من سيطرتها على الاقتصاد القومي وبما أن الاحتكارات تسيطر على فروع الاقتصاد فإنها تملك إمكانية فرض الأسعار وفقا لمصالحها فتركز الإنتاج يقود إلى تركز رأس المال حتى المصارف أصبحت تملك احتكارات ضخمة. إلا أن أغلب الاقتصاديون يعتبرون الاحتكار حالة اقتصادية تقضي على أهم معالم اقتصاديات السوق: المنافسة والحرية الاقتصادية و اليد الخفية وتوافق المصالح.

د – مساوئ الرأسمالية

ساهمت الرأسمالية في تطوير البشرية والإنسان تحديدا بعد أن حققت انجازات ضخمة على صعيد العلم والمعرفة والتكنولوجيا إلا أن استخدامها كان يخدم فئة أصحاب الأعمال أكثر من الأفراد، حيث تحقق التراكم الرأسمالي بعد ما استولى ملاك العقارات على أراضي الفلاحين وحولوها إلى مراعي عندما ارتفع الطلب على سوق الأغنام في الصناعات النسيجية وبعد ذهاب ثروات شعوب الأراضي الجديدة ناتجة الاكتشافات الجغرافية حيث ساهم التراكم الرأسمالي في إقامة النظام الرأسمالي، وبالرغم من المنافع التي حققتها الرأسمالية بما أحدثته من تقدم في الاقتصاد وتحسين في المستويات المعيشية إلا أن هذه المنافع لم تتوزع بشكل عادل وأحدثت سلبيات اقتصادية واجتماعية[115]:

- فعلى الصعيد الاقتصادي ظهرت الأزمات الاقتصادية.
- أما من الجانب الاجتماعي فساهمت في بؤس العاملين واستغلالهم بالإضافة إلى تشغيل النساء والأطفال.
- أما على الجانب الأخلاقي فقضت على مفهوم العدالة والإحسان ودعت إلى عبادة الثروة.

هـ – الأزمة الاقتصادية الرأسمالية

شهد العالم الرأسمالي منذ بداية السبعينات أزمة اقتصادية عميقة كانت إيذانا بنهاية فترة الازدهار التي عقبت الحرب العالمية الثانية، حيث تدهورت معدلات النمو الاقتصادي من 6% فترة الستينات إلى 2% سنوات 1973-1986 ما نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة، فمنذ قيام النظام الرأسمالي وهو يتعرض للأزمات : أزمة بريطانيا 1865، أزمة الولايات المتحدة الأمريكية 1847، أزمة 1873 وأزمة 1929 وهي أزمات دورية مرافقة لفترات الرواج أو الكساد في النظام ترافق ظهور الصناعات الرائدة والمتميزة والتي تؤدي إلى بلوغ النشاط الاقتصادي مداه ثم يبدأ في التدهور فتحدث الأزمات كل خمسين سنة حسب الاقتصادي الروسي كوندراتيف وقد كان السبيل في التصدي إلى هذه الأزمات عن طريق: السياسات الاقتصادية التي استهدفت[116]:

- توسيع قاعدة الإنتاج جغرافيا.

---

[114] محمود الطنطاوي الباز، **مرجع سبق ذكره** ، ص269.

[115] فليح حسن خلف ، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

[116] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص141.

- سلسلة الاحتلال الاستعماري لدمج دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية في منظومة النظام الرأسمالي.

كما ساهمت الثورة الصناعية في التخفيف من حدة أزمات النظام الرأسمالي من خلال زيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات الدخول والتوظيف، كما أن الدولة لعبت دورا لا يستهان به في الحياة الاقتصادية بتأميم بعض القطاعات والمساهمة في استهلاك بعض المواد الصناعية.

❖ **الرأسمالية الموجهة أو المقيدة**

منذ أواخر القرن التاسع عشر عرف مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة قيودا متزايدة وتنامي تدخل الدولة في النظام الاقتصادي ويعتبر الفكر الكينزي بمثابة المقنن للرأسمالية الموجهة التي تهدف الى بعث القدرة على الحياة في النظام الاقتصادي الرأسمالي المبني في حد ذاته على خلل يعرضه لعدم التوازن بشكل دوري نتيجة لعدم التناسب ما بين قوى العرض والطلب الكلية [117]، فمع ظروف الحرب العالمية الأولى (1914-1918) أخذت الدول توسع من وظائفها غير التقليدية من خلال الرقابة على الأسعار والأجور وتوزيع المواد بالبطاقات والتجهيز للحرب وتعمير ما دمرته الحرب، ومع ظروف أزمة الكساد الكبير بلغت نسبة البطالة حدا رهيبا خلف أعمال شغب واضطرابات اجتماعية مما دعا لضرورة تدخل الحكومات لبعث الحياة للاقتصاد الراكد حيث أخذت شكل إعانات مؤقتة ثم توسعت إلى أدوات اقتصادية ومع ظروف الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) تعمق تدخل الحكومات ويوضح ذلك التجربة الانجليزية في التوجيه الاقتصادي خلال الفترة 1945-1950 والتي لجأت إلى تأميم المرافق الحيوية والصناعات الرئيسية والمؤسسات وأصدرت تشريعات تضمن الحد الأدنى للأجور وتنظيم الإعانات الحكومية مستخدمة السياسات الاقتصادية لتجسيد هذا التحول أما فرنسا فقد كانت أكثر مغالاة من انجلترا في التدخل لتوجيه الاقتصاد، حيث أخد التدخل شكلين:

- توجيه سير الاقتصاد بمراقبة النشاط الخاص، سير الاقتصاد الكلي وتدعيم الخدمات العامة.
- التدخل عن طريق السياسات الاقتصادية (المالية، الضريبية، الإنفاق العام، الرقابة على الأثمان) وأحيانا التأميم الجزئي أو إدارة النشاط مباشرة.

3. النظام الاقتصادي الاشتراكي

نتيجة للازمات الاقتصادية وما نشأ عنها من صراعات طبقية وزيادة بؤس العمال لم يكتف المفكرون بالبحث في وسائل علاج النظام الاقتصادي الرأسمالي وإنما رفضوه كلية في تيار سمي بالاشتراكية تجسد مع أواخر القرن التاسع عشر على يد كارل ماركس[118].

أ – بوادر الاشتراكية

بعد سنوات من تطبيق النظام الرأسمالي تعرض لانتقادات من جانب مجموعة من الاقتصاديين الفرنسيين والأمريكيين والألمان الذين شككوا في سلامة السلوكيات المرتبطة بالحيازة الخاصة للممتلكات والسعي لإحراز الثروة على رأسهم الألماني كارل ماركس (1818- 1883) والذين رفضوا الفكر الكلاسيكي القائل بأن العمل أساس القيمة وفائض القيمة التي يحققها

---

[117] محمود الطنطاوي الباز، **مرجع سبق ذكره** ، ص272.

[118] كارل ماركس : ولد في ألمانيا ودخل حلبة الصراع السياسي في أربعينيات القرن التاسع عشر بعد أن عمت الرأسمالية أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، أهم مؤلفاته :رأس المال، بؤس الفلسفة، بيان الحزب الشيوعي. بنى أفكاره متأثرا بالفيلسوف جورج فلهلم وفريديريك هيجل1770-1831.

الرأسمالي بشكل خادع وأن حصيلة الأرباح تعود إلى المنتج[119]، كما انتقد المذهب الفردي للنظام الرأسمالي واعتبر وجود الدولة لأجل الفرد ووجود الفرد لأجل الدولة التي تمنحه الحماية وإمكانية الوجود بشكل متحضر ومستمر، بالإضافة إلى فكرة الاقتصاد المتوازن معتبرا حالة التوازن ليست النهاية وإنما مجرد حدث في تغيير العلاقة بين العمل ورأس المال حيث قام بإصدار بيان شيوعي في 1820 خاطب به المجتمع وقد قوبل بحركات ثورية سنة 1848، تبعه إصدار المجلد الأول من كتاب " رأس المال" والذي أشار فيه إلى انجازات النظام الرأسمالي وجوانب الضعف فيه والتي حددها في[120]:

– التوزيع غير المتكافئ للسلطات: اعتبر ماركس أن السلطة تتركز في يد الرأسمالي نتاجا للملكية الخاصة وما تمثله بالنسبة لشؤون الطبقة البورجوازية الحاكمة وخضوع علم الاقتصاد لنفوذها.

– التوزيع غير المتكافئ للدخل اعتبارا لمفهوم فائض القيمة الذي يحققه العمال ويعود بشكل مباشر إلى صاحب المشروع الرأسمالي مما يخلق تفاوتا في دخول الطرفين.

– الأزمات المتلاحقة للنظام الرأسمالي : إن الاختلال الذي تمر بها الدورة الاقتصادية للنظام الرأسمالي يهدد بقاءه مما يقتضي وجوب تدخل الدولة لتنشيط الطلب الكلي حسب ما اقترحه جون ماينارد كينز ومع الكساد الكبير لسنة 1929 حل النموذج السوفيتي الشيوعي بديلا واضحا للرأسمالية.

– الاحتكار بحكم تركز النشاط الاقتصادي في أيدي فئة قليلة من الرأسماليين وهو ما يخالف قاعدة السوق مبدأ الرأسمالية.

ركز كارل ماركس أفكاره على التحول المستمر للحياة الاقتصادية والاجتماعية وما تمليه من تغيرات تؤدي إلى إبراز قوى اجتماعية جديدة، فكلما تبرز طبقة أو كيان اجتماعي جديد لا يلبث أن يظهر له كيان اجتماعي جديد منافس ، فبروز طبقة الرأسمالية قضت على الطبقة الحاكمة مالكة الأرض وبالنسبة للطبقة البورجوازية فستواجه هي الأخرى كيان اجتماعي يقضي عليها وهو طبقة العمال.

لم تتحول الأفكار الاشتراكية إلى علم إلا مع كارل ماركس وفريديريك أنجلس اللذان وضعا القوانين الاقتصادية والاجتماعية لحركة المجتمع في شكل نظرية فلسفية اقتصادية متكاملة للتحول من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي، تقوم على قاعدتين: المادية الدياليكتيلية والمادية التاريخية[121]، فالديالكتيك يفسر حركية وتطور الظواهر وأنها ليست ثابتة والتي تفيد بقوانين عامة لحركة وتطور المجتمع الإنساني. أما التاريخية فتدرس القوانين الموضوعية لتطور المجتمع فقد اعتبر ماركس أن نمط الإنتاج المادي هو الذي يحدد سيرورة الحياة الاجتماعية، أما الجانب الاقتصادي عند ماركس فيركز فيه على أسلوب الإنتاج الرأسمالي في ظروف المنافسة الحرة والقوانين المنظمة للمجتمع الرأسمالي مؤكدا على حتمية التحول من النظام الرأسمالي إلى نظام أرقى ينتفي فيه استغلال الإنسان لأن قيمة الإنتاج حسب ماركس تتحدد بكمية العمل المبذول والتي تقاس بالوقت المستغرق فيه، أما القيمة المضافة فهي التي يخلقها العامل عندما يزيد من قوة عمله ويستفيد منها الرأسمالي دون تلقي الأجر من العامل.

ب – مفهوم الاشتراكية

عرف المنظرون السوفيات الاشتراكية ب"نظام اجتماعي يحل محل الرأسمالية ويتصف بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وعدم استغلال الإنسان للإنسان وبالإنتاج الاجتماعي المخطط على نطاق المجتمع بأسره وهو الطور الأول للتشكيلة الاجتماعية

---

[119] Arnold Heertje, Patrice Pieretti, Philippe Barthelemy, **op.cit**, p343.

[120] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص177.

[121] فليح حسن خلف،**مرجع سبق ذكره** ، ص150.

الاقتصادية الشيوعية[122]، حيث تتعارض الاشتراكية تعارضا جذريا مع الرأسمالية مغيرة الوجه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع مركزة بهدف الإنتاج على تحقيق أقصى إشباع لأغراض المجتمع بدلا من تنمية الأرباح مع فرض واجب العمل على كل أطراف المجتمع.

ج – خصائص النظام الاشتراكي

إذا كان كارل ماركس المؤسس العلمي للاشتراكية فان لينين مؤسس الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917 المطبق الأول لها عندما وصلت قوى الإنتاج إلى مستوى أعان تطور العلاقات الإنتاجية السائدة وأدى إلى انتقال السلطة من أيدي المالكين أصحاب الطبقة البورجوازية إلى الطبقة العاملة من أجل بناء مجتمع جديد حيث يتمثل جوهر النظام الاشتراكي في[123]:

- تحقيق العدالة الاجتماعية والتخلص من سوء التوزيع بإلغاء الملكية الفردية للموارد الاقتصادية وإحلال الملكية العامة بأن تمتلك الدولة مصادر الثروة الطبيعية والمشروعات الصناعية والتجارية، وأن تقتصر الملكية الخاصة على سلع الاستهلاك أي تلك المخصصة للإشباع الذاتي من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية بين الأفراد واختفاء الطبقية.
- الأداء من خلال خطط اقتصادية شاملة.
- تقديم مصلحة المجتمع وغياب استهداف الربح.

د –جوهر النظام الاقتصادي الاشتراكي

إن التحول من مجتمع رأسمالي نحو مجتمع اشتراكي لا يتم بقفزة نوعية بمجرد وصول الطبقة العاملة إلى السلطة وإنما يحتاج إلى مرحلة وسيطة يتم فيها وضع أسس النظام الجديد وهذا ما تطرق إليه كل من كارل ماركس وفريدريك أنجلس حينما أسسا للاشتراكية العلمية و سميا هذه المرحلة دكتاتورية البروليتاريا القائمة على[124]:

- تحالف العمال مع طبقة الفلاحين و المثقفين.
- القضاء على الملكية الخاصة وتحويلها إلى ملكية عامة.
- إقامة الاقتصاد الوطني على أساس التخطيط الشامل.
- مصادرة الملكيات العقارية وتحويل القطاع الزراعي إلى ملكية عامة.
- إقامة الصناعة الحديثة أساس بناء الاشتراكية.
- إحداث ثورة ثقافية.
- إقامة مجتمع بدون فروق عرقية ولا جهوية.

أما المرحلة الثانية وتسمى الشيوعية فتتميز بمستوى عال من تطور قوى الإنتاج ووفرة الخيرات المادية والوعي العالي للعاملين المنتجين والتي سماها ماركس بمرحلة التجاوز التام للبورجوازية وتطبيق في المجتمع "كل حسب كفاءاته، ولكل حسب حاجاته"، بأن يتم العمل طواعية حسب الكفاءات مقابل ما يحتاجه الفرد من المجتمع حينئذ يضمحل وجود الدولة وتزول السلطة السياسية المنظمة للبروليتاريا في مجتمع يسوده التقدم و التطور.

---

[122] أحمد زكري، **مرجع سبق ذكره** ، ص144.

[123] Gérard Marie Henry, **op.cit.** P125.

[124] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص160.

وقد حققت الاشتراكية انجازات ضخمة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث تمكنت الدول التي طبقتها من الانتقال من الفقر والجوع إلى مجالات متطورة في الزراعة والصناعة والتكنولوجيا العالية، إلا أن هذا التطور ما فتيء حتى انهار نتاجا للتناقضات الداخلية في مبادئ الاشتراكية وخاصة مبدأ الملكية العامة القائم على المثالية والمنافي للطبيعة الإنسانية في الذات وتحقيق المصلحة الشخصية، ما قاد لينين قائد الثورة البلشفية إلى اقتراح سياسة اقتصادية جديدة بدأ تطبيقها عام 1961 أهم ما تضمنته:

- تعدد القطاعات الاقتصادية: اقتصاد مختلط مع قطاع دولة.
- امتيازات وضمانات لرأس المال الأجنبي بتشجيع الشراكة.
- الطوعية في التحاق الفلاحين بالتعاونيات.
- الحافز المادي للعاملين لرفع الإنتاجية.
- استقلال نقابات العمال وحقها في الإضراب.

لكن هذه السياسة لم تبق طويلا حيث عمل جوزيف ستالين القائد الثاني للاتحاد السوفيتي على إلغائها وفرض سياسة التأميم الشامل لكل وسائل الإنتاج وفرض نمط الزراعة الجماعية في الريف[125]، ومن الأسباب التي أدت إلى انهيار التجربة الاشتراكية انعدام الحريات الديمقراطية فالحزب هو القائد والموجه لنشاط المجتمع ونواة نظامه السياسي والذي سيطر على الحياة العامة وأضعف المبادرات الفردية مما انعكس على الحياة الاقتصادية.

هـ – انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي

بالرغم من التقدم الاقتصادي والانجازات الفعلية التي حققها النظام الاشتراكي إلا أنه لم يسلم هو الآخر من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تزايدت حدتها مع أوائل الثمانينات فقد ظهرت بعض الجوانب السلبية للنظام الاشتراكي خاصة في الاتحاد السوفيتي أهمها[126]:

- تدهور معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغت أدنى مستوياتها سنوات 1984، 1985 كما ترتب عنه تدهور المستويات المعيشية وندرة السلع وصراع المواطنين وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.
- تدهور الإنتاجية حيث انخفضت بمقدار النصف على مستوى كل القطاعات من 40% إلى 25%.
- غياب روح المبادرة وشيوع الاتكالية والتهرب من العمل.
- تبديد الموارد وجمود أساليب إدارة الاقتصاد.
- اختلال التخطيط المركزي وتراجع أسعار المحروقات خلال الثمانينات.
- انتشار مظاهر الفساد والاستغلال حيث ظهرت المضاربة بالسلع والعملات في السوق السوداء.
- التأخر التكنولوجي الذي لم يستطع فيه الاتحاد السوفيتي محاكاة الاقتصاديات المنافسة.

[125] Alain Gélédan, op.cit. p380.

[126] محمود الطنطاوي الباز، **مرجع سبق ذكره** ، ص296.

- التبعية الغذائية للخارج بعد تدهور الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني ، هذه السلبيات التي ساهمت في اتساع الفجوة بين الفكر الاشتراكي والواقع الاشتراكي، حيث نتجت هذه السلبيات عن عوامل داخلية وأخرى خارجية أهمها الضغط الأمريكي ناتج الإنفاق العسكري وتطوير الأسلحة مما اضطر الاتحاد السوفيتي لمحاكاته وتحمل أعباء كثيرة.

و –اتجاهات الإصلاح في المجتمعات الاشتراكية

محاولة لتكييف النظام الاشتراكي مع الظروف المتغيرة اتبع الاتحاد السوفيتي مجموعة من الإصلاحات أخذت أشكال: السياسة الاقتصادية مارس 1966، التصنيع السريع والتجميع الزراعي 1967-1968، إدارة الاقتصاد لخدمة الحرب العالمية الثانية. وفي العموم ساهمت إصلاحات غورباتشوف[127] في التحول من الاشتراكية إلى الليبرالية من خلال الاتجاه المتزايد للخصخصة بتبنى مجال علاقات الإنتاج والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج عندها بدأ تكوين شركات المساهمة بين الدولة والعاملين وتحويل المشروعات العامة إلى تعاونيات ثم الاتجاه نحو الحساب الاقتصادي الكامل للمشروعات أي استهداف الربح واستخدام ميكانيزم السوق والأثمان لقياس كفاءة الوحدات الاقتصادية واعتماد طلب المستهلك كعامل محدد للإنتاج مما قلص من وظائف الحلقات المركزية، حيث ترتب على هذه الإصلاحات تفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة بدأت في التسابق نحو تحويل اقتصادياتها للعمل وفقا لآيات السوق في إطار عملية تحول شامل نحو الاقتصاد الرأسمالي[128].

IV. نظم الإنتاج المعتمدة في النظم الاقتصادية المختلفة

تطورت القوى الإنتاجية في تاريخ البشرية عبر ثلاث مراحل[129]:

- المرحلة الأولى: ثورة العصر الحجري والتي تميزت بظهور المحاصيل وتربية الماشية ونشأة الحرف والتجارة وظهور الأدوات المتخصصة للعمل، هذه الثورة التي أدت إلى تهيئة الوضع للانتقال من المجتمع المشاعي إلى المجتمع الطبقي.
- المرحلة الثانية: الثورة الصناعية التي تميزت بالإنتاج الآلي بعد التطور التدريجي للحرف والصناعات اليدوية إلى الصناعة وفقا لخطوط الإنتاج، هذه الثورة التي ساهمت في ظهور المجتمع الرأسمالي وتطويره.
- المرحلة الثالثة: وهي الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة التي تمر بها البشرية.

هذه الثورات ما هي إلا ثمار جهد الإنسان وعمله لأن الحاجات الإنسانية المتزايدة تدفع الإنسان دائما إلى التفكير في تطوير أدوات العمل والتحكم بالموارد.

1. نظام الإنتاج خلال الإقطاع

بعد ما قضت الغزوات البربرية على العبودية خلال القرن السادس، نتج عنها انحلال نظام الرق ليحل محله النظام الإقطاعي والذي تميز بعلاقات إنتاج إقطاعية قائمة على نظام الزراعة أو ما يعرف بنظام خدمة الأرض، بعد تقسيمها إلى قسمين: الأول يخصص إلى الإقطاعي يخدمه الأقنان أو الرقيق بدون مقابل، أما القسم الثاني فيوزع على الأقنان لكل منهم نصيب يلتزم بزراعته واستغلاله مع شرط زراعة أرض سيده، حيث اتخذت التبعية إلى الأرض أشكالا مختلفة وتطورت على مراحل مختلفة، لكنها اتفقت

---

[127] من بين الإصلاحات سياسة إعادة البناء التي أقرها غورباتشوف والتي عرفت باسم بريستوريكا.

[128] محمود الطنطاوي الباز، **مرجع سبق ذكره** ، ص300.

[129] ابراهيم مشورب،**مرجع سبق ذكره** ، ص272.

على هدف حيازة أكبر قدر من الفائض الإنتاجي الزراعي تحت شكل الريع العقاري الإقطاعي باستغلال جهود رقيق الفلاحين كقانون أساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي[130]، فقد انقسمت طرق الزراعة الإقطاعية إلى[131]:

- نظام الحقل الواحد بأن تزرع جميع المحاصيل في حقل واحد مع الاستمرار في تكرار العملية إلى أن تنخفض جودة وخصوبة الأرض ينتقل الفلاحون لحقل آخر.
- نظام الحقلين تقسم فيه الأرض الى حقلين يزرع أحدهما ويترك الآخر لزراعته في العام التالي وهكذا يتم التبادل بين الحقلين سنة بسنة لتجديد خصوبة الأرض وتفادي هجرتها.
- نظام الثلاثة حقول تقسم فيه الأرض الى ثلاثة حقول يزرع اثنان منها سنويا ويترك الثالث للراحة مع الحرص على زراعة محصول واحد في الحقل الواحد مرة كل ثلاثة سنوات للمحافظة على خصوبة الأرض واستغلالها بشكل أفضل.

ومن أجل تحسين الإنتاج أكثر طور الإقطاعيون مفهوم الريع العقاري إلى ريع عيني يحول فيه الفلاحون فائض إنتاجهم للإقطاعي في شكل إتاوة، مما أدى إلى تحسين الإنتاجية وزيادة المبادلة بارتباط الإنتاج الزراعي بالأسواق والتي نتج عنها الريع النقدي أي ثمن الإنتاج نقدا. فمثل ما بحث الفلاحون الإقطاع في تحسين الإنتاجية اهتموا كذلك بتطوير الوسائل البدائية المستخدمة والتي أدت إلى نمو الزراعة التجارية وتحسن تربية المواشي وظهور الصناعات الحرفية التي ساهمت هي الأخرى في صنع أدوات عمل أكثر حداثة.

2. نظام الإنتاج في ظل الرأسمالية

لقد ظهرت الملكية الخاصة بعد انحلال نظام المشاعية البدائية وظهور تقسيم العمل فأصبح هناك فئة من الناس تعمل بالزراعة وأخرى تعمل في الصيد وأصبح الإنسان قادرا على حماية نفسه بنفسه من الحيوانات المفترسة، وهنا انتفت الحاجة إلى الإنتاج المشترك وظهرت الملكية الخاصة التي تؤدي عمليا إلى وجود فئتين: فئة تملك الإنتاج ووسائله وفئة أخرى تضطر للعمل عند من يملكون، حيث كان هدف المشروع الإنتاجي في ظل الرأسمالية تحقيق الأرباح القصوى بدلا من إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين[132]. وليتمكن النظام الرأسمالي من زيادة الأرباح يستبعد الإنتاج الصغير القائم على العمل اليدوي ويركز على الإنتاج الكبير القائم على الآلة والذي تزامن مع الثورة الصناعية، فقد ساهمت الآلة في تخفيض تكلفة الإنتاج وفتح أسواق جديدة كما ساهم تطور شبكة النقل في نقل البضائع إلى الأسواق البعيدة كما ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحويل الرأسمالية إلى مرحلة حضارية جديدة تعتمد على المعلومات أكثر من المواد الخام والمواد الطبيعية فأصبح الإنتاج يعتمد على المواد الصناعية بدلا من المواد الطبيعية مما ساهم في:

- زيادة الإنتاجية واغتناء المجتمع بالموارد و الثروات
- تخفيض العمل الشاق للعمال.

إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي القاعدة التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي ولذلك فان وحداته الإنتاجية تقوم على المشروعات الخاصة إضافة إلى بعض الاقتصاديات التي أممتها الدولة والجمعيات التعاونية التي أسسها بعض المنتجين والمستهلكين

أ - **المشروعات الخاصة:**

---

[130] عبد الله ساقور، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

131 بوقرة رابح، خبابة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[132] محمد دويدار،**مرجع سبق ذكره** ، ص177.

وتشكل الوحدة الإنتاجية الأساسية في النظام الرأسمالي وقد تكون فردية أو جماعية تهدف إلى الربح بتوجيه الإنتاج نحو السوق[133]، حيث يعتبر المشروع الخاص مركز التقاء عرض عوامل الإنتاج عندما يعرض العمال عملهم والرأسماليون أموالهم، يتحمل صاحب المشروع مسؤولية جمع هذه العوامل تنسيقها وربطها بأسواق الإنتاج وأسواق المواد من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح في ظل تخفيض التكاليف للبيع بأعلى قيمة تسمح بها وضعية السوق وأهم أشكال هذه الوحدات الإنتاجية شركات المساهمة والتي يتشكل رأسمالها من مساهمات أعضائها والذين يشكلون الهيئة العاملة التي تعين مجلس الإدارة وبقية الأجهزة الإدارية ويتحدد عدد أصوات المساهم بمقدار ما يملك من أسهم. حيث تسمح هذه الوحدات الإنتاجية بتجميع أموال كثير من الناس في رأس مال واحد ضخم وتساهم في دمقرطة الاقتصاد واختفاء التناقضات الطبقية ومن بين المشاريع الخاصة توجد المشاريع الفردية في القطاع الزراعي والتجاري وبعض الصناعات الصغيرة وبالتالي تطورت المشاريع الخاصة من ملكية فردية إلى ملكية جماعية مما أدى إلى تعاظم رأسمالها من الناحية المالية وتراكم الأرباح التي تحققها ومن الناحية التقنية فقد تطور الاستثمار التقني إلى: مفهوم التركز الذي أفاد بتوسيع المشاريع أفقيا لتقديم عدة منتجات عن مصدر واحد وعموديا بتقديم المنتجات المتكاملة من مادة أولية إلى مادة قابلة للاستهلاك النهائي، ومفهوم التكتل والذي أخذ ثلاثة أشكال[134]: التراست أو الاندماج بين المشاريع المتجانسة في مشروع واحد بمجلس إدارة واحد لإدارة المشروع وتطويره من أجل السيطرة في السوق التنافسية، الكارتل أو التحالف مابين المشاريع المتشابهة والمتكاملة لمدة زمنية يحددها العقد أي أن المشاريع المنتمية للتحالف لا تفقد شخصيتها القانونية مثل حالة الاندماج وإنما مجرد اتفاق على سياسة إنتاجية أو تجارية معينة من أجل التحكم في السوق خلال فترة زمنية معينة، الكونزرن ويضم المجموعات الإنتاجية المختلفة التي تعود لشركة واحدة توجهه وفقا لسياستها المالية، التجارية والاقتصادية.

ب - **المشروعات العمومية**

تختلف عن المشاريع الخاصة في كونها تهدف إلى تأمين بعض احتياجات المواطنين بأسعار رخيصة تحت ضغط واحتياجات العمال حيث تخضع هذه المشاريع في تمويلها، إدارتها وتسويقها إلى الدولة إلا أن هذا لا يمنع من خضوع المشروعات العمومية إلى قوانين الرأسمالية فهو بمثابة مساهم في تدعيم القطاع الخاص المهيمن على كل التصرفات الاقتصادية، فقد كان ظهور القطاع العام في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الأولى للتخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية التي تعرض لها السكان ومن أجل الخضوع لإرادة بعض القوى السياسية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول النامية المستعمرة سابقا ولأجل تجسيد خطط التنمية.

ج -**المشروعات التعاونية**

ظهرت في أوائل القرن التاسع عشر في بريطانيا للتخفيف من الاضطهاد والقهر المرتبطين بالاستغلال من جانب رأس المال، حيث تعتبر التعاونية مؤسسة يقصد المشاركون فيها الحصول على سلع وخدمات بأسعار توازنية ، لا تهدف إلى الربح وإنما إلى مساعدة المشاركين فيها وصنفت إلى: تعاونيات إنتاجية تضم ملاكا صغار ومتوسطين في قطاع الزراعة لتحقيق عمل مشترك، تعاونيات استهلاكية تؤمن إنتاج وبيع السلع إلى المواطنين بأسعار السوق. حيث كان الهدف من إنشاء التعاونيات تخفيض حدة الأزمات التي تعترض الفقراء ومتوسطي الدخل وتقسم فوائد التعاونية على المساهمين فيها بنسبة تعاملهم مع اقتطاع جزء من هذه الأرباح لتأمين احتياطاتها ودفع فوائد رأسمالها في ظل المساواة بين المساهمين في التصويت مهما كانت نسبة مساهمتهم.

3. نظم الإنتاج في ظل النظام الاشتراكي

---

[133] سمير حسون، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

[134] بوقرة رابح، خبابة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

يتم تنظيم الحياة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي وتوزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقاً لخطة عامة تضعها السلطة المركزية وتلتزم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية حيث تحدد هذه الخطة معدلات الإنتاج وكميته ونوعه وما يلزم لتحقيقه من عناصر إنتاج. ولا تستهدف تحقيق الربح وإنما تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة وإنتاج الخيرات المادية الكافية واللازمة لتأمين احتياجات السكان ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية حيث يوجه الإنتاج لتامين حاجات الشعب المادية والروحية وهو بالتالي يترافق مع نمو هذه الحاجات بفعل التطور والتقدم العلمي والتقني وتتميز الوحدات الإنتاجية في الاشتراكية بخاصيتين[135]:

– الملكية العامة لوسائل الإنتاج حيث يشترك في الإنتاج العمال والفلاحون فهم يملكون وسائل الإنتاج وأدواته والذي على أساسه يتحدد التوزيع والتبادل والاستهلاك بهدف تحقيق المنفعة الخاصة للإنسان والمنفعة العامة للمجتمع.

– التخطيط العلمي تفاديا لفوضى الإنتاج، يتدخل التخطيط المنهجي للاقتصاد القومي الذي يسمح بتوجيه العمل المشترك وتنظيمه باستخدام العلم والتقنية لصالح المجتمع ككل للتغلب على تلقائية التطور الاجتماعي وإقامة علاقات إنتاج تؤدي فيها القوانين الاقتصادية عملها بطريقة واعية وضعها الإنسان، وبالتالي فالمشروع الاشتراكي يخضع لمقتضيات الخطة العامة الخاضعة بدورها إلى الديمقراطية المركزية التي تجمع بين مبادرات الناس و المركزية.

تقوم الوحدات الإنتاجية في القطاع الصناعي على مشروعات الدولة التي يأتي في مقدمتها المصنع الذي يديره مدير تعينه الدولة وتنفق عليه والإنتاج في هذه الوحدات يتم لمصلحة الدولة ويتم تسويقه من قبلها والى جانب المصنع توجد بعض التعاونيات التي تهتم بالحرف، ويمثل القطاع الصناعي أساس تأمين الحاجات الأساسية من التجهيزات الصناعية للمواطنين ويساعد على تطوير قطاعي الزراعة والخدمات بالإمداد بالتكنولوجيا و الوسائل الجديدة.

أما عن الوحدات الإنتاجية في القطاع الزراعي فتصنف إلى[136]:

- تشارك الدولة مع الفلاحين الإنتاج بتملكها وإدارتها للأراضي الفلاحية.
- كولخوزات أي مشروعات تعاونية كبرى تجمع الفلاحين لإقامة إنتاج كبير على أساس الملكية التعاونية لأراضي تابعة للدولة وضعت تحت تصرف الفلاحين الكولخوزيين، ويدار الكولخوز من قبل إدارة ورئيس انتخبها أعضاؤه.
- السوفخوز : مؤسسة ضخمة قائمة على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج تعوض العمل وفقا للأجور على أساس المبدأ الاشتراكي في التوزيع ويتم التنظيم في السوفخوزات على أساس الحساب الاقتصادي أما عن دور الدولة فهو قيادي في الاقتصاد الاشتراكي تنظم، توجه وتطور قوى الإنتاج وعلاقاته للتأثير على معدلات النمو وهياكل الإنتاج عن طريق الاستثمارات والقروض وتنظيم العلاقات الاقتصادية والسلعية والنقدية والنظم والسياسات المالية والحوافز المادية للعمل كما وتمارس دورها الرقابي على حسن توزيع واستخدام الدخل القومي.
- تملك الدولة لعوامل الانتاج واحتكارها للتوزيع داخليا وخارجيا.

V. الاقتصاد الإسلامي

---

[135] الطيب داودي،**مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي–الاشتراكي–والإسلامي مختصر موجه لطلبة النظام الكلاسيكي وLMD**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص87.

[136] بوقرة رابح، خبابة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

لقد أحدث ظهور الإسلام خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر ميلادي ثورة اجتماعية واقتصادية خاصة أنه ظهر من قبيلة اشتهرت برواج النشاط التجاري وتنظيم أسواق موسمية كبرى، حيث نادى الإسلام بالمساواة بين الأفراد أمام القانون وقضى على الرق والاستغلال وحرم الربا وفرض الزكاة بديلا عنها وشجع النظام الاقتصادي وفقا لأفكار اقتصادية أساسها التعاليم الدينية لتنظيم الحياة الاقتصادية[137]. ويعتبر موقف الإسلام من النشاط الاقتصادي من المواقف الصريحة التي لا يمكن مناقشتها، فهو دين يشجع هذا النشاط ويحث على سعي الأفراد للعمل ويدفع بالتجارة ويعتبر انه من حق المسلمين أن يهتموا بالمعطيات المادية قدر اهتمامهم بالواجبات الدينية.

1. مدلول كلمة الاقتصاد في الإسلام

لقد ورد اصطلاح الاقتصاد في عدد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بمعنى الاعتدال أو التوسط بين الإسراف و التقتير[138] من أجل استخدام الموارد المتاحة بما يحقق أقصى المنافع وحسن التصرف سواء عند اكتساب الأموال أو توزيعها بعيدا عن الاحتكار والإسراف وفقا لقوله تعالى: "واقصد في مشيك واغضض من صوتك" سورة لقمان، الآية رقم 19.

أما عن الاقتصاد الإسلامي فهو[139]:

- العلم الذي يبحث في استخدام الموارد المتاحة لإنتاج أكبر قدر من المنتجات التي تستجيب إلى الحاجات الاجتماعية والموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- العلم الذي ينظم السلوكيات الفردية عند استخدام الموارد في سبيل إشباع الحاجات بما يحقق للفرد والمجتمع النمو والازدهار.
- مجموع الأصول والأحكام والقواعد المستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية التي تنظم سلوك الأفراد المستخلفين في الأرض في استخدامهم للأرزاق المتاحة تحقيقا لرغباتهم.

وهو العلم الذي يبحث في أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج أقصى قدر ممكن من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وتوزيع الناتج وتنميته في إطار الشريعة الإسلامية ومقاصدها.[140]

ويقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الأحكام[141]:

- ثابتة واردة في الكتاب والسنة توافق مختلف الأمكنة والأزمنة تنظم ما يواجهه الفرد في حياته اليومية من تصرفات بغض النظر عن درجة التقدم الاقتصادي للمجتمع وأشكال الإنتاج السائدة: مثل ما ورد في الآية الكريمة قوله تعالى "وأحل الله البيع وحرم الربا" سورة البقرة، الآية 275، والتي تفيد بمشروعية البيع وتحريم الربا.

---

[137] رائد محمد عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**، ص68.

[138] عوف محمود الكفراوي، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، الجزء الأول، مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003، ص10.

[139] ابراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص16.

[140] عبد الرحمن يسري 2، **دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2004/2003 ، ص18.

[141] عوف محمود الكفراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

- متغيرة تتعلق بالتطبيق ناتجة عن اجتهادات العلماء المسلمين للاستجابة إلى المسائل المعاصرة والمحافظة على السلوكيات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بالإجماع والقياس.

2. المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

لا يختلف جوهر المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي عن باقي الاقتصاديات الوضعية والتي تشير إلى عدم التوازن بين ما هو متاح من موارد وتعدد متطلبات الإشباع الاجتماعية نظرا للندرة النسبية، فقد اختلفت الآراء حول مفهوم الندرة النسبية فمنهم من يرفض الندرة ويفسر المشكلة الاقتصادية بالسلوك غير الرشيد للفرد وفقا لدلائل تؤكد الوفرة كما ورد في الآية: "ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة" سورة لقمان، الآية20، وآخرون يؤكدون وجودها بالدليل كذلك من قوله تعالى : "والله فضل بعضكم على بعض في الرزق" سورة النحل، الآية 71، حيث تفيد الآية بضرورة العمل لسد حاجة عدم كفاية الرزق وهذا يدل على الندرة، وبالتالي فان مشكلة الندرة تواجه المجتمعات المسلمة وغير المسلمة ويمكن مواجهتها بقواعد التكافل الاجتماعي ومنع الاستغلال.[142]

إن المشكلة الاقتصادية في التصور الإسلامي هي مشكلة سلوكية سببها الإنسان[143] الذي: يتكاسل عن استغلال موارد بيئته، يفرط في استهلاكها عما يتجاوز حدود الكفاية، يوزع الثروات والموارد بطريقة غير عادلة بسيادة الظلم، يعطل موارد النشاط الاقتصادي أو يستخدم أدوات المجتمع بدون مقابل من خلال المعاملات الربوية.

أما عن سبل حل المشكلة الاقتصادية من المنظور الإسلامي فيجسدها الدور المهم لآلية السوق من جهة والدولة من جهة ثانية من خلال[144]:

- التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية بتوفير كل متطلبات الإنتاج واستخدامها بصورة كاملة وصحيحة اعتمادا على مبادئ: التعاون، العمل و الابتعاد عن التمويل الربوي لتحقيق الفائض الإنتاجي.
- التوسع في الإنتاج الخاص بالطيبات والضروريات بعيدا عن كل ما هو حرام أو يترتب عليه ضرر للفرد تكريسا لمبادئ: الأسعار التنافسية، الاكتفاء الذاتي واعتماد الأولوية بتقديم الضروري على الكمالي.
- تنفيذ سياسات عمل عادلة بتحديد ساعات العمل، الإجازات والمكافآت ونظم التعويض بشكل متكافئ وفقا للمهارات المطلوبة وقوة العرض والطلب على العمل.
- توفير الفرص المتكافئة في التشغيل، حيث يجب على الدولة توفير العمل المناسب للأفراد ولو اقتضى الأمر إقراضهم من بيت المال لإعانتهم على الكسب الحلال.
- ضمان مستوى الكفاية من المعيشة بأن تساهم الدولة في تحقيق الحاجات الضرورية للأفراد وتجاوزها لبلوغ الكفاية.

3. عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

---

[142] **نفس المرجع** ، ص38.

[143] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان، 2000، ص249.

[144] ابراهيم فاضل الدبو، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

تشير عوامل الإنتاج إلى الموارد التي يستخدمها الفرد كوسيلة للاستجابة إلى حاجاته أو إضافة منافع جديدة، حيث تتوفر هذه الموارد بكميات وأنواع مختلفة تبعا لاختلاف المجتمعات كما تختلف طرق استخدامها باختلاف الغايات من تحقيق المنافع أو بلوغ الرفاهية الاجتماعية بالاعتماد على كل من الإنتاج والتوزيع وسيلة في ذلك. فحسب نمط الإنتاج والتوزيع تتحدد معالم الاقتصاد المتبنى، فالاقتصاد الإسلامي يركز على علاقة التأثير المتبادل في ارتباط الإنتاج بالتوزيع الناتجة عن الميول البشرية التي تحافظ للفرد على إنسانيته وتضمن الشروط التوجيهية لتدخل الدولة بما يجعل التكامل بينهما.

وتتلخص عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي في عناصر رئيسية تفيد بتحقيق الدخل لمالكها تشمل[145]:

- المال: بكل صوره أي كل ما يمكن حيازته والانتفاع به سواء كان نقودا أو سلعا ذات قيم تبادلية تحقق عوائد لأنه لا يتحقق لفظ المال إلا اذا تحقق فيه شرطي: إمكانية الحيازة أو الإحراز، إمكانية الانتفاع.
- العمل: وهو الجهد العضلي أو الذهني بمختلف مجالاته: زراعة، صناعة، تجارة أو حرفة الذي يحصل بموجبه الفرد على مقابل لعمله اليدوي أو مسؤوليته التنظيمية، يستخدمه الفرد في الإنفاق على من يعولهم وبالتالي فالعمل هو السبيل إلى: الإنفاق، خدمة المجتمع ولأجل العمل في حد ذاته وفقا للمبادئ الإسلامية.
- وبالنسبة لما يعرف في الاقتصاد السياسي الوضعي بالتنظيم فتختلف وجهات النظر فيه ، فبالعض يستبعده ويدمجه في عنصر العمل ويصبح تقسيم عوامل الإنتاج ثنائيا فقط كما حددنا سابقا، والبعض الآخر يعتبر عنصر التنظيم عاملا إنتاجيا مستقلا لأن المنظم هو المسئول الأول عن قيادة المشروع الإنتاجي وتوجيهه[146].

وعناصر إنتاج تابعة تتمثل في كل من: عنصر المخاطرة المرتبط بمقدار التضحية التي يقدمها الفرد في سبيل تحقيق الدخل، وعنصر الزمن الذي يحدد الفترة اللازمة لتحقيق الدخل باستغلال مختلف الفرص التي تقدمها هذه الفترات سواء في الأجل القصير أو الطويل.

أما عن الإنتاج فيقصد به عملية خلق المنافع أو زيادتها باستعمال ما يتحقق من موارد وليس من العدم، حيث تم تنظيم النشاط الإنتاجي على أساس الحث على العمل وتحري الكسب الحلال وحرمة رأس المال الخاص وتحديد إطار للملكية العامة[147]، ويعتبر المشروع الخاص الهادف إلى الربح الذي يخدم الصالح العام ويبتعد عن الأسعار الاحتكارية والقائم على الملكية الخاصة وحرية التعاقد مع التقيد بقيود الشريعة الإسلامية هو الوحدة الأساسية في النشاط الإنتاجي في الاقتصاد الإسلامي، لكن هذا لا يعني أن المشروع العام ليست له أهمية داخل المجتمع الإسلامي وإنما يبقى دوره محدودا أو في غاية الأهمية حسب الظروف.

وقد جسد النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية كل من النشاط الزراعي الذي تميز بزيادة الإنتاجية وتنمية الإنتاج الزراعي، النشاط الصناعي حيث استفاد المسلمون من الثروات المعدنية في إتقان صناعات الحديد، الذهب والفضة، النشاط التجاري الذي توضح أثره بالاهتمام بالطرق التجارية وحمايتها وتأمينها مما ساعد في قيام الرحلات التجارية إلى كل دول العالم، على أن لا تقترن أهداف النشاط الاقتصادي فقط بتحقيق الربح أو المنافع المادية المجردة وإنما التوازن بين جوانبها بتحقيق مصالح المجتمع في الأجل

---

[145] عوف محمود الكفراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

[146] الطيب داودي،**مرجع سبق ذكره**، ص140.

[147] أحمد فريد مصطفى، **مرجع سبق ذكره** ، ص 13.

القصير والفوز بمرضاة الله في الأجل الطويل من خلال القناعة والعمل الحلال المنظم البعيد عن: الغش، الربا والرشوة وإنفاق الرزق المحقق عنه في إطاره الشرعي بعيدا عن المحرمات مع الحرص على إخراج الحقوق المترتبة عنه[148].

4. المدرسة الاقتصادية الإسلامية

جسدها العلماء المسلمين الذين تطرقوا إلى المبادئ الاقتصادية وبحثوا في الظواهر الاقتصادية وحللوا آثارها على المجتمع الإسلامي بناء على الواقعية والأخلاقية بهدف بلوغ الرفاهية الاقتصادية في ظل التكافل الاجتماعي تتوازن فيه المصالح المتضاربة، فقد ساهمت النهضة الفكرية العربية التي عمت العالم الخارجي بأفكارها الشاملة، المتكاملة والمنضبطة المنطق لكل جوانب الحياة الاقتصادية في اقتباس الاقتصاديون الغربيون منها، إلا أن مفهوم النظرية الاقتصادية الإسلامية لازال غائبا لغياب التجربة الاقتصادية الإسلامية، أهل الاجتهاد وتوفر المناخ الإسلامي أسس بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية[149] مما يدفعنا إلى الاكتفاء باصطلاح المذهب الاقتصادي الإسلامي بدلا عن المدرسة الاقتصادية الإسلامية والذي تميز بـ[150]:

- أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد يميز بين الغايات والوسائل بوضوح تام لأن الإنتاج والفعالية الاقتصادية موجهان للاستهلاك واستدامة الوجود الإنساني.
- اقتصاد مختلط تجتمع فيه الملكية الخاصة التي تقدم التحفيز للنشاط الاقتصادي الخاص مع الملكية العامة التي تساهم في إشباع الحاجات العامة.
- اقتصاد يؤكد على الوظيفة الاجتماعية للملكية أكثر مما يؤكد على المصالح الشخصية.
- اقتصاد يساهم في التخصيص المتكافئ للموارد وفقا لمبدأ العدالة في التوزيع.
- اقتصاد تجتمع فيه التوجهات الأخلاقية للفرد مع الضوابط الموضوعية التي تفرضها الحكومة لممارسة السلوك الاقتصادي من أجل الربح العادل.
- اقتصاد بعيد عن النسبية والانحياز لأنه يخضع لأحام شرعية ثابتة ودقيقة.
- اقتصاد يمجد العمل البشري باعتباره أساس القيمة ومصدر الثروة.
- اقتصاد يؤمن بالنشاط التجاري العادل ويصنفه في مجال الحرف البارزة.

أ – مظاهر تميز الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي

لقد توفرت مقومات النظام الاقتصادي في الإسلام كنظام علمي تحكمه قوانين ونظريات اقتصادية يقترب من نظم اقتصاديات السوق الحر[151]حيث تميز بـ:

---

148 محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

149 عبد الرحمن يسري2، **مرجع سبق ذكره**، ص33

150 عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 345.

151 محمود الطنطاوي الباز، **مرجع سبق ذكره** ، ص209.

– استقلالية الأفكار الاقتصادية في الإسلام والتي نتج عنها اعتبار العمل أساس القيمة ومصدر الثروة، عدم إدانة التجارة، الاعتراف بالحرية الاقتصادية في ظل المنافسة الكاملة، تشجيع الملكية الخاصة الموظفة لخدمة الصالح العام، عدم تحريم الربح العادل، إدانة الربا ... هذه الأفكار التي مثلت فيما بعد جوهر الفكر الكلاسيكي.

– موضوعية الأحكام الاقتصادية الإسلامية حيث كانت محكمة وقاطعة الدلالة.

– إقرار وكفالة الحرية الاقتصادية في كافة صورها: عمل، ادخار، استثمار، زراعة، تجارة وصناعة، حيث دعم الإسلام المنافسة وحارب الاحتكار والغش والتدليس.

– إقرار الملكية الخاصة بحق الملكية الفردية وحرية تداولها بكل السبل: بيع، تأجير، استبدال، وصاية، ارث أو وقف.

– الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة بالاستثمار بما ينفع الآخرين كما اقر الإسلام التكافل الاجتماعي من صدقات وزكاة.

5. إمكانية تطبيق الاقتصاد الإسلامي

يشترط لتطبيق الاقتصاد الإسلامي أن يتوفر في المجتمع عقيدة وقيم يؤمن بها ويعمل من أجلها الأفراد لتحقيق التفاعل بين الجانبين الروحي والمادي لمجتمع متوازن، وتتوقف إمكانات تطبيق الاقتصاد الإسلامي على المفهوم العلمي الصحيح الذي يستند إلى المبادئ الشرعية أو الفقهية عند تحليل المشكلات الاقتصادية بداية من تكوين الفروض الأساسية إلى غاية وضع سياسات اقتصادية صالحة للاستخدام في الواقع العملي[152]، حيث يقوم الاقتصاد الإسلامي على الموازنة ما بين مصلحة الفرد ومصالح المجتمع بإتباع سياستين:

- التشريع: والذي يقدم نظاما تمويليا عادلا ما بين أرباب المال ومستحقيه حيث يترتب حق المال في صورة الزكاة كاقتطاع من أرزاق أرباب المال لفائدة مستحقيه.
- التوجيه من خلال الموازنة بين الجانب المادي والجانب الروحي أي ما بين الجانب التجريدي للعلم الاقتصادي والجانب الأخلاقي لمن يمارس السلوك الاقتصادي.

وقد تميز المجتمع الإسلامي بخصائص المدينة الفاضلة التي تحدث عنها أفلاطون فقد كان البناء الأخلاقي أساس التنظيم الاقتصادي من خلال مبادئ[153]:

- الملكية المزدوجة التي تجمع كلا من الدولة والقطاع الخاص فكليهما يساهم في عملية التنمية الاقتصادية بالرغم من اختلاف مجالاتهما حيث لا تقوم الدولة إلا بأوجه النشاط الاقتصادي التي يعجز الأفراد عن انجازها، وتسقط شرعية كليهما إذا لم تساهم في تحقيق المصلحة الجماعية.
- المساواة في المعاملة والحقوق والفرص المتاحة فلكل فرد الحق في العمل والتملك في كافة ميادين النشاط الاقتصادي.
- العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروات باعتماد نظام الزكاة عن كل نوع من أنواع الأموال فيتم عل أساسها نقل جزء من مال الغني لتغطية احتياجات الفقير والتي تعتبر ضريبة من وجهة نظر الاقتصاد، المساقاة أي العمل في سقي الأرض مقابل التشارك في الثمر، بالإضافة إلى: الخراج، الصدقات الاختيارية، الهبات والقروض الحسنة، العمل بنظام الأجرة المحددة بطبيعة العمل وتحريم الربا وإبدالها بالمضاربة، المشاركة في المخاطرة ربحا أو خسارة ونظم المزارعة.

---

[152] عبد الرحمن يسري2، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[153] عبد الرحمن يسري1،**مرجع سبق ذكره**، ص35.

- إقرار الحرية الاقتصادية المقيدة لأن ممارسة النشاط الاقتصادي تخضع إلى القيم المعنوية والأخلاقية والمتمثلة في المشروعية وإقرار مبدأ إشراف ولي الأمر أي تدخل الدولة لحماية المصالح العامة.
- تنظيم الأسواق والتجارة على أساس الحرية والمنافسة الكاملة بالتراضي بين المتعاقدين ومحاربة الاحتكار، حيث تجسد النشاط الاقتصادي في: الزراعة، التجارة وبعض الحرف والصناعات اليدوية.
- الابتعاد عن التسعير واعتماد السعر التنافسي العدل الناتج عن المنافسة الكاملة .
- حرمة رأس المال الخاص أي انه ملك لصاحبه مادام لا يشوبه سرقة أو غش أو تطفيف أو اعتداء على حقوق الغير ويقبل الاستخلاف أي التصرف فيه لأجل تحقيق المصلحة الخاصة في إطار المصلحة العامة وبالتالي لا تتيح الملكية الخاصة لصاحبها حرية التصرف لما يترتب عليها من تكاليف لأنها وظيفة اجتماعية.
- إرساء مبدأ الملكية العامة التي أقرت شراكة أفراد المجتمع في كل من: الماء، النار والكلأ وتحديد دور الدولة في الرعاية لا الوصاية من خلال الإرشاد، التوجيه، إعادة توزيع الدخل الوارد لبيت المال، الرقابة على الأسواق.
- العمل والسفر لأجل ابتغاء الرزق حيث شجع الإسلام على حركية العمل والتغير بين الوظائف: مزارع، تاجر وحرفي.

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا العمل تقديم خلاصة لعلم الاقتصاد السياسي لفائدة طلبتنا بالسنة الأولى: ل م د، تخصص: حقوق، راجين أن يفيد هذا العمل بتنمية رصيدهم في مجال أسس علم الاقتصاد السياسي بداية من مفهوم الاقتصاد السياسي بالتعرض إلى مختلف تعاريف علم الاقتصاد ثم علم الاقتصاد السياسي بحكم العلاقة التي تربط كلا من الاقتصاد، السياسة والعلوم الاجتماعية في شكل مساهمات فكرية مختلفة ومتعددة نتجت عن رجال الدين تارة وعن السلطات السياسية تارة أخرى، تم اعتمادها في شكل قوانين اقتصادية ثابتة لحل المشكلات الاقتصادية المتماثلة والتي ساهم تجميعها في تكوين ما يعرف بالنظريات الاقتصادية والتي جمعت بدورها عددا من المفكرين الاقتصاديين لتأسيس مدارس اقتصادية بشكل أولي، ثم تطويرها إلى نظم اقتصادية قائمة بذاتها دائما في إطار البحث لحل المشكلة الاقتصادية ناتجة عدم التكافؤ ما بين ما هو متاح من موارد وما تفيد بتحقيقه من حاجيات متعددة للأفراد والتي سميت بالندرة النسبية، هذه الندرة التي اتفقت كل النظم على حلها وفقا لنظام إنتاج معين يوافق طبيعة النظام الاقتصادي وشكل النشاط الاقتصادي المعتمد فيه من: زراعة في ظل النظام الإقطاعي القائم على أن الأرض هي وسيلة الإنتاج الرئيسية، إلى تجارة نتجت عن الفوائض الإنتاجية وتطور نظام الإنتاج الإقطاعي وساهمت في تكوين رأس المال التجاري الذي أدى بفئة التجار إلى التفكير في كيفية تنميتها في ميادين أكثر قيمة وجدوها في النشاط الصناعي، هذه الدوافع التي قادتهم إلى التصرف وفقا لمبادئ الحرية المطلقة الناتجة عن الملكية الخاصة من أجل تحصيل الأرباح بغض النظر عن الطريقة المعتمدة في ذلك حتى ولو كانت على حساب مصلحة الجماعة في إطار النظام الرأسمالي، هذه الحرية التي رفضها البعض الآخر لأنها منافية للمبادئ الاجتماعية ونادوا بتقييدها عن طريق التدخل الحكومي التي أقرها كلا من النظام الاشتراكي تكريسا لمبدأ العدالة الاجتماعية والأفكار الكينزية تفاديا للأزمات الدورية التي تصاحب الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، لكن على الرغم من هذا التدخل ظلت الأزمات تواجه الاقتصاديات من النظامين السابقين ما فتح المجال إلى التوجه نحو تبني نظام آخر يتميز بالأمثلية عن سابقيه ألا وهو النظام الاقتصادي الإسلامي والذي جمع مبادئ النظامين السابقين، حيث أقر: الملكية المزدوجة، الحرية الاقتصادية المقيدة من خلال المنافسة الطبيعية الحرة وتدخل الدولة، الناتجة عن أصول ثابتة من القرآن والسنة وعن اجتهادات العلماء بالإجماع والقياس.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية

- الدكتور ابراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- الدكتور ابراهيم مشورب، **الاقتصاد السياسي: مبادئ، مدارس، أنظمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.
- الدكتور أحمد زكري، **المبادئ الأساسية في الاقتصاد السياسي**، مطبعة دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى، 2000.
- الدكتور أحمد فريد مصطفى، الدكتورة سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2000.
- الدكتور أحمد فريد مصطفى، **تطور التاريخ الاقتصادي الإسلامي والوضعي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- الدكتور الطيب داودي،**مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي-الاشتراكي-والإسلامي مختصر موجه لطلبة النظام الكلاسيكي وLMD**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- الدكتور بوقرة رابح، الدكتور خبابة عبد الله، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- الدكتور رائد محمد عبد ربه، **الاقتصاد السياسي**، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- الدكتور سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في تطور الأفكار الاقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،صيدا، الطبعة الثانية، 2004.
- الدكتور عادل أحمد حشيش، الدكتور مجدي محمود شهاب، الدكتورة زينب حسين عوض الله، الدكتور أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
- الدكتور عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000.
- الدكتور عبد الرحمان يسري1، **تطور الفكر الاقتصادي** ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
- الدكتور عبد الرحمان يسري2، **دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004/2003.

- الدكتور عبد الله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
- الدكتور عمار ياسين الأحمدي، **مبادئ الاقتصاد**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.
- الدكتور عوف محمود الكفراوي، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، الجزء الأول، مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003.
- الدكتور فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام**، عالم الكتب الحديث، اربد، الطبعة الأولى، 2008.
- الدكتور محمد إسماعيل صبري، **تطور النظم الاقتصادية ما بين الماضي والحاضر**، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة، 2011.
- الدكتور محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
- الدكتور محمد عمر أبو عيدة، الدكتور عبد الحميد محمد شعبان،**تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
- الدكتور محمود الطنطاوي الباز،**مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية، بدون طبعة وبدون سنة.
- الدكتورة بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والإعلام، الحراش، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.
- الدكتورة رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- اللواء الدكتور محي محمد مسعد، **الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2009.

2- باللغة الفرنسية

- Abderrahmane Fardeheb, **Economie Politique**, Office Des Publications Universitaires, Ben Aknoun, Alger, Volume1, 1993.
- Ahmed Silem, **L'économie Politique**, Armand Colin, Paris, 5eme Edition, 2009.
- Alain Gélédan, **Histoire Des Pensées Economiques Les Contemporains**, Editions Sirey, Paris, 1988.
- Arnold Heertje, Patrice Pieretti, Philippe Barthelemy, **Principes D'économie Politique**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, 4e Edition, 2003.
- Françoise Duboeuf, **Introduction Aux Théories Economiques**, Editions La Découverte, Paris, 1999.
- Gérard Marie Henry, **Histoire De La Pensée Economique**, Armand Colin, Paris, 2009.
- Marc Montoussé, **Théories Economiques**, Bréal, France, 2e Edition, 2008.
- Raymond Barre, **Economie Politique**, Presses Universitaires De France, France, 10e Edition, 1987.
- Régis LANNEAU, **Introduction Aux Grandes Théories Economiques**, Editions Archétype 82, Paris, 2014.
- Rosa Luxemburg, **Introduction A L'économie Politique**, Agone Smolny, Toulouse, 2009.

فهرس المحتويات

المقدمة 1

I. تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

1. تعريف علم الاقتصاد السياسي 2
2. تعريف علم الاقتصاد السياسي 2
3. موضوع علم الاقتصاد السياسي 4
4. دواعي دراسة علم الاقتصاد السياسي 5
5. علاقة علم الاقتصاد السياسي بباقي العلوم 5
   - أ – علاقة علم الاقتصاد السياسي بالتاريخ 5
   - ب – علاقة علم الاقتصاد السياسي بالقانون 5
   - ج –علاقة الاقتصاد السياسي بالجغرافيا 6
   - د – علاقة الاقتصاد السياسي بالإحصاء والرياضيات 6
   - هـ –علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس 6
   - و – علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم السياسية 6
   - ز – علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع 6
6. المشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد 6
   - أ – الحاجات الاقتصادية 7
   - ب – الموارد الاقتصادية 7
   - ج –القوانين الاقتصادية 8
   - د – الإنتاج 8
   - هـ –التوزيع 10
   - و – النقود 11
   - ز – الاستهلاك 13

II. تطور الفكر الاقتصادي

1. الفكر الاقتصادي عند الإغريق 14
2. الفكر الاقتصادي خلال العصور الوسطى 14
أ – الإقطاعية 15
ب – ظهور النظام الطائفي وانتهاء نظام الإقطاع 15
ج –عند العرب 16
3. الفكر الاقتصادي خلال عصر الرأسمالية التجارية 18
أ – المدرسة التجارية (المركنتيلية) 19
ب – المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط 1694–1774) 20
4. الفكر الكلاسيكي 21
أ – النزعة التفاؤلية لآدم سميث في الفكر الكلاسيكي 23
ب – النزعة التشاؤمية لمالتوس 23
ج –الفكر الاقتصاديلريكاردو 24
5. الفكر الاشتراكي واتجاهات التحول في المجتمع الاشتراكي 24
أ – الاشتراكية الخيالية (الفكر التعاوني) 25
ب – الفكر الاشتراكي الماركسي والرفض الكامل للرأسمالية (الاشتراكية الواقعية) 25
6. الفكر النيوكلاسيكي 26
7. الفكر الكينزي والنيوكينزي 27

III. النظم الاقتصادية

1. النظام الإقطاعي 29
أ – نشوء النظام الإقطاعي 30
ب – خصائص الاقتصاد الإقطاعي 30
2. النظام الاقتصادي الرأسمالي 31
أ – بوادر الرأسمالية 31
ب – تعريف الرأسمالية 32
ج –أشكال الرأسمالية 32
❖ الرأسمالية التجارية 32
❖ الرأسمالية الصناعية 33
➢ مبادئ الرأسمالية الصناعية 34
❖ الرأسمالية ما قبل الاحتكارات (التنافسية) 35
❖ رأسمالية الاحتكارات 35
د – مساوئ الرأسمالية 35
هـ –الأزمة الاقتصادية الرأسمالية 36

❖ الرأسمالية الموجهة أو المقيدة 36
3. النظام الاقتصادي الاشتراكي 37
أ – بوادر الاشتراكية 37
ب – مفهوم الاشتراكية 38
ج –خصائص النظام الاشتراكي 38
د – جوهر النظام الاقتصادي الاشتراكي 38
هـ –انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي 39
و – اتجاهات الإصلاح في المجتمعات الاشتراكية 40
IV. نظم الإنتاج المعتمدة في النظم الاقتصادية المختلفة
1. نظام الإنتاج خلال الإقطاع 40
2. نظام الإنتاج في ظل الرأسمالية 41
أ – المشروعات الخاصة 41
ب – المشروعات العمومية 42
ج –المشروعات التعاونية 42
3. نظم الإنتاج في ظل النظام الاشتراكي 42
V. الاقتصاد الإسلامي
1. مدلول كلمة الاقتصاد 43
2. المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي 44
3. عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي 45
4. المدرسة الاقتصادية الإسلامية 46
أ – مظاهر تميز الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي 46
5. إمكانية تطبيق الاقتصاد الإسلامي 47
الخاتمة 49
قائمة المراجع 50